



کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد دانشگاه تهران

بخش دیجیتال

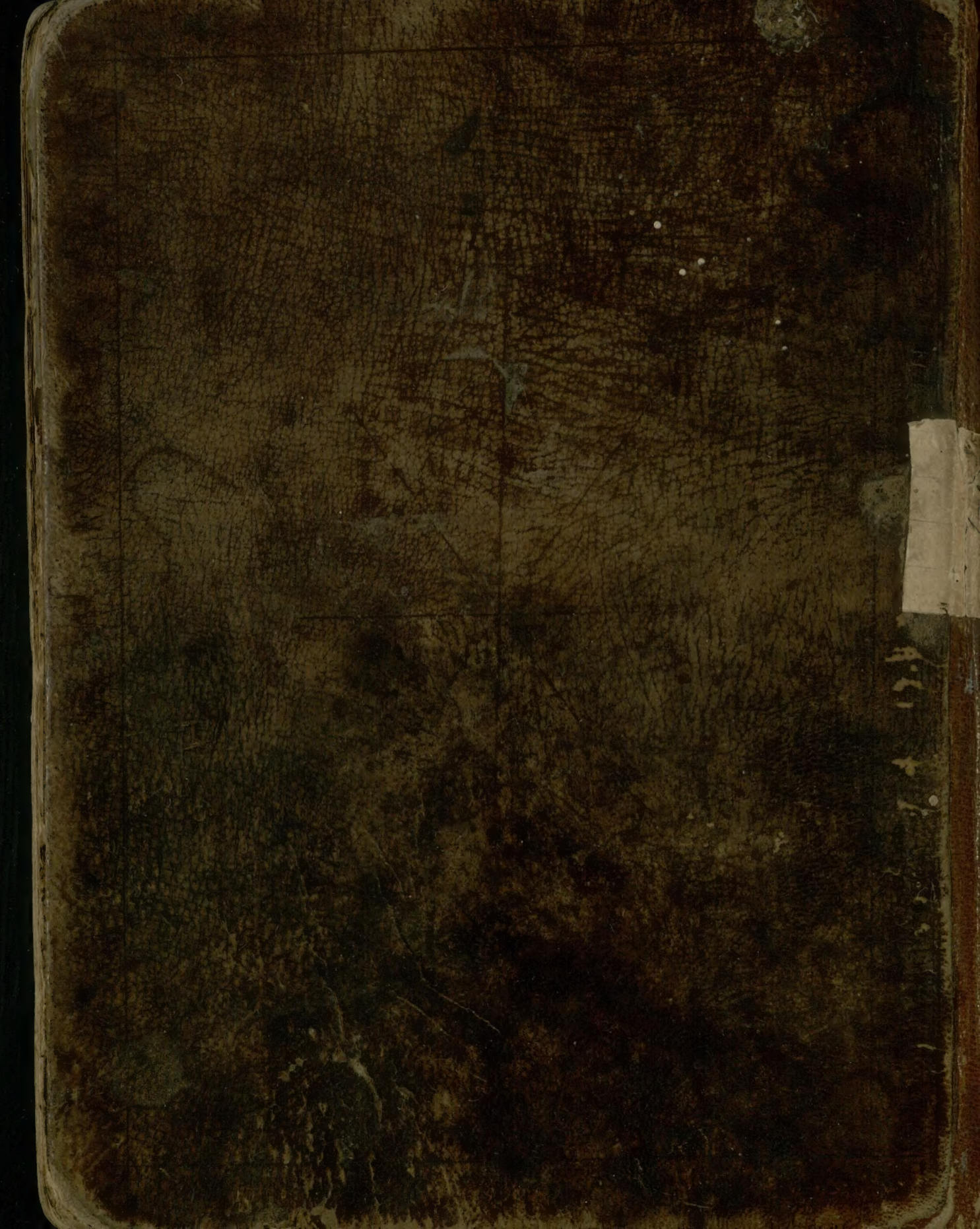
نام کتاب: سراجِ محققان

مؤلف: —

شماره کتاب: ۱۰۴۱

اندازه: ۲۵ × ۱۸ × ۱۰

تاریخ تصویربرداری: مرداد ۹۰





خاموش
 استغفر الله من ذنوبه العظام
 ان الله تعالى اعظم المصلح ببركة الميرة معلومة

عنا من خف

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

لا اله الا الله

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين



کتابخانه مرکزی دانشگاه تهران

از مجموعه کتب اهدائی

ناصر کاتوزیان

فهرس ما في هذا المجلد

٢ ٣ ٧٦ ١١٥ ١١٨ ١٦٥
 طهارة صلوة زكوة خمس اعتكاف حج عمره
 ١٦٦ ١٨٥ ١٨٧ ٢٣٩ ٢٥٢
 جهاد امر معروف ونهي اثمك زكاة من مفسد
 ٢٤٧ ٢٥٩ ٢٦٧ ٢٧٥ ٢٨٥
 حجر ضمان صل شريكه مضاربة زراعة مساقات
 ٢٨٦ ٢٩٣ ٢٩٤ ٣٠٤ ٣١٤
 ودعة عارية امانة وكالة وقوف صدقات
 ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٨ ٣٣١ ٣٣٣
 سكنى وعيى هبات سبق وطاعة وصايا

٢٤٣ ٢٤٥
 حاله كفالة

١٠١٤١

[illegible]

قوله السلام

مِرَاثُ الْعَزِيزِ الْقَهْمِيَا

لله في أحمد حمد أيقل في إشتان حمد كل حامد ويضحي بإشتماد
 حمد كل جاحد ويقل بغيرة حمد كل حاسد ويحل باعتبار عقد كل كاد
 وإشتماد إلى الله لا يشهد به أمة اعتد بها دفع الشدايد وأستر بها شامد
 لنعم الرب وأصل على سيدنا محمد الحادي إلى امتن العقائد وأحق القواعد الكاد
 إلى النج المقاصد وأرجع الفوائد وعلى آله الغز لا ماجد المقدر على الأقارب
 لا يبعد المؤمنين في المصاري والمولد صلوة تسبح كل غائب وشاهد وقع كل
 شيطان فاره **أما بعد** فان رعاية إيمان توجب قبض الحق برهوان
 الرغبي الثواب بعثت على مقابلة السؤال الجواب ومن صاعده عن رفيع ما من
 شأنه واستبقت الصلاح على صفحات وجهه ونفا السانه سالني أن أجلي عليه مختصا
 في أحكام متضمنة ومن مسائل الحلال والحرام يلون على المفتي الذي يصد عنه أو
 الكثر الذي يشق منه فاستأثرت مستعينا بأبسه فتوكلت عليه فليق القوة لأبسه

12

[illegible]

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

لا ينقص عشرة ولا يزيد عشرة فان كان لها واحد او لم يحصل فيه شرط التميز
العادة نساها انما تفقن وقيل اعادة ذوات نساها ما يليها فان كن
مختلفات جعلت في كل شهر سبعة ايام او عشرة عشر وشهر واحد في كل
وقيل عشرة وقيل ثلثة ولاول اظهر وذات العادة تجعل عاداتها حضا
سواها استخاضه فان اجتمع لها مع العادة تميز قيل يقل على العادة وقيل على
وقيل بالخير ولاول اظهر اذا كانت عاداتها مستقرة عددا ووقفا في ذلك
مقدرا على ذلك الوقت واما خراجته فيختص بالعدد والوقت لان العادة
وتشترى سواء تامة بصفة الحوض ولم يكن لو رأت قبل العادة وفي العادة
فان لم يتجاوز العشرة فالكل حوض وان تجاوز جعل العادة حضا وكان ما تقدم
استخاضه وكذا الوراث في وقت العادة وبعدها ولو رأت قبل العادة وفي العادة
وبعدها وان لم يتجاوز فالجميع حوض وان تجاوز العشرة فالجميع وقت العادة و
الطافان استخاضه لو كان عاداتها في كل شهر مرة واحدة عدد اعيانها
في شهرين يبعد ايام العادة كان ذلك حضا ولو جاء في كل مرة ازيد من العادة كان
اذا لم يتجاوز العشرة فان تجاوزت خضت بقدر عاداتها وكان كبا استخاضه
المضطرة العادة ترجع الى التميز فعمل عليه ولا تترك هذه الصلوة الا بعد

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

على نظرها فان فقدت التميز فهذه مسائل ثلثة ذكرت العدد ونسب الوقت في كل
في الزمان كله ما قبله المتخاضة وتقتل الحوض في كل وقت يتحل اقطاع الدم في وقت
صوم عاداتها ذكرت الوقت ونسب العدد فان ذكرت واحدا حضا والكل ثلثة
وان ذكرت اربعة جعلته نهاية الثلثة وعمل في بقية الزمان ما قبله المتخاضة وتقتل
في كل زمان تقضى فيه لا تقطع وتقضى صوم عشرة ايام احتياطا ما لم يقصر الوقت
نسبتا جميعا فهذه تفضل في كل شهر سبعة ايام او ستا عشرة
في كل شهر ثلثة مرات في ايام الاشتباه باقيا نقول دم استخاضه
اما ان لا يقب الكسوف او يقب ولا يسيل او يسيل وفي اول يلزمها تغير القطنة
وتحديدها في وقت كل صلو ولا يتجوز من كونها بوضوح واحد وفي كل من راع ذلك
تغير في وقت غسل الصلوة لغداة وفي الثلثة يلزمها مع ذلك غسلان غسل للظهر
تجمع بينهما وغسل للفرج العشاء تجمع بينهما واذا فعلت ذلك كانت حكم الطاهر وان
اخلت بذلك لم تقصص صلوها وان اخلت بالاعضا لم يصح صومها
النفاس من الولادة وليس لغير الحمل فحاز ان يكون لحظ واحدة ولو ولدت ولم
تخدع لم يكن لها نفاس ولو ولدت قبل الولادة كان نظرها والنفاس عشرة ايام
على نظرها ولو كانت حاملا باثنين وتراخت ولادة احدهما كان ابتداء نفاسها
من وقت ولادة الاول

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

إذا تجاوز الفاس لاكثر فهو متجاوز سواء عاد في أيام العادة
أو في غير ذلك من حيث هو غير متجاوز

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

من زوال وعدد أيامها من وضع لا خير لو لم تنزل ما ثمرة في العاشرة كان ذلك نقاسا
ولذلك عقيب الولادة ثم طهرت ثمرها العاشرة وقبله كان الدمان وما بينهما
نقاسا ويجزى على النفس ما يجزى على الحائض وكذا ما ذكره لها ولا يصح إطلاقا
وغسلها كغسل الحائض سواء

الاختصار وحسنه تجميعا الى القيلة بان يلقي على ظهره ويجعل وجهه واجبا
 حلية الى القيلة وهو فرض كفاية وقيل مستحب ويستحب تلقينه الشهادة والقرآن
 بالنبي ورضه عليه السلام وكلام الفصح ونقله الى مصلاه ويكون عنده مصباح انما
 ليلا فغفر القرآن واذا مات غصت عيناه واطلق نوره وهدت يده الى
 وغطي شعوب وعجل ^{في يوم القيامة} ان يكون حاله مستبشرا فيستبشرا بعلامات الموت
 او يصبر ثلثة ايام ويكره ان يطرح على ظهره حديد وان يحبس جنبا واحدا
 في التفسير وهو فرض كفاية وكذا الكفنية ودفعه والصلى عليه واو

فإنما سمع أولهم بميثاقه فإذا كان الأولياء رجالا وتساءلوا فقالوا أولي الرجز
أولى الميثاق كل واحد حقه أحكامها ويجوز أن يغسل الكافر غسل إذا لم يغسل
مسلم ولا مسلمة ذات رحم وكذا تغسل الكافرة المسلمة إذا لم تكن مسلمة ولا ذرة
ويعمل الرجل مع امرأته ففروا الشيا با ذالم تكن مسلمة وكذا المرأة ولا يغسل

حکومت

ولا يجوز لاحد من اهل الايمان ان يحل ثما افان يلقى المولا، ولا يصل
عليه الا ان يدعو له ضروره الى ذلك وجهه التقية فيضيق تفصيله
ولا ينزك معجوبة اذا اصر على لعنه في صلواته ولم يدعه فله فيها حقية

العموم هم رافرا الرقى هم

[illegible]

من ليست له معجم الاوطهاذ وثلاث سنين وكذا الدالة ويفضلها بحجة وكل
الشهادتين وان لم يكن معقدا للبحر في نفسه لعد الخواارج والغلاة والشميد
الذي قل بين يدي برام ومات في المعركة لا يفضل ولا يلفن ويصلي عليه ولذلك هو
عليه السلام القتل ايمر بالاعتزال قبل قتله ثم لا يفضل بعد ذلك واذا وجد بعض الميت

فان كان فيه الصدم والصد وحده غسل وكفن وصلى عليه ودفن وان لم يكن وكفا
فيه عظم غسل ولف في خرقة ودفن وكذا السقط اذا كان له اربعة اشهر فصاعدا
وان لم يكن فيه عظم اقصى على كفنه في خرقة ودفنه وكذا السقط اذا لم يكن له اربع واذ
لم يحضر الميت مسلم ولا كافرا ولا محرما من النساء دفن في غير غسل ولا تقبنيه الكافر ولا
المادة ورجيانه يغسلون وجوها ويديها وتحت اذنيه الجاسنة عن ذنبا ولا
ثم يغسل بماء السكب بيد ابراهيم ثم يابسه ثم يلبس ثوبا من اقماعه او يلبس في الماء ويسكب
ما يقع عليه لاسم قلي مقدار سبع وعشرون وجدة ماء الكافور على الصفة وبالماء

القحاح اخر كما يغسل الحنابة وفي وضوء الميت رد والاشبه انه لا يجب ولا يحسن
الاقتصار على افر من غسل المملوكة الا عند الضرورة ولو عدم الكافور فبالغسل
بالماء وقيل لا تسقط الغلابة فوات ما يطرح فيها وفيه رد ولو خيف من تغيبه
تناثر جلده كالمحرق والمجذوم يم بالتراب كما ينم العاخر وسن الغسل ان

اینجی نیس و هم قهر مشهور
 ای طرف افند و هیچ
 ای هر کیفیت حسب
 ما رسنه
 اینجی نیس و هم قهر مشهور
 ای طرف افند و هیچ
 ای هر کیفیت حسب
 ما رسنه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible][illegible]

حيث خرج الماء عن الخلط واللب
 فكون حيث يخرج الماء فطوى
 فكون حيث يخرج الماء فطوى

في شئ منه وقد وحي بحالهم
 يستلهم الماء لم يخرجوا
 اولا به السحق
 ارجع هو
 سدوان باليد يسير
 الكدر لا يجمع
 بشئ فان المراد بالفتح
 فخلا السد وانما قد وحي
 فاصلا من تصور غل الاشارة

اتفعل به وادع
 بهذا الى عدم حوار
 ان هذا الشئ عجيب على
 نقل من الغنية فصار
 لا يورث الا بغيره
 لفظ الاخبار
 والى قبل ثلوث
 في الخبرين
 ان هذا الشئ عجيب على
 كقولهم
 ان هذا الشئ عجيب على

[Faint handwritten notes or bleed-through from another page.]

[illegible]

وجميع هذه الامور
 ما هي الا كرم الله
 تعالى في خلقه
 وجميع هذه الامور
 ما هي الا كرم الله
 تعالى في خلقه

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

من مؤلفه
والميز
بعض الما
القديم
فهمه و
التعريف
في التفسير
في التفسير
في التفسير

وقتها بموتها لانه الموجب
 المبت الثالث تنقلا
 باقناع الناس المعلى ولا سوره
 على اصطفاهم والاقرب جوارحه
 بارادة اخراج الى الصحاح
 في المعقولات
 بل على طوع الرقيب
 اليوم الثالث لان
 الاستقاء ونهاؤنا
 اخروج منه اما التوافل
 الرواتب فلا وقاها وعلم
 الرواتب فلا رادة فعلها فلو علم
 قبل هذه الاسباب لم يعقد به عدم
 انما جبه اليه الرابع لو شك في دخول
 الوقت لم يتم لاصاله عدم الدخول ولو
 ظن الدخول ولا طريق الى العلم
 عدمه فالاقرب البطلان
 لظهور خطأ الظن لوم
 في الادوات المذكوره لانه التوار
 ارادة التفضل فانما الضمة لان
 الكراهية لا ينفي الانعقاد
 قطع من المعية بعدم التمسك
 اوقات النهي وتبعه التذره
 وهو من هذا المعانيه انتشر

لا اله الا الله محمد رسول الله
 اللهم صل على محمد وآل محمد
 وعلو شأنهم وارضهم بما رزقهم
 وامنهم من المؤمنين
 اللهم صل على محمد وآل محمد
 وعلو شأنهم وارضهم بما رزقهم
 وامنهم من المؤمنين

١٠
 من
 المجلد
 الثاني
 من
 المجلد
 الثاني
 من
 المجلد
 الثاني

طهارت
نفاذ و قضا
صلی الخاضع
میں سے کہ قال
اللیقون ذکر
الحکام

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or name, appearing as a stamp or seal.

و ان لم يكن له في الدنيا مال ولا مال في الآخرة ولا مال في الجنة ولا مال في النار ولا مال في السموات ولا مال في الارض ولا مال في كل شيء الا ما اراد الله تعالى وما يشاء وما يعلم الغيب لا يهدي السبيل

[illegible]

قوله اوليد حبه او عرف د ابته ومع هتد فلک تيم بالوجل
في كيفية التيم ولا يصح التيم قبل دخول الوقت ويصح مع سعة نصيفة
يصح مع سعة وفيه تردد
سخط المنع والواجب في التيم النية واستدراكها
بديل في سعة القوي والوجوب والندب التوفيق
الاستسقاء والتيم على الغسل او الوضوء او شئ من ذلك
التي لا يرفع الحدث بحال لان
في قوله اوليد حبه او عرف د ابته ومع هتد فلک تيم بالوجل
في كيفية التيم ولا يصح التيم قبل دخول الوقت ويصح مع سعة نصيفة
يصح مع سعة وفيه تردد
سخط المنع والواجب في التيم النية واستدراكها
بديل في سعة القوي والوجوب والندب التوفيق
الاستسقاء والتيم على الغسل او الوضوء او شئ من ذلك
التي لا يرفع الحدث بحال لان

في موضع السطح على

مجله

وحده وفي الصلوة قبل رجوع الميم وقبل يمينا في صلوة ولو لم يكن تكبيرة الاحرام
 ونواظره **الميم** ما يتيمم بالماء **اذا اجتمع** ولو لم يكن تكبيرة الاحرام
 ومحدث وجب ومنهم من الماء ما يغتسل به فان كان الماء احدثا لم يغتسل به
 وان كان الماء احدثا لم يغتسل به **اذا اجتمع** ولو لم يكن تكبيرة الاحرام
 وقيل بل تحصى الميم وفي ذلك تردد **اذا اجتمع** ولو لم يكن تكبيرة الاحرام
 احداث اعادة التيمم بدلا من غسل سواء كان حدثا كبيرا او صغيرا **اذا تم**
 استعمال الماء انتقض تيمم ولو فقد بعد ذلك انقض التيمم ولا يغتسل
 التيمم بخرج الوقت لم يحدث او جدد الماء **اذا اجتمع** ولو لم يكن تكبيرة الاحرام
 لا تغتسل على غسله بالماء ولا مسح جانبيه التيمم ولا يتبعض الطهارة **اذا اجتمع**
 صلوة الجانبة مع وجود الماء بنية الذنب ولا يجوز له الخوض به في غير ذلك من
 انواع الصلوات **اذا اجتمع** ولو لم يكن تكبيرة الاحرام
 عشرة انواع **اول** البوك والغايط ما لا يركب له اذا كان الحيوان نفسا
 سواء كان جنسيا حراما كالاسد وعرض له التحريم كالجمل وفي جمع ما لا يغتسل
 وبوله تردد وكذا في ذرق الدجاج غير الجمل ولا طائر الطهارة **اذا اجتمع**
 وهو نجس كالجوان حل الحله او حرم وفي منى لا يغتسل به تردد والطهارة
 الطهارة

مع المكان والاضافة بين كونه بدلا وجوارحه
المحل والنظام والحقائق متفانوه
تكون عبادته مستقلة
في العلم

الميتة ولا يخفى الميتة الا بالفسخ سالمة وكل ما يخرج الموت فاقطع حبله
فخرج جيا وميتا وكان من لا يخلو الحيوة كالعلم والشعر فوطا بالان لا يكون عينة
كالكلب والخنزير على الظاهر **باب** على من ميتا قبل تقليمه وبعد
ولكن ان سرق قطع فيها عظم وعمل اليد من مس بالاعظم فيه او ميتا لفسخ غلبا
الدواء ولا يخفى منها الا ما كان من حيوان له عرق لا ما يكون رشحا كدم السمك
وشبهه **باب** الكلب والخنزير وما يجان عينا ولوايا ولونزى كلب
على حيوان فاولده روي في الحاقه باحكامه اطلاق بدمه وما عدا ما له حيوان فليس
وفي الثعلب والارنب والفارة والوزغ غيرة ود والاضطر الطهارة
وفي تخسيسها خلاف ولا يظهر نجاسة وفي حكمها العيصا اعلوا واشتد
الفقاع الكافر وضابطه من خرج من اسلام او من اختلف لم يعلم الدين
ضرورة كالحواجر والغلات وفي عرق الجوز الحرام وعرق لابل الجلالة والمسوح
ولا يظهر طهارة وما عدا ذلك فليس من نفسه وانما تعرضه النجاسة ويكره
البغال والحمر والدواب **باب** في احكام النجاسة نجاسة النجاسة الشارب
والبدن للصلوة والطواف وخول المساجد وعروا في استعمالها وعلى
التوب والبدن ما سبق التحريم من القمع والجرع التي لا ترقى وان كثر
وفي ثياب الكثرة لذلك الان نصيب الوقت فيصلي عريان او يحجب بلبى الثوب

باب في احكام النجاسة نجاسة النجاسة الشارب
والبدن للصلوة والطواف وخول المساجد وعروا في استعمالها وعلى
التوب والبدن ما سبق التحريم من القمع والجرع التي لا ترقى وان كثر
وفي ثياب الكثرة لذلك الان نصيب الوقت فيصلي عريان او يحجب بلبى الثوب

٣١
 الى طلع الشمس وقت الصبح ويعلم ان زوال زيادة الظل بعد نقصانه او ميل الشمس الى
 الحاجب من ثم تستقبل القبلة والغروب باستاء القرص قبل بدها بالبحر
 المشرق وهو شهر وقال آخرون ما بين الزوال حتى يصير ظل كل شيء مثلاً
 للظهر والعصر حين يكمل الفراغ والظهر حتى يصير الظل مثلياً والمائل بين الفجر والزيد
 الاول وقيل بل ثلث الشخص وقيل اربعة اقدام للظهر وثمان للعصر هذا للحجاز
 زاد على ذلك حتى تغرب وقت لدعى الاعذار وكذا من غروب الشمس الى زهاب الحمرة
 للغرب والعشاء من زهاب الحمرة الى ثلث الليل للحجاز وما زاد عليه حتى تنصف الليل
 للمظن قبل الطلوع الفجر وما بين طلوع الفجر الى طلوع الحمرة للحجاز وما زاد
 حتى تطلع الشمس للعدس وعندئذ ان ذلك كله للفضيلة ووقت نوافل
 للظهر من حين الزوال الى ان تبلغ زيادة الفجر قد بين وللعصر اربعة اقدام
 وقيل ما كان وقت اختيار باقياً في لعدس وقتها باعداد وقت الفضيلة والاول
 اشهر فان خرج وقد تلبس النافلة ولو بركعة تراجمها بالفضيلة مخففة ولم
 يكن فيها شيئاً بالفضيلة ولا يحسن تقديمها على الزوال الا يوم الجمعة ونزاد
 نافلتها اربع ركعات اثنتان منها للزوال ونافلة المغرب بعدها الى زهاب
 الحمرة المغربية فان بلغ ذلك ولم يكن صلى النافلة اجمع بدأ بالفضيلة والركعتان

[illegible]

٣٣ المتطوع بوظيفة الوقت اذا بلغ بالابطال الطهارة والوقت باق استأنف على الاشبه
ان تقى الوقت دون الركعة بنى على نافلة ولا يجدد نية الفرض اذا كان لم يطرئ الى

في اول وقتها الا المغرب والعشاء لمن افاض معرفات فان تأخيرها الى المزدلفة او الى
 صار الى رابع الليل والعشاء افضل تأخيرها حتى يسقط الشفق الا بعد والمفضل في كل
 الصلوات اتمها في كل وقت

هذا الموضع على الفرس
 الوقت من اوله بين العديني
 لا يجب اعاده القصة

هو كونه الع
 قد وقع الز
 المنقص
 محل العدول
 بن كنهها

و

فيلعمل على اجتهاده ويقوى عندي انه ان كان ذلك الخيرا وثق في نفسه عوا عليه
بكره طريق الى الاجتهاد فاجره كافر قيل لا يعمل بخبره ويقوى انه ان افاده الطن

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

في القبلة والمنطقة القبلية والمسقبل والمجلد واحكام الخلل
القبلي في الكعبة لمكان في المسجد والمسجد لمكان في الحرم والحرم لمكان في الحرم
الاطهر وحمة الكعبة هي القبلة لا البنية فلوزالت البنية صلى الى جهتها كما يصلي في
اعلى موقفاتها وان صلى في جوفها استقبال اي جدارها شاء على كراهية في
الفريضة ولو صل على سطحها ابرز بين يديه منه ما يصلي اليه وقيل يستلحق على ظهره ويصلي
الى البيت المعمور والاول اصح ولا يحتاج الى ان نصب بين يديه شيئا وكذا الصلي على
وهو مفتوح ولو استأصل صف المأمون في المسجد حتى خرج بعضهم عن تمت الكعبة بطلت صلوة
ذلك البعض واهل كل اقليم يتجهون الى سمت الكعبة الذي على جهتهم واهل العراق
الى العراق وسواذي في البحر واهل الشام الى الشام والمغرب الى المغرب واليمن الى اليمن
واهل العراق ومن ولاهم يجعلون الحجر على الملكة الايسر والمغرب الى اليمن والحجاز
محاذي الملكة اليمن ومن الشام عند هذا الماحل الحاجب بينهم ويستعملهم التماسا الى
يسار الصلي عنهم قليلا
فان جعلها على الامارات المفيدة للظن واذا اجتمعوا فاجرة غير بخلاف اجتهاد
فيلعمل على اجتهاده ويقوى عندي انه ان كان ذلك الخبرا وثق في نفسه عوا عليه ولم
يكر له طريق الى اجتهاده فاخبره كافر قيل لا يعمل بخبره ويقوى انه ان افاده الطعن
عليه

٣٥ ويعول على قبله البلداذا لم يعلم انها بُنيت على الغلط ومن ليس تمكن من راحتها دعا كما هي
يعول على غيره ومن فقد العلم والظن فان كان الوقت واسعا صلى صلوة الواحدة الى اربع
جهات لكل جهة مرة وان ضاق عن ذلك صلى من الجهات ما يحمله الوقت وان ضاق الا
صلوة واحدة صلاحها الى اربع جهات شاء والمسافر يجب عليه استقبال القبلة ولا يجوز له
ان يصلي شيئا من الفرائض على الرحلة الا عند الضرورة ويستقبل القبلة فان لم يتمكن
استقبل القبلة بما امكنه من صلوة ويجوز ان يتكبر في كل ركعة واحدة وان لم يتمكن استقبال
بتركيب الاعرام ولم يتمكن من ذلك افرأته الصلوة وان لم يكن مستقبلا فكذا المضطرب
الصلوة ما شيا مع ضيق الوقت ولو كان الركاب بحيث يتمكن من الركوع والسجود وفرائض
الصلوة هل يجوز له الفريضة على الرحلة اختيار اقل نعم وقيل لا وهو لا شيء
ما يستقبل له ويجوز استقباله فرائض الصلوات مع ما كان وعند الدج والميت عند
ودفة والصلوة عليه وما النوافل الا افضل استقبال القبلة بها ويجوز ان يصلي على الرحلة
سفرا وحضا والى غير القبلة على كراهية متأكدة في الحضر وسقط فرض الاستقبال في كل
موضع لا يتمكن من صلوة المطاردة وعند دج الدابة الصائبة والمتردية بحيث لا يمكن صرفها
الى القبلة في احكام الخلط وهي مسائل الاعشى يرجع الى غيره لقصوره عن
الاجتهاد فان عول على رأيته مع وجود البصلا مارة وجدها والافعله الاعادة

[illegible]

صلوة
صلى الى جهة ما الغلبة للطن او لضيق الوقت ثم تبين خطاه فان كان مخفيا سيرا فالصلوة
والا اعادة في الوقت وقيل ان يارله استدبر اعادة وان خرج الوقت والاول اظهر فاما
ان تبين الخطا هو في الصلوة فانه يستأنف على كل حال الا ان يكون مخفيا سيرا فانه يستعين ولا
اذا جهت للصلوة ثم دخل وقت لفري فالتجدة عنه شك استأنف لاجتهاد والا
بنى على الاول
كان مما يكمل له سواء دبر او لم يدبر والاولى له وهو طاهر في حيوة ما يقع عليه الذكاه
اذا ذكر في طهر في حيوة ولا يستعمل في الصلوة وهل يفتر استعماله في غيرها الى الدواع قيل
وقيل لا وهو لا يظهر على كراهية الصلوة والشعر والوبر الرش ما يكمل له طاهرا
جز عن جي او ذك او ميت ويجز الصلوة فيه ولو قلغ من الميت غسل منه موضع الاتصال
لذا كان لا تحله الحيوة فلو ميت اذا كان طاهرا في حال الحيوة وكان نجسا في حيوة فنجس ذلك
منه نجس الاظهر لا تصح الصلوة في شيء من ذلك اذا كان مما لا يؤكل لحمه ولو اخذ
مذكي الاخر لخالص في الغشوش منه بوبر الامانب والثعالب وياتيان احصاء المنع
بحول الصلوة في فرو والسجدة فانه لا يؤكل لحمه وقيل لا يجوز والاول اظهر وفي الثغالك
الامانب ثلثان احصاء المنع
في الصلوة الا في الحرب وعند الضرورة كالبحر المانع من رزقه ويجز للنساء مطلقا وفيما اتيم الصلوة
لا يطول عليه ذلك اسم الله
فان تبين الصلوة فيه جازان
والحال اكله عشر اكله
بالحسن والتعريف ما لم يخل
حيث يصدق على الشوب ان يرس

المحتمل بالبرية كمالا برية لم يرد ذكره في الصلاة ولا في غيرها من العبادات...
في منفرد الكثرة والقلية تردد والظاهر الكراهية ويجوز الكراهية عليه واقتضاه في الصلاة...
يجوز الصلوة في ثوب ملغوف به واذا خرج ثوبه ما جاز فيه الصلوة حتى يخرج عن كونه ثوبا...
جاز للصلوة فيه سواء كان كثرة من الجهر او قلته...
ولو اذن صاحب غير الغاصب فله جاز في الصلوة مع تحقق الغصبية ولو اذن طلقا جاز...
لغير الغاصب الظاهر...
ساق كالحلف والجور واستحب في النعل العربية...
بشرط ان يكون ملوكا او اذنا فيه وان يكون ظاهرا وقديما حكم ثوب الغني ويجوز لرجل ان...
في ثوب واحد ولا يجوز للمرأة الا في ثوبين مع وفاء بساتين جميع حديد عدا الوجه...
الكفين وظاهر القدم على تردد في العذر ويجوز ان يصلي رجل عريان اذا ستر قبله ودين على...
كرهية واذا لم يجد ثوبا ستر ما وجد ولو بورق الشجر ومع عدم وليته يصلي عريان...
فاما ان كان يامن ان يراه احد وان يامن على جالس وفي الحالين يوجب كراهية...
والامة والصبيعتان بغير عار فان اعصت في اثناء الصلوة وجب عليها سترها فان...
افترت الى فعل كثير استأنف الصلوة وكذا الصبيعة اذا بلغت ثاء الصلوة بالابطال...
نكر الصلوة في الدنيا بسوء ماعدا العامة والحلف في ثوبين في رجل فان حكمه لم يحن...
ويكر ان ياتن زوق الثوبين ان سجد السماء او يصلي عامة لاحتكها وكره اللباس الجاهل...
نكر

النقاب للمرأة وان منع القراءة حرم وكذا الصلوة في ثوب مشدود الا في الحرب ولا يؤم...
بغيره اء وان يصلي ثوبا من الحديد بالبراء في ثوبه صا حبه وان تصلي المرأة في...
خلخاله صوت ونكر الصلوة في ثوب قماشيل او خاتم فيه صورة...
مكان الصلوة في الامان كلما جازية بشرط ان يكون ملوكا او اذنا فيه والاذن يكون...
بعضه الاجرة وشبهها وبالا باحة ويبيها صريحه لقوله صلى الله عليه واله في كاذن في اللين...
او بشاهد الحال اذا كان هناك امانة تشهدان المالك لا يكره واليها ان الغصوب...
تصل صلوة في الغاصب وغيره من علم الغصبان على عايدا عالما كالصلوة باطلا...
كان ناسيا او جاهلا بالغصبية صح صلوة ولو كان جاهلا بغيره المصنوع لم يعتد...
اذا ساق الوقت وموافق الخروج صحت صلوة ولو صلى ولم تشاغل بالخروج لم يصح...
صلوة ملك غيره باذنه ثم امره بالخروج وجب عليه فان صلى والحالة كانت باطلا وصلي...
وهو خارج اركان الوقت ضيقا ولا يجوز ان يصلي الى جانبه امرأة تصلي او امانة سواء...
صلت بصلوة او كانت مفردة وسواء كانت محرما او اجنبية وقيل فذلك مكره وهو الا...
وتنزل التحريم والكراهية اذا كان بينهما حائلا ومقدار عشرة اذرع ولو كانت امرأة فقد...
مالكون موضع سجودها محاذي القديمية سقط المنع ولو حصيل في موضع لا يتخلل النساء...
صلى لجل اولا ولا يأس ان يصلي في الموضع الجهر اذا كانت نجاسة لا تقدر الى ثوبه ولا...
اصدا بالمكان ولو اذن في موضع...
اصدا بالمكان ولو اذن في موضع...
اصدا بالمكان ولو اذن في موضع...

٢١ الصلوة مرتين وتسقط من التلخيص آخرها مرة واحدة والتشريط في صحة الاذان
الاقامة ويستحب فيما سجدت ان يكون قبل القبله وان يقف على اواخر الصلوة ويقرأ
الاذان ويجوز الاقامة ولا يتكلم في خلالها ويفصل بينهما بقرين او سجدة الا في
المغرب فان كاد ان يفصل بخطوة او سجدة وان رفع المصنوع بدا كان ذكر المصنوع
الاقامة ويكره الترجيع في الاذان الا ان يريد الاشعار ولا يكره قول الصلوة خير لي
وفيما سجد اذ كان في خلا الاذان والاقامة ثم استيقظ التح
استينافه ويجوز البناء ولا ان اغني عليه اذا اذن ثم اذن جاز ان يعتد به ويقوم غيره ولو
امرت في اثناء الاذان ثم رجع استأنف على قوله يستأنف من الاذان ان جميع
اذا قال المودن قدامه صلوة كره الكلام كراهية غلظة سلاما تسقط بتدبير
المصلين يكره للمؤذن ان يلفظ ميمنا وشمالا اكثر من ستم القبله في اذانه
اذا اشاع الناس في الاذان قدم العلم ومع التساوي يرفع يمينه
اذا كان جماعة جاز ان يؤذنوا جميعا والافضل اذا كان الوقت متسعا ان يؤذن
اذا سمع الامام اذن مؤذن جاز ان يجزئ في الجماعة وان كان ذلك المؤذن
من احد في اثناء الاذان او الاقامة تطهر يمينه والافضل ان يعيد الاقامة
من احد في اثناء الصلوة تطهر واعادها ولا يعيد الاقامة الا ان شكك

قوله الذكر والاقرب يوم الجمعة صلوات الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم في كل يوم الجمعة في كل صلاة
لا يطلق الا في وقت الصلاة في كل صلاة في كل يوم الجمعة في كل صلاة في كل يوم الجمعة في كل صلاة
النوافل وقال علي بن ابي طالب رحمه الله يا خصاصها بالوافر دون
و اول ركعة من صلاته في كل صلاة في كل يوم الجمعة في كل صلاة في كل يوم الجمعة في كل صلاة
خمس فله الزوال و اول ركعة في كل صلاة في كل يوم الجمعة في كل صلاة في كل يوم الجمعة في كل صلاة
اول ركعة من الزوال و اول ركعة في كل صلاة في كل يوم الجمعة في كل صلاة في كل يوم الجمعة في كل صلاة
سابعها وهو الوتيرة مع

٢٢
فصل في خلف من لا يقدر بمداك نفسه واقام فان خشي فوالصلاة
اقصر تكبيرين على قوله قد اتمم الصلاة وان اخل بشيء فمصل الاذان استحب لا يقرأ
اللفظ في افعال الصلاة وهي واجبة ومسوق في فوائدها ثمانية
النية وهي ركز في الصلاة فلو اخل بها عاكدا او ناسيا لم تنعقد صلوة وحقيقة
استحضار صفة الصلاة في الذهن والقصد بها الى احوال رتبة الوجوب والذات
المعين وكونها اداء او قضاء ولا عرق اللفظ وقتها عند اوجز في التكبير
استمرار حكمها الى اخر الصلاة وهو ان لا ينقض النية الاولى ولو نوى الخوف في الصلاة
الاظهر وكذا لو نوى ان يفعل ما فيها فان فعله بطلت وكذا لو نوى شي اخر فال
الصلاة الرياء او غير الصلاة ويجوز قبل النية في موارد كقول الظهير للجمعة الى
النافلة لمن شق قراءة الجمعة وقراءتها وكقول الفريضة الحاضرة الى سابقة علمها مع
الوقت تكبير الاحرام ولا تنعك الصلاة عند نيتها ولو اخل بها ناسيا أو صوته
ان يقول الله اكبر ولا تنعك بمعاها ولو اخل بحرف منها لم تنعك صلاة فان تيقن
اللفظ بها كالاعجم في العلم ولا يتشغل بالصلاة مع سوء الوقت فان ضاق حرم من
الاخرين نطق بها على قدر الامكان فان عجز عن النطق اصلا عقد قلبه بمعاها مع الاستحسان
الترتيب مما واجب لو عجز لم تنعك الصلاة والمصلحة بالخيار في التكبير في كل صلاة

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page.

١٢٣ ايها شاء وجعلنا بكثرة الانتاج ولو كبر ونوى لا قاتح ثم كبر ونوى الانتاج
بطلت صلوة فان كبر الله ونوى الانتاج انقعدت الصلوة اخيرا ويجوز
ان كبر قايما فلو كبر قايما مع القدرة او هو اخذ في القيام لم ينقعدت صلوة
المسنون فيها اربع ان ياتي بلفظ الجلالة من غير تدبير فيها ولفظ الكبر
افعل وان سمع لا يام من خلفه تلفظ بها وان رفع المصلي يديه بها الى اذنيه
القيام وهو ركز مع القدرة من اخبره عن اوهو ابطال صلوة واذا مكث
القيام مستقلا وجب الا وجبان بعد على انتم من غير القيام وروي جواز
الاعتماد على الحائط مع القدرة ولعقد على القيام في بعض الصلوة وجب ان ينقعد
الاصلي فاعل وقيل حد ذلك لا يمكن في كل شيء بقدره ان صلوة والاول اظهر والآخر
اذا تمكن من القيام للركوع وحول لا ركع جالس او اذا عجز عن القعود صلى مضطجعا
عجز على مستلقيا والآخر ان يؤمن الركوع بها وسجد بها ومن عجز عن حاله في ثلث الصلوة
انقل الى ادونها مستمرا كالحائيم من يقعد والقاعد من يضطج والمضطجع من يجز
وكذا بالعكس ولا يقعد على السجود ورفع السجود عليه فان لم يقعد او
الفضل شيان ان يتبع المضطجع قاعدا في حال ثلثة وثني حالي في حال ركوع وقيل
يتورك في حال تشهد القراءة وهي واجبة وتعين بالحد في كل ثلثة

Handwritten marginal notes at the bottom of the right page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page.

١٢٤ الاولين من كل رابعة وثلاثية ويجزئها جمع ولا تنقص الصلوة مع الاخلال ولو
واحد منها عدل حتى التشديد وكذا اعلم بها وبالسلمة آية منها يجب قرائتها معها ولا يجزئ
المصلي من جملتها ويجزئ ترتيب كلماتها وابتداءها على الوجه المقول فلو خالف عدا وارتكبان
استأنف القراءة ما لم يركع وان ركع مضى في صلوة ولو ذكر في جملتها عليه التعليل
الوقت قراء ما تيسر منها وان اخذ قراء ما تيسر من غيرها اوسج الله وهله وكبره بقدر
القراءة ثم تحلى عليه القيل والآخر من اجل لسانه بالقراءة ويعقد بها قلبه والمصلي في كل ثلثة
رابعة بالخيار ان شاء قراء الحمد وان شاء سج ولافضل الامام القراءة وقراءة سورة
الحمد في الاولين واجبة الفرائض مع سعة الوقت وامكان التعلم للختار وقيل لا يجزئ
أحوط ولوقدم السورة على الحمد اعادها او غيرها بعد الحمد ولا يجوز ان يقرأ في الفرائض
سورة الغريم ولا ما يفتقر الوقت تقبلته ولا ان يركع بين سورة وقيل لا يجوز ولا يشترط
الحمد والحمد والسورة في الصبح والاولى المغرب والعشاء والاختفاء الظهرين والحمد المغرب
الاخير من العشاء والحمد ان سجد القرب الصبح السمع والاختفاء السمع
في هذا القم الحمد بالسلمة في موضع الاختفاء
اول الحمد والقول السورة وترتيب القراءة والوقوف في موضع وقراءة سورة بعد الحمد
النوافل وان يقرأ في الظهر والمغرب بسورة القصار كالحمد والحمد في العشاء بالا

Handwritten marginal notes at the bottom of the left page.

ان يضع يده على كتيبه مفرجات الاصابع ولو كان باحد ما عذ وضع الاخرى ويركبه
الخطفه ويسوق ظهره ويضع يده على ظهره وان يدعو امام التسليم وان يسبح ثلاثا
او خمس او سبعا فمما زاد وان يرفع الايام صوتيه بالذكر وان يقول بعد ان تصلي
الله من حمد ويدعو بعده ويكره ان يركع ويداه تحت ركبتيه
في كل ركعة سجدة واحدة ويكره ان يركع في الصلوة تبطل بالاحلال
سماوا وتبطل بالاحلال بواحدة سماوا واجبا للركعة
للجنة والكفان والركبان وابها بالركلين وضع الجبهة على اربع السجود عليه
سجدة على كبر العمامة لم يجز
الا ان يكون على ايسر ارجله لا يزيد فان عرض ما يمنع ذلك فقص على ما يمكن
منه وان افقر الى رفع ما يسجد عليه وجب وان غرض ذلك كله او ايماء
فيه وقيل يخص التسبيح كما قلناه في الركوع الطائفة الاعم الضيقة الماتعة
رفع المراسم السجدة الاولى حتى يعتدل مطمئنا وفي وجوب التكبير للاختلاف
تردد والاطمئنان استحباب ويستحب فيه ان يكبر للركعة قائما ثم يركع للسجود سابقا
بيديه الى الارض وان يكون موضع سجده مساويا للموقف او اخفض وان يرفع
ويدعو ويريد على النتيجة الواحدة ما ينسوي يدعو بين السجدة وان يفقد صوتها
في الركعة الاولى ويستحب فيه ان يكبر للركعة قائما ثم يركع للسجود سابقا
بيديه الى الارض وان يكون موضع سجده مساويا للموقف او اخفض وان يرفع
ويدعو ويريد على النتيجة الواحدة ما ينسوي يدعو بين السجدة وان يفقد صوتها

ان يجلس عقب السجدة الثانية مطمئنا ويدعو عند القيام ويعد على يده سابقا برفع كتيبه
والا فبين السجدة **الثلاث** فترفع يده عن الارض على الجبهة على الارض كذا في الاستسقاء
للجنة يتفرج حفيظ ليقع السليم من جبهته على الارض فان تعدر سجد على احدى
الجنتين فان كان هناك مانع سجد على ذنبة سجدة القراء خمس عشرة
اربع واجبة وهي سجدة لقن وحسب السجدة والنجم اذ هو في وقرا باسم ربك
احدى عشرة مسنونة وهي في المعارف والعدل والعدل وبني اسرائيل وجميع
الحج في موضعين والفرقان والتملص واذا التواء انشقت والسجدة وحسب
الغريم الاربعة للقاري والمستمع وسجدة السامع على الظهر وفي البواقي تسجد
كل رجل وليس شيء من السجدة تكبير ولا تشهد ولا تسليم ولا يشترط فيها
الطمائة ولا استقبال القبلة على الاظهر ولو شيا في بها فيما بعد سجدة
الشكر مستحبة عند تجدد النعم ودفع النقم وعقب الصلوات ويستحب فيها التعقيب
التشهد وهو واجب كل ثنائية مرة وفي الثلاثية والرابعة مرتين ولو اخل بينهما
او باحد مما عدا ما بطلت صلوة والواجب في كل واحد منها خمسة اشياء الخلق
التشهد والشهادتان والصلوة على النبي وآله وصورتها تشهدان لا اله الا الله
اشهد محمد رسول الله ثم ياتي بالصلوة على النبي وآله وعزم بحسن التشهد
والاعمال والاعمال والاعمال

الصلوة على النبي وآله وصورتها تشهدان لا اله الا الله
اشهد محمد رسول الله ثم ياتي بالصلوة على النبي وآله وعزم بحسن التشهد
والاعمال والاعمال والاعمال

[illegible]

واحد منها الحمد لله والصلوة على النبي وآله عليهم السلام ولو عظ وقرأه سورة خفيفة
وقيل بحزب ولواية واحدة مما يتم به فايدتها وفي رواية سماعة بعد الحمد شي عليه
يوصى بقراءة سورة خفيفة فقرأت ثم جلس ثم يقوم فيحمد الله شي عليه
ويصل على النبي وآله وعائلة المسلمين ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات ويجوز إبقاها
قبل زوال الشمس حتى إذا فرغ زالت وقيل لا يصح الإبدال والاول الظاهر
ان يكون مقدمة على الصلوة فلو بدأ بالصلوة لم تنفع الجمعة ويجب ان يكون الخطيب قائما
وقت إيراد مع القعدة ويجب الفعل في الخطبة بجملة حقيقة وهما الطهارة
فيما يزيد ولا شبه انتهاء بشرط ويجب ان يرفع صوته بحيث يسمع العدد المعتبر
فصاعدا وفيه تردد **رابع** الجماعة فلا يقع فردي وإذا حضرا ما م الأصل
عليه

و فان الله يدع قمانيه و قيل صاحبهما معونه و في المبرور المعتمد كبره سال
الحمد لله

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وَيُحْرَجُ إِنْ كَانَ ابْنُ ابْنٍ أَوْ جَدُّهُ فِيهِ تَرَدُّدٌ وَالْأَشْبَهُ لِلْجَوَانِ وَكَذَا الْأَعْمَى ^{الْمَعْدُومُ الْإِسْمُ} الْمُسَافِرُ إِذَا
نَوَى الْأَقْلَامَةَ فِي بِلَدٍ عَشْرَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ وَكَذَا إِذَا لَمْ يَنْزِلْ الْأَقْلَامَةَ وَخَرَجَ
عَلَيْهِ ثَلَاثُونَ يَوْمًا فِي مِصْرٍ وَاحِدٍ **سَائِغَةٌ** الْأَذَانُ الثَّانِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِدَعْوَةٍ وَقِيلَ مَكْرَهُهُ وَلَا
أَشْبَهَ **أَنَّ** يَحْرِمُ الْبَيْعُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الْأَذَانِ فَإِنْ بَاعَ أَتَمَّ وَكَانَ الْبَيْعُ صَحِيحًا عَلَى الْأَطْرَافِ
وَلَوْ كَانَ أَحَدُ الْمُتَعَاقِدَيْنِ قَتَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ السَّعْيَ كَانَ الْبَيْعُ سَائِغًا بِالْغُلُوبِ أَوْ بِالْأَنْظُرِ
إِلَى حَرَامٍ بِالْغُلُوبِ إِلَى الْآخَرِ **قَالَ** هَذَا لَمْ يَكُنِ الْإِمَامُ مَوْجُودًا وَلَا مِنْ نَصْبِهِ لِلصَّلَاةِ وَ
أَمَّا الْجُمُعَةُ وَالْخُطْبَتَانِ قِيلَ مُسْتَحَبَّانِ يَصِلُ جُمُعَةٌ وَقِيلَ لَا يَجُوزُ وَالْأَوَّلُ أَطْرَافُ
إِذَا لَمْ يَتِمَّ الْمَأْمُومُ مِنَ السُّجُودِ مَعَ الْإِمَامِ فِي الْأَوَّلَى فَإِنْ أَكْتَفَى السُّجُودَ وَالْمُخَافَ بِهِ
قِيلَ الْكَرْعُ وَالْإِقْمَاعُ عَلَى مُتَابَعَةٍ فِي السُّجُودَيْنِ وَيَنْوِي بِهِمَا الْأَوَّلَى فَإِنْ نَوَى بِهِمَا
الثَّانِيَةَ قِيلَ يَطْلُ الصَّلَاةُ وَقِيلَ يَحْزَنُهَا وَسُجُودُ الْأَوَّلَى وَيَتِمُّ الثَّانِيَةَ وَالْأَوَّلُ أَطْرَافُ
إِذَا **أَبْجَدَ** فَالْقُلُوبُ وَالْأَفْئِدَةُ عَشْرِينَ كَهَيْئَةِ مَسْتَعْدَا بَسَاطَةِ الشَّمْسِ سِتَّ
عِنْدَ تَرْفَاعِهَا وَسِتَّ قَبْلَ الْزَوَالِ وَكَهَيْئَةِ عِنْدَ الْزَوَالِ وَلِوَأَخِرِ النَّظَرِ إِلَى الْعِيدِ
جَائِزٌ وَأَفْضَلُ ذَلِكَ تَقْدِيمُهَا وَإِنْ صَلَّى بَيْنَ الْفَرَضَيْنِ سِتَّ مَرَّاتٍ عَلَى النَّافِلَةِ
جَائِزٌ وَإِنْ يَبَاكَرُ الْمَطْلَ إِلَى السُّجُودِ الْأَعْظَمِ بَعْدَ أَنْ يَحْكِيَ رَأْسَهُ وَيَقْبِضَ أَطْفَلَهُ وَ
مِنْ شَأْنِهِ وَإِنْ يَكُونُ عَلَى سَكِينَةٍ وَقَالَ مُنْطَبِئًا لِبَسَاءِ أَفْضَلِ ثِيَابِهِ وَإِنْ يَدْعُو أُمَّتَهُ
الْمُرَادُ بِالْأَفْضَلِ الْبَرِيضُ وَدَرُّ

[illegible]

عمره و هو من النسخ
التي في المتاحف
في القاهرة

[illegible]

منه المصروف والقدم وان منه ما تجوز ان يستيب **الحامس** ان لا يكون هناك جهة للفرق
بينهما دون ثلثة مياا فان اتفقا بطلتا وان سبقت احدهما ولو بتكرار الوهم
بطلت المتأخره ولو لم يتعلسا بقية اعادة اظها **النظر الثاني** في محلب ويراعى فيه شرط
سبعة التكليف والذكورة والحرية والحضر والسلامة والعمر والمرض والعرج
لكون حراً ولا يئنه وبالمجمعة اذ يفر الفرق بينه وبين كل هؤلاء اذا تكلفوا الحضور
عليهم المجمعة وانفقدت بهم سواء خرج عن التكليف والمرأة وفي العبد تردد ولو
الكافر لم تقع منه ولم تنقدبه وان كانت واجبة عليه وتجب المجمعة على اهل السواد كما
تجب على اهل الدين مع اشكال الشروط وكذا على السائر بالجيم كالباذية اذا كانوا
قاطنين **فيها مسائل** من اتفق بعضهم لا تجب عليه المجمعة ولو هياياه مولاه
لم تجب الحجة ولو اتفقت في يوم نفسه على الظاهر وكذا الكاتب والمدبر **الثانية** من
سقطت عنه المجمعة يجوز ان يصلي الظهر اولا وقتها ولا يجزئ عليه تأخيرها حتى يقف
المجمعة بل لا يجزئ ولو حضر الحجة بعد ذلك لم تجب عليه **الثالثة** اذا زال الشك عن الجنب
السفر لتعين الحجة ويكره بعد طلوع الفجر **الرابعة** الاصفا الى الخطية هل هو واجب
تردد وكذا التحريم الكلام في اثباتها لكن ليس بمطلوب للمجمعة **الحامس** يعتبر في امام الحجة
كمال العقل والايمان والعدالة وطهارة المولد والذكورة ويجوز ان يكون عبداً

[illegible]

في
 المراءاة
 ووجهه
 الخطية
 في
 الاصل
 الكحل
 المأمور
 الطيب
 ع

القبض حارة الصيف صحت وحارة القبط بشدة بالراشدة حرة ورا حقة في الشهر لفردة صحت

٥٥ ان يدعى امام توجده وان يكون امام الخطيب ليغواظ على الصلوات في اول ٢ اوقاتها ويكره الكلام في اثناء الخطبة بغيرها ويستحب ان يتعم شائبا لو كان قايظا
يرتدي ببرد معتية وان يكون معتدا على شيء وان يسلم اولا وان يجلس امام الخطبة
اذا سبق الامام الى قراءة سورة فليعد الى المجمع فليقبل على المجمع وكذا في الثانية
الى سورة النافعين لم يتجاوز نصف سورة الاية التوحيد والمجد ويستحب ان يقرأ
المجمع وفي بعض ظهره افضل ان يقرأ في المسجد الاعظم واذا لم يكن امام المجمع فليقبل
جان ان يقدم المأموم صلوة على الامام ولو صلى كعتين واتمها بعد تسليم الامام ظهره
افضل **فصل ثاني** في صلوة العيدين والنظر فيما وفي سننها وفي واجبه وحقوق
الامام بالشروط المعتبة في الجمعة وتبجاعة ولا يجوز التخلف الامع العذر فيجوز
ان يصلي منفردا نيا ولو اخلت الشرايط سقط الوجوب وسقط الاتيان بها جماعة
ففرادى ووقتها ما بين طلوع الشمس الى الزوال ولو فاتت لم تقض وكفتها
يكبر للامام ثم يقرأ الحمد وسورة والافضل ان يقرأ الاعلى ثم يكبر بعد القراءة على الا
ويقنت بالمسوح حتى يتم خمسا ثم يكبر ويكبر فاذا سجد السجدين قام بغير تكبير
الحمد وسورة والافضل ان يقرأ الغاشية ثم يكبر بركعا ويقنت بينهما اركعا ثم يكبر
خامسة للركوع فيكبر الزايد على المقاديس خمس الاولى واربع الثانية خمس

القبض حارة الصيف صحت وحارة القبط بشدة بالراشدة حرة ورا حقة في الشهر لفردة صحت

القبض حارة الصيف صحت وحارة القبط بشدة بالراشدة حرة ورا حقة في الشهر لفردة صحت

القبض حارة الصيف صحت وحارة القبط بشدة بالراشدة حرة ورا حقة في الشهر لفردة صحت

٥٦ العلم وتكبير الركوع **وسنن** الاصحاح بها الاجلحة والسجود على الارض وان يقول
الصلوة ثلاثا فانه لا اذان لغيره وان خرج الامام حافيا ماشيا على سكينه ووقار
ذاكر الله سبحانه وان يعظم قبل ركعتي الفطر وبعد عوده في الاضحية ما يصح به
يكبر في الفطر عقب اربع صلوات او ثلثا المغرب ليلة الفطر واخرها صلوة العيد وفي
صلوة الاضحية عقب خمس صلوات او ثلثا الظهر يوم النحر لكان عني وفي الاضحية
عقب عشر بقول الله اكبر الله اكبر وفي الثانية تردد ولا اله الا الله والله اكبر الحمد
على هذا ناوله الشكر على المولى انا وزيد في الاضحية فمرفقا من بهيمة الانعام
يكبر الخروج بالسلام وان يتقبل قبل الصلوة او بعدها بالامسجد النبي عليه السلام بالبدن
فانه يصلي ركعتين قبل ركعتي الفطر **فصل ثالث** في التكبير الزايد هل هو واجب فيه تردد
والاشية الاستحباب وتقدير الوجوب هل القنوت واجب الاظهر لا وتقدير وجوب
هل يتعين في لفظ الاظهر لا يتعين وجوبا **فصل رابع** في اذان عيده وجمعة في حضر
كان بالخارج حضور الجمعة وعلى الامام ان يعلم ذلك في خطبته وقبل الترخيص فخص لمن
كان نائبا عن البلد كل السواد دفعا لمشقة العود وهو الاشية **فصل خامس** في الخطبة
في العيدين بعد الصلوة وتقدير ما بدعته ولا يجاسما عما يلد يستحب **فصل سابع** في التكبير
المبني من الجامع بل يعمل شية المبني من طين استحبابا **فصل ثامن** في التكبير اذا طلعت الشمس

القبض حارة الصيف صحت وحارة القبط بشدة بالراشدة حرة ورا حقة في الشهر لفردة صحت

القبض حارة الصيف صحت وحارة القبط بشدة بالراشدة حرة ورا حقة في الشهر لفردة صحت

القبض حارة الصيف صحت وحارة القبط بشدة بالراشدة حرة ورا حقة في الشهر لفردة صحت

[illegible]

قرأ الشافعي
 وأبيهم وأب
 شافعي والعاشر
 والقاهرة في الرابع
 عمدة المتقين
 شافعي
 رحمه الله

[illegible]

الحمد لله الذي جعل الصلاة عماد الدين وركن الاسلام...
عن الصادق عليه السلام في الصلاة...

المستضعف من الذي لا يعرف الحق ولا يدينه فيه...
ولا يوازيه احد بعينه ويدور حوله كدائرة الدم...

المرأة وغيرهما من الاثمة يبرأ من الصف ولو كان الموت واحدا واذا اقدم النساء...
بالرجل وقفن خلفه فان كان وراءه رجال وقفن خلفهم وان كان فيهم خائض لفرق...
عن صفين استقبيا **الله** في كيفية الصلاة...
قلنا بوجوبهم توجب لفظا على المعين وفضلنا اي قال ما رواه محمد بن جابر عن ابيه...
عن ابي عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا صلى علميت كبر وتشهد ثم كبر...
وصل على الانبياء ودعا ثم كبر ودعا للخير ثم كبر المراتبة ودعا للميت ثم كبر وانصرف وان...
كان منافقا اقبل المصل على اربع وانصرف بالراية وبجانب النية واستقبل القبلة وجعل...
رأس الجانزة الى غير المصل ولا يطأه من شرطا ولا يجوز الساعد عن الجانزة كثيرا...
ولا يصلي على الميت الا بعد غسله وتغيبه فانه لم يكن يكفن جعله القبر وسريره عورة...
وصلى عليه بعد ذلك **سنة** ان يقف امام عند وسط الرجل وصدرة المرأة وان تقف...
جعل الرجل على الامام والمرأة وراءه ويجعل صدرها على يمينه ليقف امامها...
الفضيلة ولو كان خلفا جعل من وراء المرأة وان يكون المصل متطهرا ونزع فقلبي...
يرفع يديه في اول تكبيرهما معا وفي البوالة على الاطراف ويستريح عقيب التكبير ان يدعوه ان...
نومنا وعليه ان كان منافقا وبدعاء المستضعفين ان كان كذلك وان جعله...
سأله ان يحضر مع تنزيلا وان كان خلفا سأل الله ان يجعله مصلح الحال...

المراد بالطفل في البالغ وان...
المراد بالطفل في البالغ وان...
المراد بالطفل في البالغ وان...

تطهر الاستسقاء

صلوة

شافاه في واذا فرغ من الصلاة وقف موقفا حتى ترفع الجانزة ولا يصلي على الجانزة في الموضع...
المعاد ولو صلى على الجانزة لا يجزى ويكون الصلاة على الجانزة الواحدة عشرين **منازل**...
فزارك الامام في اثناء صلاته تابعة فاذا فرغ اتم ما بقى عليه ولا يطأه الجانزة اود...
اتم ولو على القبر **٢** اذا سبق للمامع بتكبيره او ما زاد استقبل اعادتها مع الامام...
يجوز ان يصلي على القبر ويؤايلة ثم لم يصلي عليه ثم لا يصلي بعد ذلك **٣** الاوقات كلها...
صالحة لصلاة الجانزة الا عند ضيق وقتها ولا يخلو على الميت مع صفة الوقت...
الصلاة عليه **٥** اذا صلى على جانزة بعض الصلاة ثم حضر اخرى كان خيرا ان شاء...
استأنف الصلاة عليها وان شاء اتم الاولى واستأنف لكان **افضل**...
في الصلوات المربعات وفي قيمان النوافل اليومية وقد ذكرناها ما عدا ذلك وهو مبني...
فنه لا يتحرر قبا عينه وهذا القم كبير غير ان ذكره في بعض حالات **٦** صلاة...
ويستحب عند غروب الانهار وقوم الاطراف وكيفية مثل كيفية صلاة العيد غير ان...
يجعل موضع القنوت في العيد استعطا في سبحة وسنن والركعة بارئ الا في...
من الاثمة ما يتيسر له والا فليقل ما نقل في اخبار اهل البيت عليهم السلام **٧** هذه...
الصلاة ان يصوم الناس ثلثة ايام ويكون خروجه يوم الثالث ويستحب ان يكون ذلك...
الثالث الاثني فان لم يتيسر فللمعة وان خرجوا الى الصحراء حفاة على سكة وقار...

المراد بالطفل في البالغ وان...
المراد بالطفل في البالغ وان...
المراد بالطفل في البالغ وان...

المراد بالطفل في البالغ وان...
المراد بالطفل في البالغ وان...
المراد بالطفل في البالغ وان...

[illegible]

هذه النامه بركة الله على من
 علم صحتها لم يرد انما هي ورا
 بها ثم كذا في افضل وجهه
 معلوم ان هذا هو الحق
 الاضطرار كما مضى في
 جميعه فان هذا به خير
 في الامور التي هي لها
 انما هي في الحق
 فانما هي في الحق
 فانما هي في الحق

[illegible]

كالطائفة والصفى كاللؤلؤ
 والجم والاختار والشرط
 والاعتبار والترك كاللؤلؤ
 والاعتبار والترك كاللؤلؤ

سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم ركع وبقى اعاشر وهكذا ابقى اعاشر
بعد رفع راسه وفي سجوده وبعد رفعه وفي سجوده ثانياً وبعد رفعه في كل ركعة
خمس سبعون مرة وبقراءة التانيه والعاديات وفي الثالثة اذا جاء نصر الله في الرابعة
قل هو الله احد ويستحب ان يدعو في اخر سجدة بالدعاء المخصوص بها **يا حي يا قيوم صل على**
الفرس وبنو كنانة في الاولى الحمدرة والفرقة قل هو الله احد في الثانية الحمدرة
وقل هو الله احد مرة **يوم الغدير** وسواها عشر مرة في الحمدرة والفرقة والصلوة
فيها صل على محمد وآل محمد

ولا يصلوا في المساجد وان يخرجوا معهم الشيوخ والاطفال والعجايز ولا يخرجوا ذنبا ولا
بين الاطفال وامهاتهم فاذا فرغ الاعداد من صلوة جولة رداة ثم اسقيل القبيلة وكبروا ثم
بها صوتة ونسج الى عينة كذاك وظل غنسية مثل ذلك واسقيل الناس ثم جلدانه مائة مرة
وم يتابعونه في كل ذلك ثم يحطون وبالعنق في تضارعة فان تاخرت الاجابة كره الخروج
تدركهم الرحمة وكما تجوز هذه الصلوة عند قلة الاطراف كما تجوز عند جفاف مياه البعوض والبار
صلوة الاستحرام وصلوة الحاح وصلوة الشكر وصلوة الباروت ونحوها بالخص في قن

معيناً وهو صلوات
نافلة شهر رمضان والأشهر في الروايات استحباب الفريضة في شهر
رمضان زيادة على النوافل المرتبة يصل في كل ليلة عشرين ركعة ثمان بعد المغرب واثنا عشر
بعد العشاء على الظهر وفي كل ليلة العشرة فإشراك على الترتيب المذكور واليالي
الأفراد الثلث كل ليلة ثمانية ركعات وفي أنه تقصر في ليالي الأفراد على ما حسب فبقية ثلثون
يصل في كل جمعة عشر ركعات يصل على وفاطمة وجعفر علم كل وفي آخر جمعة من يصل
عليه السلام وفي عشيّة تلك الجمعة عشر يصل على فاطمة عليها السلام وصلّى أمير المؤمنين عليه السلام أربع
بتهنئة وتسلية في كل ركعة الحمد وخمس ركعة فله واحد وصلّى فاطمة عليها السلام
بتهنئة وتسلية في كل ركعة الحمد وخمس ركعة فله واحد وصلّى فاطمة عليها السلام

وبلغت الصدوقان القنع ان يرى لها بشيلا واحدة وهو نادر
 صلوة جعفر اربع ركعات بتسليمية فقرأ في الاولى الحمد واذن الترتيق ثم يقول بحسب
 سنة هذه الصلوة الى جعفر الطاطب لال انصر حياه اياها من قدم عليه
 من اجبته وكان ذلك يوم فتح خيبر قال الله صلى الله عليه وسلم بعد يوم
 وانه ما ادرى بابها انا اشهد سورا **الحال**
 بقية وجعفر اربعة خيبر فقام وشب اليه سراة فالتزمه وقتل
 بغير عليه وفات جعفر الا انك لا اعطيك الا جوفك فاع
 يا رسول الله فظن الناس انه عطية فيها او فقهه وشرفه
 فقال انك صلوة اذا انت صليتها وكنت فرجت
 وروى عليك مثل رداي وروى عليا فغفت لك كعبه

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

درویشی که با او ملاقات نمود در این مرقع از او بپایان برداشت

وإذا كان في يد المسلم أو شاة من سوق المسلمين فإن أخذته من غير علم واحد
 فمطروحا أعاد **٣** إذا لم يعلم أنه حرام يصل في صلاة عادته **٤** **والله اعلم**
 أخل بركن أعاد كمن أخل بالقيام حتى نوى أو بالنية حتى كبر أو باليك حتى قرأ أو
 حتى سجدا والسجدتين حتى ركع فيما بعد وقيل تسقط الزيادة في باقي بقية
 وقيل يخص هذا الحكم بالاختير ولو كان في الأول استأنف والأول أظهر وكذا إذا
 في الصلوة ركعة أو ركعتين أعاد سواها أو بعدا وقيل لو شك الركوع فركع ثم
 أنه كان ركع أرسل نفسه ذكره الشيخ وعلم الهدى في الأشية البطلان وإن نقص في ركعة
 فعل ما بطل الصلوة اتم ولو كانت ثنائية وإن ذكر بعد أن فعل ما بطلها أعاد سواها
 وإذا كان بطلها بعد الاسم أو كالإمام فيه تردد والأشية العترة وكذا التورك التسليم ثم
 ولو ترك سجدة أو ركعتين أو ركعة حجابا للاحتياط ولو كان تأخيرها
 ولم يدايتها هي قبل بعيد لأنه لم تسلم الأوليان يقينا والأظهر أنه لا إعادة عليه سجدة
 السهم وإن أخل بواجب غير ركعة فإنه ما يتم معه الصلوة من غير ركعة ومنه ما يتبادر
 من غير سجود ومنه ما يتبادر مع سجدة السهو **٥** فمنه القراءة أو الجهر أو الخفائت في
 موضعها أو قراءة الجهر أو قراءة السجدة حتى ركع أو الذكر في الركوع أو الطائفة حتى رفع
 أو رفع رأسه أو الطائفة في سجدة أو الذكر في السجود أو السجود على الأعضاء السبعة أو الطائفة

وإذا كان في يد المسلم أو شاة من سوق المسلمين فإن أخذته من غير علم واحد
 فمطروحا أعاد **٣** إذا لم يعلم أنه حرام يصل في صلاة عادته **٤** **والله اعلم**

وإذا كان في يد المسلم أو شاة من سوق المسلمين فإن أخذته من غير علم واحد
 فمطروحا أعاد **٣** إذا لم يعلم أنه حرام يصل في صلاة عادته **٤** **والله اعلم**

وإذا كان في يد المسلم أو شاة من سوق المسلمين فإن أخذته من غير علم واحد
 فمطروحا أعاد **٣** إذا لم يعلم أنه حرام يصل في صلاة عادته **٤** **والله اعلم**

في حق رفع رأسه أو رفع رأسه من السجود أو الطائفة فيه حتى سجدة ثانياً والذكر في السجدة
 الثاني أو السجود على الأعضاء السبعة أو الطائفة فيه حتى رفع رأسه منه **٢** **فمنه**
 قراءة الجهر حتى قراءة سورة استأنف الحمد وسورة وكذا لو نسي الركوع وذكر قبل أن يسجد
 وركع ثم سجد وكذا من ترك السجدة أو السجدة أو السجدة وذكر قبل أن يركع مرجعاً
 ثم قام فأنى ما يلزم من قراءة أو تسبيح ثم ركع ولا يجزئ في هذا الموضعين سجدة أو السهو
 يجب والأول أظهر ولو ترك الصلوة على النبي وآله عليهم السلام حتى سلم قضاهما بعد التسليم
 من ترك سجدة أو السجدة ولم يذكر حتى يركع قضاهما أو أحدهما وسجدة أو السهو
والله اعلم ففيه مسائل **١** من شك في عدة الواجب لثبته أعاد كمن
 وصلوة السفر وصلوة العيدين إذا كانت فريضة والكسوف وكذا المغرب **٢** **فمنه** إذا
 شك في شيء من أفعال الصلوة فإن كان في موضع التي هو وأتم وإن أشكل حتى في صلوة
 سواء كان ذلك الفعل ركناً أو غيره وسواء كان في الأولين أو الآخرين على الأظهر
فمنه إذا تحقق نية الصلوة وشك هل نوى ظهر أو عصر أم لا أو فضا أو نقلا
 استأنف **٣** إذا شك في أعداد الرابعية فإن كان في الأولين أعاد وكذا إذا
 لم يذكر ركعاً أو ركعتين أو ركعة أو ركعتين أو ركعة حجاباً للاحتياط **٤** **والله اعلم**
 مرشك بين الاثنين والثلاث بين على الثلاث وأتم وتشهد وسلم ثم استأنف ركعة

وإذا كان في يد المسلم أو شاة من سوق المسلمين فإن أخذته من غير علم واحد
 فمطروحا أعاد **٣** إذا لم يعلم أنه حرام يصل في صلاة عادته **٤** **والله اعلم**

وإذا كان في يد المسلم أو شاة من سوق المسلمين فإن أخذته من غير علم واحد
 فمطروحا أعاد **٣** إذا لم يعلم أنه حرام يصل في صلاة عادته **٤** **والله اعلم**

و نقیصه اذ الم یکن مبطلا ویسجد المامو صمعه
ولو ان فرد احد ما كان له حرفة وموضعها بعد

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلم من نور الله تعالى
والعلم من نور الله تعالى
والعلم من نور الله تعالى

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

قوله فان من بين هؤلاء
تأثير العبادات دون التقوى كما في
موسى والافرنسيه

وكذا اذا سمي المأموم بقول على صلوة الامام ولا يشك على الامام اذا حفظ عليه خلفه
ولا حكم للسهو مع كثرة ويجمع في الكثرة الواسيعة العادة كثيرا وقيل ان سهوا في فريضة
وقيل ان سهوا ثلث مرة في ثلث فريض والاول الظاهر من شك في عدد النافلة
سني على الاكثر وان خرج على الأقل كان افضل **خامسة** في سكو السهو وما واجبا حيث

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is dense and appears to be a continuous passage, possibly a letter or a section of a book. The script is cursive and shows signs of being a draft or a working manuscript, with some ink bleeding and irregular spacing. The text is written on a light-colored, aged paper.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, covering the bottom half of the manuscript.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

و قيل ترتب والاول اشبه ولو كان عليه صلوة فليس بها اولى بالخاصة لم يعد ولو كانا معا
ولو صلى المصلي مع الذكر عاد ولو دخل نافلة وذكر ان عليه في الصلاة استأنف الفرض بقوله
ولو في الحضر وصل في الحضر فاما ولو في السفر **والاشبه** فانه في صلاة الفرض في الحضر
ومغربا واربعا في ذمته وقيل يقضى صلوة يوم والاول مروي وهو لا يشبه ولو فاتته في ركعات
لم يحلها ففعل ذلك حتى يغلب ظنه انه في **الف** اذا فاتته صلوة معينة ولم يعلم مرة كركت
الصلوة حتى يغلب عند الوفا ولو فاتته صلوات لا يعلم كميتها ولا عينها صلى اياها متواليه يعلم
ان الواجب في الجملة **من ترك** الصلوة مرة مستحقة قل ان كان ولا يسلم واستتيب
اسلم عن كفر فان امتنع قل ان ادعى الشبهة المحتملة ادعى عند الحد وان لم يكن مستحقة فاشاد
فان ادناك قل وقيل بل هو في الرابع وهو لا يحيط **والاشبه** والظن اطراف
للجماعة مستحقة الفرائض كما يتألف في الصلوة المشبهة ولا يجب الا في الجملة والعقد مع الشرايط والجموع
في ضيق النوافل بعد الاستسقاء والعقد مع اختلاف الشرايط الوجوب وتدرج الصلوة
بارك الكرم وبارك الامام ركع الاشبه واقله تتعقد باثنين الامام احدهما ولا يتعقد
حائل من الامام والمأمور يمنع المشاهدة الا ان يكون المأمور امرأة ولا تتعقد والامام على
ما يعتد به كالابن على تردد ويجوز ان يقف على موضع خجلة ولو كان المأمور على نعال
كان جائزا ولا يجوز تباعد المأمور عن امام بالكلية اعر العادة اذا لم يهبط صفوف متصله اما اذا

الصفوف فلا بأس ويكره ان يقراء المأمور خلف الامام الا اذا كانت الصلوة جهرية فلا بأس ولا
بهممة وقيل يحرر وقيل يستحب ان يقراء الحمد في الجهر فيه والاول اشبه ولو كان الامام من
لا يقدر به وجه القراءة وجب متابعة الامام فلو رفع المأمور راسه عدا الاستمرار وكان
ناسيا اماما وكذا لو هو في سجدة او ركوع ولا يجوز ان يقف المأمور قدام الامام ولا يد
نية الاقيام والقصد الى امام معين فلو كان بين يديه اثنان ففوى الاقيام بهما او باحدهما ولم يتبين
صلواتهما ولو صلى اثنان فقال كل منهما كنت اماما ولو قال كنت مأموما لم تقع صلواتهما وكذا لو شك في
اخبره ويجوز ان يأمم للمفترض بالمفترض ولذا اختلف الفقهاء في المشغل بالمفترض والمشغل
المفترض بالمشغل اما ان وقيل مطلقا ويستحب ان يقف المأمور عن يمين الامام ان كان حيا ولا خلاف
ان كانا جماعة وامرأة ولو كان الامام امرأة وقفت النساء الى جانبها وكذا اذا صلى العاري بالمرأة
جلس جليوا في مئمة ولا يبرز الا بركبته ويستحب ان يعدل المفرد صلوة اذا وجد فوضع تلك الصلوة
جماعة اماما كان او مأموما وان سجد حتى يركع الامام اذا اكمل القراءة قبله وان كثر المصلي الكثر
اهل الفضل ويكره تمكين الصبيان منه ويكره ان يقف المأمور من خلف الامام ان عمل المصلي وان
نافلة اذا اقيمت الصلوة ووقت القيام الى الصلوة اذا قال المأمون قد اتممت الصلوة على الاظهر
يعتبر في الامام الايمان والعدل والعقل وطهارة المولد والبلوغ على الاظهر وان لا يكون
قاعدا بقيام ولا اتيما من ليلته ولا يشترط الحرية على الاظهر ويشترط الذكورة اذا كان المأمور

الاشبه بان لا يشترط
الى السيد الموقر عاده
الاشبه بان لا يشترط
الى السيد الموقر عاده

الاشبه بان لا يشترط
الى السيد الموقر عاده

الاشبه بان لا يشترط
الى السيد الموقر عاده

الاشبه بان لا يشترط
الى السيد الموقر عاده

الاشبه بان لا يشترط
الى السيد الموقر عاده

الاشبه بان لا يشترط
الى السيد الموقر عاده

الاشبه بان لا يشترط
الى السيد الموقر عاده

رجل شاكرا على غلار وفيه ثمانية تزداد في الشاة اذا تكلم صا
رجل شاكرا على غلار وفيه ثمانية تزداد في الشاة اذا تكلم صا

رجل شاكرا على غلار وفيه ثمانية تزداد في الشاة اذا تكلم صا

رجل شاكرا على غلار وفيه ثمانية تزداد في الشاة اذا تكلم صا

69
او ذكرنا وانما يجوز ان تقوم المرأة للنساء وكذلك الخشي ولا تقوم المرأة حلا ولا خشي ولو كان
يلحق في قرأته لم يجرأ مائة لتقف على الاظهر ليدل على الحرف كالقيام وشبهه ولا يشترط
ينوي الامامة وصاحب الجسد والامارة والمنزل اولى بالقدم والهاشمي اولى بغيره اذا كان الط
الامامة واذا تشاح الائمة فمن قدمه المامون فهو اولى فان اختلفوا قدم الاقر فالأقرب
فالاقدم هجرة فالاسبق فالاصح ويستحب للامام ان يسمع من خلفه الشهادتين واذا مات الامام
انغى عليه استنب من تم الصلوة وكذا اذا عرض للامام ضرورة جاز ان يستنيب ولو فعل ذلك
جاز ايضا ويكره ان ياتم حاضرا عابرا وان يستنيب المسبوق وان تقوم الاجزم والامر
والجهد وبعد توبة ولا غلظ وامامة من يكره المامون وان يؤم الاعراب بالمهاجرين والتميم
المعتمد في احكام الجماعة وفي مسائل 1 اذا ثبت ان الامام فاسق او كافرا
غير طاهرة بعد الصلوة لم تنبطل صلوة المؤمنين ولو كان عالما اعادة ولو علم في ثلث الصلوة قيل شيئا
وقيل ينوي الانفراد ويتم وهو الاشبه 2 اذا دخل الامام ركع وخاف من الركوع ركع
ويجوز ان يشق في ركوعه حتى يلتحق بالقف اذا اجتمع خشي وامارة وقيل الخشع خلط
والمرأة وراءه وجوب على القول بتقوم المحاذاة والاعلى الذنب 3 اذا وقف الامام
في محراب دخل فصلوة في قباله ماضية دون صلوة من الجانيه اذ لم يشاهد به وبجهر صلوة
الصوف الذين وراء الصف الاول لانهم يشاهدون من شيا به 4 لا يجوز للمامون

الامام

يستحب المكتبة المساجد المشاهدة روي الشيخ في كتاب الصلاة في مساجد المشاهدة
منعونه من عمار الصلوة قال في الصلاة المشاهدة روي الشيخ في كتاب الصلاة في مساجد المشاهدة
في غير الايام المسجدة فان الصلوة في المساجد المشاهدة روي الشيخ في كتاب الصلاة في مساجد المشاهدة
وعن الصلوة المشاهدة فان الصلوة في المساجد المشاهدة روي الشيخ في كتاب الصلاة في مساجد المشاهدة
الصلوة فيها مائة الف والمدينين في صلوة روي الشيخ في كتاب الصلاة في مساجد المشاهدة
على ان طالت على السلام في صلوة روي الشيخ في كتاب الصلاة في مساجد المشاهدة
نفسه الصلوة روي الشيخ في كتاب الصلاة في مساجد المشاهدة
بها والصلوة المشاهدة روي الشيخ في كتاب الصلاة في مساجد المشاهدة

الامام بغيره فان نوى الانفراد جاز 6 الجماعة جازية في السفينة الواحدة وفي سفن
اتصلت السفن وانفصلت 7 اذا شرع المامون في نافلة فاحرم الامام قطعها واسته
ان خشي القوات والا تم ركعتين استقبيا وان كانت في سفينة نقلت لغيره الى المنفل على الأقل
اتم ركعتين ولو كان امام الاصل قطع واستأنف معه 8 اذا فات مع الإمام شيء صلى ما يليه
وجعله اول صلوة واتم ما بقى عليه ولو اذ كبر الرابعة دخل معه فاذا سلم قام فصلى ما بقى عليه وقرا
الثانية له بالحمد وسورة وفي الركعة الاخرتين بالحمد وان شاء سبح 9 اذا ادرك الامام بعد
من الاخرة كبر وسجد معه فاذا سلم الامام قام واستأنف بتكبر مستأنف وقيل يني الى الكبر الاول
والاولا شبيها ولو اذ كبر بعد ركعة السجدة الاخرة كبر وجلس معه فاذا سلم قام فاستقبل
يحتاج الى استئناف تكبير 10 يجوز ان يسلم المامون قبل الامام ويعرض لضرورة وغيرها
اذا وقف النساء الصف الاخير فجاء رجالا وجيستان تاخرن اذ لم يكن لرجال وقف
امام 11 اذا استنيب المسبوق فاذا انتهت صلوة المامون او ايامهم ليسلوا المامون
ياقي باقي عليه 12 يتعلق بالمساجد تسعيا لئلا تفسد المساجد كشوفة غير مسقفة
ان يكون الميضأة على اوجها وان يكون المنارة مع الحائط لا في وسطها وان تقدم الدلائل
المسجد المني والخارج حبله اليسرى وان يتعاهد حبله وان يدعو عند دخوله وعند خروجه ويجوز
ما استندم دون غيره ويستحب اعادةه ويجوز استعمال الله في غيره ويستحب كسر المساجد
استندم من غير الله والارسل في صلاة الامام
علامات توسع المسجدين الخارجين من الله
اتم الميمد لان جهات الان يدور في ضرورة ليس
بعيد جوار احدث كذا روي في كتاب الصلاة

الامام

لا يجوز دفع المسحوق من شغل ما لم يرض له ودق فاطه
 عليها السلم الروضان صح فهو مخصوص بها ما تقدم
 منه نفس النبي صلى الله عليه وآله وقد روى البرقي
 ما لا بأس به من عدمه عن قبره
 فاطمة عارفت في سبيلها
 زادت بنو ابي الميخاض في المسجد
 لا يرضى الميت في المسحوق
 لا جمل سفل داره مسجد
 ادعى بالعكس جاز
 كمره في سفل داره
 دون علمه

الاسراج فيها وتحم زخرفها ونقشها بالصورة وسبع آلتها وان يوضع في الطريق او الملك
 اخذ منها شيئا وجبان بعده اليها او الى مسجد اخر واذا زالت آثار المسجد لم يخلو ذلك ولا
 ادخل الخباسة اليها ولا ازال البجاسة فيها ولا اخرج الحصى منها فان فعل اعاده اليها
 ان عملها شرف او عار يرب داخله في الحايط وان جعل طريقا وبجستان نجس البع
 المجانين وانفاذ الاحكام وتعريف الضوال واقامة الحدود واشاد الشقوق في الصلوات
 الضايغ والنوم ويكره دخول من في راحة يجلد ويؤثم والنجم والبضاق والبصاق
 القمل فان غلبت به بالتراب وكشف العورة والرمي بالحصى **المسألة** اذا نهت
 الكايس البيع فان كان لاهلها دمة لم يضر لغيرها وان كانت في غير الحرم او اهلها
 استعمالها في المساجد **المسألة** الصلوة الملقوبة في المسجد افضل من غيرها وان اخلت
 الصلوة في الجامع بآلة وفي مسجد القبيلة نجس عشرين في مسجد السوق باثنا عشرة
الفصل الرابع في صلوة الخوف والمطارعة صلوة الخوف مقصورة على الخوف في الحضر
 اذا صليت جماعة فان صليت فرادى قيل يصح وقيل لا والاول اشبه واذا صلح جماعة في
 ان شاء صلى بطائفة ثم باخرى وكانت الثانية تدعى على القول بوجان اقداء المفروض المشغل
 ان شاء ان يصلي كاصلي ثم يركع عليه وآله بذات القراع **المسألة** يحتاج هذه الصلوة
 الى النظرة شرطها وكيفتها واحكامها **المسألة** فان يكون الخوف في غير حجة القبيلة

ان

ان يكون في قوة لا يؤمن ان تهجم على المسلمين وان يكون في المسلمين كرامة يمكن ان يفترقوا طائفتين
 يكفل كل طائفة بمقاومتها وان لا يحتاج الامام الى تفريقهم اكثر من فرقتين **المسألة** فان
 كانت الصلوة شائئة صلى بالاولى ركعة وقام الى الثانية فينوي خلفه الانفراد واجبا ويؤ
 ثم يستقبلون العدو وتأتي الفرقة الاولى فيحرمون ويدخلون مع الثانية ويصلي بهم فاداء
 للتمهيد الثالث ومنهض من خلفه فاقموا وجلسوا فتمت بهم وسلم فحصل الخلق في
 ثلثة اشياء انفراد المؤمن وتوقع الامام للمؤمن حتى تم وامامة القاعد بالقيام وان كانت
 ثلاثية فهو بالخيار ان يثلي بالاولى ركعة وبالثانية ركعتين وان شاء بالعكس **المسألة**
 ان يكون كل فرقة واحدا **المسألة** في جميع مسايل كل من لم يلحق للمصلين في حال
 متابعتهم لا حكم له وفي حال الانفراد يكون الحكم ما قدناه في باب السهو **المسألة** اخذ السجد
 واجبة الصلوة ولو كان على السلاح نجاسة لم يخرأخذ على قلبه والجواز اشبه ولو كان
 ثقلا يمنع شيئا من واجبات الصلوة لم يجز **المسألة** اذا سمى الامام سهوا يوجب السجدة
 دخلت الثانية معه فاذا سلم وسجد لم يجز عليها اتباعه **المسألة** ويسمي شدة
 الخوف مثل ان ينبت الحبال الى المعانقة والمسايفة فيصل على حسب مكانه واقفا
 او ماشيا او راكبا ويستعمل القبلة تنكرا للاحرام ثم يستمر ان امكنه ولا استعيا
 امكن وصلى مع التعذر الى اي الجهات امكن واذا لم يتمكن من النزول صلى راكبا وسجد

ان يكون في قوة لا يؤمن ان تهجم على المسلمين وان يكون في المسلمين كرامة يمكن ان يفترقوا طائفتين
 يكفل كل طائفة بمقاومتها وان لا يحتاج الامام الى تفريقهم اكثر من فرقتين **المسألة** فان
 كانت الصلوة شائئة صلى بالاولى ركعة وقام الى الثانية فينوي خلفه الانفراد واجبا ويؤ
 ثم يستقبلون العدو وتأتي الفرقة الاولى فيحرمون ويدخلون مع الثانية ويصلي بهم فاداء
 للتمهيد الثالث ومنهض من خلفه فاقموا وجلسوا فتمت بهم وسلم فحصل الخلق في
 ثلثة اشياء انفراد المؤمن وتوقع الامام للمؤمن حتى تم وامامة القاعد بالقيام وان كانت
 ثلاثية فهو بالخيار ان يثلي بالاولى ركعة وبالثانية ركعتين وان شاء بالعكس **المسألة**
 ان يكون كل فرقة واحدا **المسألة** في جميع مسايل كل من لم يلحق للمصلين في حال
 متابعتهم لا حكم له وفي حال الانفراد يكون الحكم ما قدناه في باب السهو **المسألة** اخذ السجد
 واجبة الصلوة ولو كان على السلاح نجاسة لم يخرأخذ على قلبه والجواز اشبه ولو كان
 ثقلا يمنع شيئا من واجبات الصلوة لم يجز **المسألة** اذا سمى الامام سهوا يوجب السجدة
 دخلت الثانية معه فاذا سلم وسجد لم يجز عليها اتباعه **المسألة** ويسمي شدة
 الخوف مثل ان ينبت الحبال الى المعانقة والمسايفة فيصل على حسب مكانه واقفا
 او ماشيا او راكبا ويستعمل القبلة تنكرا للاحرام ثم يستمر ان امكنه ولا استعيا
 امكن وصلى مع التعذر الى اي الجهات امكن واذا لم يتمكن من النزول صلى راكبا وسجد

٢٣
قربوس سرجه وان لم يتمكن او ما ايماء وان خشي على التسبيح وسقط الركوع والسجود فهو تسبيح
بدل كل ركعة سبحان الله والمحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر **تسبيح** اذا صلى
موميا فامن اتم صلوة بالركوع والسجود فبما بقي منها ولا ستانف وقيل عالم يستند فيه
اشاء صلوة وكذا الوصل على بعض صلوة ثم عرض الخوف اتم صلوة خائف ولا ستانف
من رأى سواداً فظنه عدوا فاقصر او صلى موميا ثم انكشف بطلان خياله لم يعد وكذا لو
العدو ف صلى موميا لشدة خوفه ثم بان هناك حائل منع العدو اذا خاف من سبل
او سجع جاز ان يصلي صلوة لشدة الخوف **تسبيح** المومئيل والغريق يصلان بالركعة
ويؤمنان لركوعهما وسجودهما ولا يقصر احد منهما عند صلوة الا في سفر وخوف
ان المسافر في صلوة المسافر والنظر في الشرايط والقصر الواجب فستة
اعتبار المسافر وهي مير يوم بردين اربعة وعشرون ميلا والميل اربعة اشبار
ذراع بذر اربع اليدين طوله اربع وعشرون اصبعاً تقوياً على المشهور من الناس واما البحر
الارض ولو كانت المسافة اربع فراسخ واراد الجمع العود ليومه فقد مير يوم وجب
التقصير ولو تردد يومين في ثلثة فراسخ ذاهباً وجائياً وعاد الى البحر القصير وان كان
ذلك ليته ولو كان البلد طريقان والايعد بينهما مسافة فسلك الا بعد قصر ولو كان ميلا
الرخصة **تسبيح** قصد المسافة فلو قصد ما دون المسافة ثم تخدد له رأي فقصده
منه كما لو

[illegible]

[illegible]

فليس كان ضامنا واليتيم الرج ولا زكاة هنا وبسحب الزكاة في غلة الطفل ومواشييه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]

حی تقضیر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وقيل يجب وكيف قلنا بالتكليف بالأخراج يتناول الوالي عليه قيل حكم المجهول حكم المطلق
والاصح انه لا زكاة ماله الا في الصامت اذا التجرأ الوالي استعيايا او المملوك لا تجب عليه الزكاة
سواء قلنا يملك او احلنا ذلك ولو ملكه سيد مالا وصرفه فيه لم تجب عليه الزكاة وقيل ملك
وجب عليه الزكاة وقيل لا يملك والزكاة على مولاة وكذا المكاتب المشروط عليه ولو كان
مطلقا ونحر منه شيء وجب عليه الزكاة في نصيبه اذا بلغ نصابا والمملك شرط في رجوعه
كلها ولا بد ان يكون تاما ولو وهب نصاب لم يجز الحول الا بعد القبض وكذا
لو اوصى لما عثر الحول بعد الوفاة والقبول ولو اشترى نصابا جرى في الحول حين
العقد لا بعد الثلثة ولو شرط البائع اوها خيارا زايدا على الثلثة بني على القول بانقال
الملك والوجه انه من حين العقد وكذا لو استقرض بالاربعين باقية جرى في الحول حين
قبضه ولا يجري الغنم في الحول الا بعد القصة ولو عزلا الامام قسطا جرى في الحول ان كان
صاحبها ضارا وان كان غاييا فعند وصوله اليه ولو نذر في انشأ الحول الصدقة بعين النصاب
انقطع الحول لتعين الصدقة والتكرار الترف في النصاب معتبر الاجاس كلها وانما
اداء الواجب معتبر ضمانا في العيوب ولا تجب الزكاة في المبالغة المصوب ولا الغائبة
اذ لم يكن في يد وكيله او وليه ولا الرهن على الاشياء ولا الوقف ولا الضال ولا المال
المفقود فان مضى عليه سنون وعاد زكوة لستة استعيايا ولا الفرض حتى ترجع الى ضا

يكن ان يرد الفعل ما كان
فيكون ان يرد الفعل ما كان
فيكون ان يرد الفعل ما كان

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

المدينة المذكورة لأرضها المدين الا ان المدين المذكورة
ويجوز فيه ومن المدين في ارضه
في لا ينفصل عن بلوف
تبعاً لرواها بكونها ارضاً
الحول والكاف ٧٨

ولا الدين فان كان تأخيرها حجة صالحة قيل تجب الزكاة على الكافر ولا على الولا والحوار والكافر
يجوز عليه الزكاة لكن لا يحسنه اداؤها فاذا تلفت البيوع عليه مما يملكه من اهل والمسلم اذا لم يتمكن من
اخراجها وتلفت لم يضمن ولو تمكن او فرض ضمن والجود والخلف لا يضمنان اذا اعمل الي
مع القول بالوجوب في الغلابة والمواشي **في بيان ما يضمن وما يستحب**
الزكاة في الانعام الابل والبقر والغنم والذهب والفضة والغلات الاربع للخطر والشعبا
والتمر والزبيب ولا تحبب اعداد ذلك ويستحب في كل ما نكثت الارض مما ياكل او يذوق عدا
كالثقل والباد بجان والخيار وما شاكله وفيه التجارة قولان احدهما الوجوب والاستحباب
اصح **في غنم الابل** ويستحب اعداد ذلك الا ما سنده فلا زكاة في البغال والحمير
لرقيق ولتولد حيوان بين حيوانين احد ما زكوت روي في الحاجة بالزكاة في الامم
في زكاة الانعام والكلام في الشرايط والفرعية والواقع **فان**

الأول اعتبار النصب في الأبل اشاعر نصابا خمسة كل واحد منها خمس فاذا
لغت ستا وعشرين صار كل نصابا ثم ست وثلاثون ثم ست واربعون ثم
ستون ثم ست وسبعون ثم احدى وتسعون فاذا بلغت مائة وحدى وعشرون
اربعين وخمسون اثنتان والبقية نصابا ثلثون واربعون دايما في الغنم خمسة نصابا
فيها شاة ثم مائة وحدى وعشرون فيها شاتان ثم اثنان ومائة وفيها اثنان

[illegible]

بالحسن والارادة فصار لادلائعهم الذخيرة
والنصر والامانة نعمه وكنهه ما انكشفوا
ولكن باقتداره في القلوب لا يعرف
والله اعلم بالظواهر والباطن
والاشياء الخفية والاعمال والامور
التي لا يعلمها الا الله اعلم
فقد روي في كتابه في الامور
التي لا يعلمها الا الله اعلم
فقد روي في كتابه في الامور
التي لا يعلمها الا الله اعلم

ثلثمائة وواحدة
 ما لا يلفظ ذلك قبل أخذ كل مائة شاة وقيل بل بمبارع شاة حتى تبلغ اربع مائة فيكون
 كل مائة شاة بالغاما بلغ وهو الاكثر ونظر الفائدة في العوج وفي الضمان والفريضة
 كل مضارب من مضارب الاجناس وما بين المضاربين لا يفيض شيء وقد جرت العادة بتسمية
 يتعلق به الفريضة والابل شقيا ومن البقر وقصبا ومن الغنم عفووا ومعناه في الكل واحد
 الابل مضارب وشنق والمضارب خمس وشنق اربع بمعنى انه لا يسطر الفريضة شيء ولو تلف
 للمربع وكذا التسعة والثلاثون من البقر مضارب وقصص الفريضة في الثلثين والزايد قصص
 تبلغ المربعين وكذا امانة وعشرون من الغنم مضاربها اربعون فالفريضة فيها وعفوها ما زاد
 حتى تبلغ مائة واحدة وعشرين وكذا ما بين النصب التي عددناها ولا يضمها الى انسان
 غيره وان اجتمعت شرايط الخلطة وكان في مكان واحد بل بعين بالكل واحد بلوغ
 ولا يفرق بين المالك الواحد ولو تباعد مكانها **الثاني** في السوم فلا يفرق
 الخلطة ولا في السوم الا اذا استغنت عن الامهات بالرعي ولا بد من استعمال السوم
 مدة الحول فلو علمها بعضا ولو يوا استأنف الحول عند استئناف السوم ولا اعتبار
 بالخطأ عادة وقيل تعتبر اجتماع السوم والعلف لاغلب والاول اشبه ولو اعتلف
 نفسها بما يعتل به بطل حوطها الخرجها عن اسم السوم وكذا النوع السائمة مانع كالثلج
 فعلمها المالك او غيره يادنه او يغيره
 الحول وهو معتبر في الحيوان

يوم في سنبر لاني شهر عاك
المسح في صرور تها صلود الى الحرف فلما بكرة
عالم الطاليع فان لا ايمو عاني والاعمال ازل
لما نساها ارضا لا اعي او اطل الى اوشيا
اشترى عرا و اسر لها فيه كان ذلك طالعها كلك
الطالعها شيا ملكها كالابن والاربع خر لوك
الاسم ارسا الى المشية ترستفها والاربعها
وقتها

والقديين ما تجنيه وفي مال التجارة والخيل ما يستجب وحده أن يمضيه أحد عشر شهرا
الثاني عشر فعدله لا يجب ولو لم يكن إلا مال الحول ولو احتل أحد شروهما في مال الحول اطل
الحول مثل أن نفقت عن النصاب فأتتها أو عاضها بجنسها أو بثمنها على الأصح وقيل
إذا فعل ذلك فمرا وجبت الكروة وقيل لا يجب وهو الأظهر ولا تعد السخال مع الإهبات
بل لكل منهما حوله على انفاده ولو حال الحول فلف من النصاب شيء فإن فرط فيه المال
أن لم يفرط سقطت الفريضة بنسبة النصاب وإذا ارتد المسلم قبل الحول لم يجب الكروة
استأنف ورثته الحول وإذا كان بعد وجبت وإن لم يكن عرقلة لم ينقطع الحول وقد
الكروة عند تمام الحول وإمام باقيا ^{الكروة} أن لا عوامل فأنه ليس في العوامل كروة وإذا
فيقف بآنها على مقاصد ^{الكروة} الفريضة إذا ابتداء في كل خمس حتى تبلغ
وعشرين فإذا زادت واحدة كانت فيما بنت خاض فإذا زادت عشر كان فيها
لبون فإذا زادت عشر القوي كان فيها حقة فإذا زادت خمس عشرة كان فيها حقة
فإذا زادت خمس عشرة القوي كان فيها بنت لبون فإذا زادت خمس عشرة أيضا كان فيها
حقان فإذا بلغت مائة وأحدى وعشرين طرحت ذلك وكان كل خمسة حقة وفي كل
أربعين بنت لبون ولو أمكن في عدة فز كل واحد لا يمر كان للمالك الخيار في
إخراجها شاء وفي كل ثلث في البقرة أو أتبعته وفي كل بعير ستة ^{الكروة} الكروا

[illegible]

پایستای زمان الکثیر علی
در معرکات الزلزال سوم

بنی خانی
شیراز و یک بار در دود
بال با درخ ۱۲

هذا هو النصف من الزكاة
التي هي على كل مال
من كل سنة
في كل سنة
من كل سنة
من كل سنة

هذا هو النصف من الزكاة
التي هي على كل مال
من كل سنة
في كل سنة
من كل سنة
من كل سنة

١١ من وجب عليه بنت مخاض وليست عنده اجزاء ابن لبون ذكر ولولم يكون عنده كان
اتباع ايها شاء ومن وجب عليه سن من الابل وليست عنده وعنده اعل منها بس دفعها و
اخذ ثلثين او عشر درهما وكان اخفض بسبب دفع ومما شئت او عشر درهما
لخياره نيك اليه لا الى العالم سواء كانت قيمة الشئ مساوية لذلك او ناقصة او زائدة
ولو تفاوتت الانسان بانه من جهة واحدة لم يتضاعف التقدير شرعا ورجع في التقدير
القيمة السوية على الاظهر وكذا ما فوق الحد من الانسان وكذا ما بعد انسان الابل
في انسان الفرائض بنت المخاض هي التي لها سنة ودخلت في الثانية اي انها باخص
حامل وبنت لبون هي التي لها سنتان ودخلت في الثالثة اي انها ذات لبن والجمعة
هي التي لها ثلث ودخلت في الرابعة فاستحق ان يطبقها الحمل او يحمل عليها والحجعة هي
ها اربع سنين ودخلت في الخامسة وهي على الانسان المأخوذة في الزكاة والتبع
تم له حمل وقيل يسمى بذلك لانه يتبع قرنه اذنه او يتبع امه في الرعي والمشي في الثانية
كل لها سنتان ودخلت في الثالثة ويجوز ان يخرج من غير سن الفريضة القيمة السوية
افضل وكذا في سائر الجوارس والشاء التي تؤخذ في الزكاة قبل اقله الحد من الضان او
الشي من المعز قبل باسمي شاة والاول اظهر ولا تؤخذ الفريضة ولا الهجر ولا ذوالالوار
وليس للثان الفريضة وفقط المشاحة قبل فروع حتى يبقى الثلث ففريضة
ما من اقله المدفع في الغنم فسيني وافر عليها فافوجية الفريضة من سنين
ثم يفرق بينهما الى سقر الفريضة والاعمال للأكس ففريضة الفريضة اذا اذ الفريضة
مما يفرق بينهما

هذا هو النصف من الزكاة
التي هي على كل مال
من كل سنة
في كل سنة
من كل سنة
من كل سنة

هذا هو النصف من الزكاة
التي هي على كل مال
من كل سنة
في كل سنة
من كل سنة
من كل سنة

١٢ زكاة تجز في غير في الزكاة فاذا امكن من ايصالها الى المستحق فلم يفعل فقد فطر فان
الضمان وكذا ان تمكن من ايصالها الى الساعي او الى الامام ولو اهداه في حاله الى المحل في
يدها فظلمتها قبل الدخول وبعد الحول كان له النصف موقفا وعليها حق الفقراء ولو اهداها
النصف البقرط كان للساعي ان يأخذ حقه من الفريضة ويرجع الراجح عليها لانه لا يضمنون عليها ولو
كان عنده نصيب في حاله لحواله فان اخرج زكوة في كل سنة من غير تكرير الزكاة فيه وان
يخرج وجب عليه زكوة حول واحد ولو كان عنده اكثر من نصيب كانت الفريضة في النصيب
يخرج الزائد وكذا في كل سنة حتى تقصر المال من النصيب فلو كان عنده ست وعشرين
الابل ومغز على حولان وجب عليه بنت مخاض وخمس شياه فان مضى عليه ثلثا حوالا
عليه بنت مخاض وتسع شياه والنصاب المجمع من المعز والضان وكذا من البقر والجاموس وكذا
من الابل والعجاء في فريضة الزكاة والمالك الجارية في اخراج الفريضة من اي الضنقين
ولو قلنا في المالك لم يجز على مال الحول او قال وقد اخرجت ما وجب عليه قبل منه ولم يكن
عليه بيعة ولا ميم ولو شهد عليه شاهدان قبل واذا كان المالك امولا متفرقة كان له ثبوت ولا يؤخذ اخراج جميعه
اخراج الزكاة من ايها شاء ولو كان له من الواجب في النصاب فريضة لم يجز اخذها واخذ
بالقيمة ولو كان كله فاضا لم يكف شره ولا تؤخذ الزكاة من اي مال كان له ولا من
وقيل لا تخين ولا الاكولة وهي التمنية المعينة لذلك ولا في النصاب ويجوز ان يخرج
الزكاة من الزمارة ولا يجوز اخذ الزكاة من اي مال كان له ولا من
مفرقة الاكولة الا ان يذبحها ولا في الفريضة ولا في الزكاة
الزكاة من اي مال كان له ولا من

هذا هو النصف من الزكاة
التي هي على كل مال
من كل سنة
في كل سنة
من كل سنة
من كل سنة

[illegible]

والأشربة والنبات واليخنة أو سقى أو سقى سواها وأصاحبها
وما نقص فلا زكاة فيه وما زاد في الزكاة ولو قل والحل الذي يغلبه الزكاة بالأجاس
ليمنح خط أو شعير أو ترا أو زربا أو قيل بل إذا حرم الغل أو أصف أو انعقد الحزم
الأول شبه وقت الإخراج في الغلة إذا صفت وفي التمه بعد اختاره وفي الزرع
اقتطافه ولا تجب الزكاة في الغلات إلا إذا طمكت بالزراعة لا بغيره إلا سببا كالإتباع
الطهه ويركي حاصل الزرع ثم لا يبعد ذلك في زكاة ولو بقي أحلا ولا يجزئ له إلا بعد
إخراج حصة السلطان والمون كلما على الأظفر **التواضع** كل سقى سقى أو بعلا
عذبا في العشر واستقى بالروالي والنواضح فيه نصف العشر وإن اجتمع فيه الأمران
كانا لك للأشربة وإن شاء ما أخذ من نصف العشر ونصف نصف العشر **الثانية** إذا

[illegible][illegible]

أول من يملك مالاً في الإسلام عليه زكاة...
 وهو الذي يملك المال بغير حرج...
 وهو الذي يملك المال بغير حرج...
 وهو الذي يملك المال بغير حرج...

١٧ ولو جرة لم يستحب ورى إذا مضى على القيمة أحوالاً كراهة لسة واحدة استجاباً

للمحل ولا بد من وجود ما يعبر في الزكاة من أول المحل إلى آخره فلو نقص رأسه أو نوى القنية
 انقطع المحل ولو كان يملك نصاب بعضه فاشترى به متاعاً للتجارة قيل كان حواله العين
 حوله الأصل والاشبه استيفاء المحل ولو كان رأس المال دون النصاب استأنف
 بلوغه نصاباً فصاعداً **والعكاس** مسائل ١ زكاة التجارة تعلق بقيمة المتاع لا بعينه
 ويقوم بالذاني والدراهم **تفسير** إذا كانت السلفة تبلغ النصاب بأحد التقديريين
 الآخر تعلق بها الزكاة بحصول ما يسمى نصاباً ٢ إذا ملك أحد النصابين الزكاة للتجارة
 مثلاً بعين مثابة أو ثلثين بقية سقطت زكاة التجارة ووجبت زكاة المال والجميع
 ويشكل ذلك على القول بجوب زكاة التجارة وقيل يجمع الزكواتان بوجوبها وهذا تجا
٣ لو عاوض بين سائمة بأربعين سائمة للتجارة سقط وجوب الملكية والتجارة
 واستأنف المحل فيهما وقيل بل ثبت زكاة المال مع تمام المحل دون التجارة لأن اختلاف
 العين لا يقدح في الوجوب مع تحقق النصاب في الملك والأول أشبه **٤** إذا ظهر
 مال المضاربة الربح كانت زكاة الأصل على رأس المال لا لفرد بملكه وزكاة الربح بينهما
 يضم حصته للمالك إلى ما له ويخرج منه الزكاة لأن رأس مال النصاب ولا تختص حصته في
 الزكاة إلا أن يكون نصاباً وحده يخرج قبل أن ينقض المال قيل لا لأنه وقاية لرأس المال

وقيل
 لا يخرج من الزكاة ما لا يملك
 ولا يخرج من الزكاة ما لا يملك
 ولا يخرج من الزكاة ما لا يملك

نكوة
 العقار المتخذ للنماء سيج الزكاة حاصل

وقيل نعم لأن استحقاق الفقراء له يخرج عن كونه وقاية وهو أشبه **٥** الدين ٨١٨

منع من زكاة التجارة ولو لم يكن للمالك وفاء لا منعه ولكن القول في زكاة المال لا يمتنع
 متعلق بالعين **هذا الفصل** مسائل ١ العقار المتخذ للنماء تسجل الزكاة فيه
 ولو بلغ نصاباً وحال عليه المحل وجبت الزكاة ولا يستحب في المسكن ولا في الثياب
 الآلات والامتعة المتخذة للقيمة ٢ الخيل إذا كانت ثمانية وحال عليه
 المحل ففيه لفاق عن كل فرس ديناران وفي البراذين عن كل فرس ديناراً استجاباً
٣ فيمنع في اليد وقت التسليم والنية **الفصل** فيمنع في اليد ويحصر أقسام
٤ أصناف المستحقين للزكاة سبعة **الفصل** فيمنع في اليد ويحصر أقسام
 ستم وقيل نقصاً إلى واحد النصاب الزكوي ثم من كل واحد من هذه الأقسام واحد
 منهم فرق بينهما في الآية والأول أشبه **٥** فيمنع في اليد ويحصر أقسام
 له لأنه كالفقير وكذا ذوالصناعة ولو قصرت عن كفايته جاز أن يتنازل ويحصر ما يملك
 بملكائه وليس ذلك شرطاً ومن هذا الباب رجل صاحب ثلثة مائة درهم على
 صاحب الخسين اعتبار العجز الأول عن تحصيل الكفاية وتكليفه وعطى الفقير ولو كان
 دأب سبيلها أو خادم يجدها إذا كان لا غنى له عنها ولو أدى الفقير فان عوفضه
 أو كذبه عن عمل عليه لم يعرف منه وإن جعل الأمر أن اعطى من غير سبيل كان قويا أو

العقار المتخذ للنماء
 تسجل الزكاة فيه
 ولو بلغ نصاباً
 وحال عليه المحل
 وجبت الزكاة
 ولا يستحب في
 المسكن ولا في
 الثياب الآلات
 والامتعة
 المتخذة للقيمة
 الخيل إذا كانت
 ثمانية وحال
 عليه المحل
 ففيه لفاق
 عن كل فرس
 ديناران وفي
 البراذين عن
 كل فرس
 ديناراً
 استجاباً
 فيمنع في اليد
 وقت التسليم
 والنية
 فيمنع في اليد
 ويحصر أقسام
 أصناف
 المستحقين
 للزكاة
 سبعة
 فيمنع في اليد
 ويحصر أقسام
 ستم
 وقيل نقصاً
 إلى واحد
 النصاب
 الزكوي
 ثم من كل
 واحد من
 هذه
 الأقسام
 واحد
 منهم
 فرق
 بينهما
 في الآية
 والأول
 أشبه
 فيمنع في
 اليد
 ويحصر
 أقسام
 له لأنه
 كالفقير
 وكذا
 ذوالصناعة
 ولو قصرت
 عن كفايته
 جاز أن
 يتنازل
 ويحصر
 ما يملك
 بملكائه
 وليس ذلك
 شرطاً
 ومن هذا
 الباب
 رجل
 صاحب
 ثلثة
 مائة
 درهم
 على
 صاحب
 الخسين
 اعتبار
 العجز
 الأول
 عن
 تحصيل
 الكفاية
 وتكليفه
 وعطى
 الفقير
 ولو كان
 دأب
 سبيلها
 أو
 خادم
 يجدها
 إذا
 كان
 لا
 غنى
 له
 عنها
 ولو
 أدى
 الفقير
 فان
 عوفضه
 أو
 كذبه
 عن
 عمل
 عليه
 لم
 يعرف
 منه
 وإن
 جعل
 الأمر
 أن
 اعطى
 من
 غير
 سبيل
 كان
 قويا
 أو

١٩ وكذا لو كان له اصدال وقيل بل يحلف على تلفه ولا يلزم اعلام الفقير ان المدفع اليه كز
فلو كان ممن يتبرع عنهما وهو متوجع حاربها اليه على وجه الصلة ولو دفعها اليه على انه
فقير فان غنيا او تجمعت مع التمل فان تعذر كانت ثابته فذمة الاخذ ولا يلزم المدفع
ضمانها سواء كان الدافع المالك او الامام او الساعي وكذا لو بان ان المدفع الكافر الدافع
او فاسق او من يجب نفقة او هاشمي وكان الدافع من غير قبيلة **قوله** ومن عمل
الصدقات ولجبان يستعمل في غير اربصفت التكليف ولايمان والعدالة والفقير ولو
اقتصر على ما يحتاج اليه من جاز وان لا يكون هاشميا وفي اعتبار الحرية تردد والامام تبين
بالخيار بين ان يقرر له حالة مقدرة او اجرة غرض مقدرة **والمؤلفه** وهم الذين
يستألفون للجهاد ولا نفق مولفه غيرهم **قوله** ومن ثلثة المكاتب والعبيد الذين
تحت الشدة والعبد يشترى ويبيع وان لم يشفق لكن بشرط عدم المستحق وروي
رابع وحيث عليه كفارة ولم يجد فانه يعق عنه وفيه تردد والمكاتب انما يعطى
هذا السهم اذ لم يكن معه ما يفي في كتابته ولو صرف في غيره والمكاتب جاز ارتقاء
قيل ولو دفع اليه شي من هم الفقراء لم يرجع ولو ادعى انه كوثب قيل يقبل وقيل لا الا
بالنية او يحلف والاول اشبه ولو صدقة مولاه قبل **قوله** ومن هم الذين علمتهم
الديون في غير معصية ولو كان في معصية لم يقض عنه نعم لو تاب صرف اليه من هم الفقراء

قوله ومن عمل الصدقات ولجبان يستعمل في غير اربصفت التكليف ولايمان والعدالة والفقير ولو اقتصر على ما يحتاج اليه من جاز وان لا يكون هاشميا وفي اعتبار الحرية تردد والامام تبين بالخيار بين ان يقرر له حالة مقدرة او اجرة غرض مقدرة

وجاز ان يقضى هو ولو جعلها اذا افقته قيل منع وقيل لا وهو الاشبه ولو كان للمالك
دين على الفقير جاز ان يقاصه وكذا لو كان الغارم ميتا جاز ان يقضى عنه وان نقل
وكذا لو كان الدين على من يجب نفقة جاز ان يقضى عنه حيا وميتا وان يقاص ولو صرف
الغارم ما دفع اليه من هم الغارم في غير القضا ارجح على الاشبه ولو ادعى ان عليه دين
قوله اذ صدقه الغريم وكذا لو تجردت دعواه عن التصديق ولائكان وقيل لا يقبل ولا
اشبه **قوله** وهو الجهاد خاصة وقيل يدخل فيه المصالح كبناء القنطرة والجو
مساعدة الزارين وبناء المساجد وما لا شبهه والغاري يعطى وان كان غنيا
قد كفايته على حسب حاله واذا غنم لم يرجع منه وان لم يغز استعيد واذا كان
الامام مفقودا سقط نصيب الجهاد وصرف في المصالح وقد يمكن وجوب الجهاد
فيكون النصيب باقيا مع وقوع ذلك التقدير وكذا سقط سهم السعاة وهم
ويقصر الزكاة على ثقبه الاصناف **قوله** وهو المقتطع به ولو كان غنيا
لم يرد له وكذا الضيف ولا بد ان يكون سفرهما مباحا فلو كان معصية لم
ويمنع الى كس السبيل قلنا الكفاية الى البلد ولو فضل منه شيء اعاده وقيل لا
قوله او صاف المستحق الوصف الاول الايمان فلا يعطى
ولا يعتقد في الحق ومع عدم المؤمن يجوز صرف الفطرة خاصة الى المستضعف

قوله ومن عمل الصدقات ولجبان يستعمل في غير اربصفت التكليف ولايمان والعدالة والفقير ولو اقتصر على ما يحتاج اليه من جاز وان لا يكون هاشميا وفي اعتبار الحرية تردد والامام تبين بالخيار بين ان يقرر له حالة مقدرة او اجرة غرض مقدرة

قوله ومن عمل الصدقات ولجبان يستعمل في غير اربصفت التكليف ولايمان والعدالة والفقير ولو اقتصر على ما يحتاج اليه من جاز وان لا يكون هاشميا وفي اعتبار الحرية تردد والامام تبين بالخيار بين ان يقرر له حالة مقدرة او اجرة غرض مقدرة

قوله ومن عمل الصدقات ولجبان يستعمل في غير اربصفت التكليف ولايمان والعدالة والفقير ولو اقتصر على ما يحتاج اليه من جاز وان لا يكون هاشميا وفي اعتبار الحرية تردد والامام تبين بالخيار بين ان يقرر له حالة مقدرة او اجرة غرض مقدرة

قوله ومن عمل الصدقات ولجبان يستعمل في غير اربصفت التكليف ولايمان والعدالة والفقير ولو اقتصر على ما يحتاج اليه من جاز وان لا يكون هاشميا وفي اعتبار الحرية تردد والامام تبين بالخيار بين ان يقرر له حالة مقدرة او اجرة غرض مقدرة

[illegible]

ويعطى الزكاة اطفال المؤمنين دون اطفال غيرهم ولو على الخلف لزكوة لاهل
تم استبصار الوصف العبدية وقد اعتبرها كثير واعتبر آخرون بجانب الكبار
وللزكاة والصفاء وان دخل بها في جملة الفاق ولا ولا حول
يكون من يجب نفقته على المالك كالأبوين وان علوا ولا ولا ودان سفلا ولا ولا
والملوك ويجوز دفعها الى غير هؤلاء من الانساب ولو قبرا كالاخ والعلم ولو كان
من تج نفقته عاملا جاز ان يأخذ من الزكاة وكذا الغاري والغادم والمكاتب
ابن السبيل لكن يأخذ هذا ما زاد عن نفقة لاصليه ما يحتاج اليه في سفره كالحمولة
ان نفقته ان لا يكون هاشميا فلو كان كذلك لم يحمل له زكاة غيره ويجوز لغيره
مثله من النسب وان لم يكن الهاشمي كغاية من الخبز ان يأخذ من الزكاة ولو غنى
هاشمي وقيل لا يتجاوز قدر الضرورة ويجوز للهاشمي ان يتناول المنفعة الهاشمي
والذين تخرم عليهم الصدقة الواجبة ولد هاشم على الاظهر وهم الآن اولاد ابي طالب
والعباس والخمسة والاربعون في المنفعة الاخراج وهم ثلثة
الملك والامام والعامل والملك ان يتولى تفريق ما وجب عليه بنفسه ومنزله
ولا ولا حمل ذلك الى الامام ويتأكد الاستجابة الاموال الظاهرة كالمواشي
والغلات ولو طلبها الامام وجب صرفها اليه ولو فيها المالك والحال هذه فليترك

١٣

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

وقيل بخبري وان اثم والاول اشبه وولي الطفل كالمالك في ولاية الافراج وبيع على الامام
ان يبيع على المالك قبض الصدقات وجميع دفعها اليه عند المطالبة ولو قال المالك اخذت
قبل قوله ولا يكلف بتينة ولا مينا ولا يجوز الساعي تفريقها الا باذن الامام واذا اذن
له جاز ان ياخذ نصيبه ثم يفرق الباقي واذا لم يكن الامام موجودا دفعت الفدية
للمامون من الامايت فان ابرع بمواقفها والافضل قسمتها على الاصناف واختصاص
جماعة كل صنف ولو صرفها في صنف واحد جاز ولو خص بها ولو شخصا واحدا
بعض الاصناف جاز ايضا ولا يجوز ان يعبد بها الى غير الموجود ولا الى غير أهل البلد
مع وجود المستحق في البلد ولا ان يؤخر دفعها مع التمكن فان فعل شيئا من ذلك اثم ومن
وكذا كل من كان في يده مال غنيمة وطلب فاشع او اوصي اليه شئ فلم يصف فيه او دفع
اليه ما يوصله الى غيره ولو لم يؤجل المستحق ان يقبلها الى البلد الاخر ولا ضمان عليه مع
الا ان يكون هناك تقريبا ولو كان ماله في غير بلد فالافضل صرفها في بلد المالك
لو دفع العوض في بلد جاز ولو نقل الواجب الى بلد غنم في زكاة الفطرة فالافضل ان
يؤدي في بلد وان كان ماله في غير لانها تجب في الذمة ولو عين زكاة الفطرة في
مال غائب غنم ينقله عن ذلك البلد مع وجود المستحق فيه **في الزكاة** في اللواحق
اذا قبض الامام او الساعي لركوة برئت ذمة المالك ولو تلفت بعد ذلك

والتقية الحاشية
الى الله الحق باجل الشريعة
باب الاذان في مع
انما لم يصالح خلق اخر
وكذا الفقه في

لا مطلقا في البيان ايما الى ذلك

قوله دلائل فخر الصدقة ما اقبلت غنا ممة

بقية دار الدنيا في فقرها يا باغي غنا

هذا الحديث يدل على ان الصدقة ترفع شأن الفقير وتذل شأن الغني

- 1 اذ لم يجد المالك شيئا فافضل اعزها ولو اذ كانت الوفاة اوصي بها جوبا
2 المملوك الذي يشتري من كوة اذ امانت ولا وارث له ورثة ارباب الكوة وقيل بل ثلث الا
3 اذا احتاجت الصدقة الى كيل ووزن كانت الاجرة على المالك وقيل
4 الكوة والاولا شبه 5 اذا اجتمع للفقير سببان او ازيد استحبهما الكوة كالفقر
6 الكاتب والغزو جازان يعطى بحسب كل سبب صيا 7 اقل ما يعطى الفقير من الصدقة
8 الاول عشرة قرايط خمسة دراهم وقيل ما يجزى للصاب ثلث او اقل او درهم واحد
9 الكثر واحد لاكثر اذا كان دفعة ولو تقابقت العطية فبلغت مؤنة السنة حرم عليها
10 اذا قبض الامام الزكاة دعا الصاحبها وجوبا وقيل استحبابا وهو الاشد
11 يكره ان يملكه الاخرى الصدقة اختيارا واجبة كانت او مندوبة ولا بأس
12 اذا عادت بميراث وشابهه 13 استحب ان تؤسم بتم الصدقة في اقوى موضع منها
14 الكشفه كاصول الاذان في الغنم واخذ الابل والبقر كمن في الميتم ما اخذت الكوة
15 اوصدقه او جزية 16 اذا اهل اثنتي عشرة وجب دفع الزكاة ولا يجوز
17 التأخير الا مانع او لا انتظار من قبل قبضها واذا عجزها جاز تأخيرها الى شهر او شهرين
18 الاشبه ان لا يخبر ان كان بسبب مخرج دام بدوامه ولا يتجدد وان كان اقتراعا لم يجز
19 ان تلفت ولا يجوز تقديمها قبل وقت الوجوب فان اضر المالك دفع ثلثها قرضا

ولا يجوز ان لا يخبر ان كان بسبب مخرج دام بدوامه ولا يتجدد وان كان اقتراعا لم يجز

- 94 ولا يكون ذلك زكاة ولا يصدق عليها اسم التبرع اذا جاز وقت الوجوب احتسبها زكاة
1 كالدين على الفقير بشرط بقاء القابض على الاستحقاق وبقاء الوجوب في المال ولو كان
2 النصاب يتم بالقرض لم تجب الزكاة سواء كانت عينه باقية او الفسخ على الاشبه ولو
3 خرج للمستحق الوصف استعديت ولما لم يمش من اعادة العين بهذا القيمة على الفقير
4 كالقرض ولو تعد استعادتها غرم المالك الزكاة من ليس ولو كان المستحق على الصفا
5 وحصلت شرائط الوجوب جاز ان يستعديها ويعطى عونها لا يملك تعين وجوده
6 يعدل بها عن دفعها ايضا 7 لو دفع اليه زيادة متصلة كان
8 لم يكن للاستعادة العين مع ارتفاع الفقر والفقير بذل القيمة وكذا لو كانت متصلة
9 كالولد لكن لو دفع الشاة لم يجز عليه دفع الولد 10 لو نقصت قيل يريها ولا
11 على الفقير والوجه لزوم القيمة حين القبض 12 اذا استغنى بغير المال ثم حال عليه الجمل
13 جاز احتسابه عليه ولا يكلف المالك اخذها واعادته وانما استغنى بغيره استعدي
14 **القول في النية** والمراد نية الدافع ان كان المالك او كان ساعيا او الامام او وكيله
15 جاز ان يتولى النية كل واحد من الدافع والمالك والوالي والطفل والمجنون يتولى
16 ان لا يقين منه كالامام والسلمي ويتعذر بالدفع ولو نوى بعد الدفع لم يستقل
17 وحقيقها القصد لا القرية والوجوب والندب وكونه زكاة مال او فطرة ولا

هذا الحديث يدل على ان الصدقة ترفع شأن الفقير وتذل شأن الغني

و

هذا الكتاب من كتب
 المكتبة العامة
 رقم ١٢٣٤
 تاريخ ١٢٥٦
 المكتبة العامة
 رقم ١٢٣٤
 تاريخ ١٢٥٦

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script and some marginalia.

ولا يصح اخراجها من الكافران وجعلت ولو اسلم سقطت عنه **مسألة** الثالث فرفع قل
الهلل واسلم او زال جنونه او ملك ما يصير به غنيا وجعلت ولو كان بعد ذلك
الم يضل لعبد استجبت وكذا التفصيل لو ملك مملوكا او ولده **٢** الزوج ولو لم
يجب الكوفة عنها ولم تكن في عياله اذ لم يعلمها غيره وقيل لا يجب الا مع العيلة وفيه
كل وجبت زكوة على غيره سقطت عن نفسه ولا كان لو انفرد وحسب
كالضيف والرفقة **ف** اذا كان له مملوك غائب يعرف حوته فان
يعول نفسه او في عيال مولاه وجبت الكوفة على المولى وان كان الغريم وجبت كوفته على
اذا كان العبد بين المسلمين فالزكاة عليه ما كان له احد ما فلا زكاة على **٣** العالم
لو مات المولى وعليه دين فان كان بعد الهلال وجبت زكاة مملوكه في ماله وان
ماتت الزكاة قسمت على الدين والفقرة بالحصص وان مات قبل الهلال لم يجب **٤** على احد
لا بقديان يعوله **٥** اذا اوحي له بعبد ثم مات الموهي فان قيل الوصية قبل
الهلال وجبت عليه وان قبل بعد سقطت وقيل تجب على الوثيرة وفيه تردد ولو لم
لم يقبض لم تجب كوفته على الموهوب ولو مات الواهب كان على الوثيرة وقيل لا **٦**
قبض الوثيرة قبل الهلال وجبت عليه وفيه تردد **٧** في جنسها وقدرها والضابط
ارجح ما كان قوتا غالبا كالخطة والشعر دقيقتا وخبزها والتمر والزبيب والارز

وینا لوتیون
سیدالکبری
وایم
الحلال

كالفين
 يقول
 كالفين
 يقول

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script.

[illegible][illegible]

٩٧

اللبن ومن غري ذلك الخبز بالقيمة السوقية والافضل اخراج التمر ثم الرطب ولبه ان يخرج كل
انسان ما يفلح على قوته والقطرة من جمع الاوقات المذكورة صاع امر بعد امداد وتهيئة
احاطا بالعراة ومن اللب اربعة ارطال وفسدة قوم بالمدنى ولا تقدر في عوض الوجع
القيمة السوقية وقدر قوم بدعهم وآخرون بامربعة واثنيق فضة وليعتمدوا بما نزل
اختلاف الاسعار في وقتها ولجبت لاشوال فلا يجوز تقديمها قبله الا سبيد الله
الظفر ويجوز اخراجها بعدد وياخيرها الى قبل صلوة العيد افضل فان خرج وقدر عليها
اخرها ولجانبية الاداء وان لم يخرجها قبل سقطت وقيل لا في بها قضاء وقيل لا في
الاولا شبهه واذا اخرج دفعها بعد الفواع الامكان كان ضامنا وان كان لا معطى لم يجر
الى البلد اخرج مع وجود المسقوضين ويجوز مع عدمه ولا يفسد في مضرا وهو مصرف كونه
المال ويجوز ان يتولى المالك اخراجها والافضل دفعها الى الامام او من نصبه والتقدير
الى فقهاء الشيعة ولا يعطى غير المؤمن والمستضعف مع عدمه يعطى لطلال المؤمنين ولو كان
اباؤهم فساقا ولا يعطى الفقير اقله صلح الا ان يخرج جماعة لا يتسع هم ويجوز ان يعطى
الواحد ما يغنيه دفعه ويستحق اختصاص ذوي القربى بهم كسابقه
الاول في ما يجزئيه وهو سبعة اذ غنائم دال الحرب احواله العسكر والمالجى من
ارض وغيرها مالم يكن غصبا فسلم او معاهد فلا كان او كثيرا المعاد سبع كانت

(Faint handwritten notes in Arabic script are visible at the top left of the page.)

٩٨
 والفضة والرصاص وغير مطبقة كالإياقوت والزجاجة والكحل وما يباع كالقرو والنفط و
 الكبريت ويجب فيها للمزج بعد المؤونة وقيل لا يجب حتى تبلغ عشرين دينارا أو مائة مروي ولا
 أكثر **الثالث** الكونز وهو كل مال مذخور تحت الأرض فإن بلغ عشرة دينارا أو كان فاضلا
 للمزج أو دار الإسلام وليس عليه شيء وجب المزج ولو وجد في ملك متابع عنه البايع فابعد
 الحق به وإن جهل فهو للشرعي وعليه الخس وكذا لو اشترى دابة ووجد جوها شيئا للفقير
 ابتاع سكة فوجد جوها شيئا أخرج خمسة وكان له الباقي ولا يعرف إذا وجد
 أرض موات حر دار الإسلام فإن لم يكن عليه سكة أو كان عليه سكة عادية أخرج خمسة وكان
 الباقي وإن كان عليه أشل لإسلام قيل يعرف كاللقطة وقيل ملكه الواحد وعليه الخس
 الأول أشبه **الثاني** كل ما يخرج من البحر بالغوص كالجواهر والدرر بشرط أن يبلغ قيمة دينار
 أخذ منه شيء فرغ غير غوص لم يجب المزج **الثالث** الغبار أخرج بالغوص روي فيه مقدار دينار
 فأوجب فرغ منه الماء في الساحل كان له حكم المعادن **الرابع** ما يفيض عن مؤنة السنة ولو
 أرباح التجارات والصناعات والمزارعات **الخامس** إذا اشترى الذي أرضه ملكه
 المزج سواء كانت مما فيه الخس كالأرض المفتوحة عنوة أو ليس كالأرض التي أسلم عليها أهلها
سادس الحلال إذا اختلف الجاهل ولا يتميز وجب المزج **سابع** المزج في
 الكونز سواء كان للواحد لها أو عيدا صغيرا أو كبيرا وكذا المعادن والغوص

[illegible]

هذا هو الحق في كل شيء لا يخفى على احد
والحق في كل شيء لا يخفى على احد
والحق في كل شيء لا يخفى على احد

الموت في شيء من الجن ولكن في خارجها في ارباح التجارة احتياطا للكتب
المتاجر في الكثر فان اختلف في ملكه فالقول قول المتجر مع يمينه وان اختلف في قدره
المتاجر مع يمينه **ع** المتجر في يمينه بعد التوفيق لفقائها اخرج الكثر والموت
الفصل الثاني في قسمة قسمته اقام الله للنبي صلى الله عليه وآله وبنيهم الله وهم السهل
القرى وهو الامام وبعد الامام القائم وما كان قسمة الامام ينقل الى وارثه وثله للقيام
المساكين والسبيل وقيل بل تقسم خمسة اقسام والاول اشهر وتعرف في الطوائف الثلث
انتسابهم الى عبد المطلب بالابوة فلو انتسبوا بالام خاصة لم يخطى المتجر شيئا على الظاهر ولا

استيعاب كل طائفة بل لو اقتصرت كل طائفة على واحد جان **وهما ساير** مستحق
للجن هو من ولد عبد المطلب ومن بنو طالب والعباس والحارث واليهب المذكور
الان في استحقاق المطلب تردد ظاهر المنع **ب** لا يجوز ان يخص المتجر طائفة من بني هاشم
الا حوط **ج** يقسم الامام على الطوائف قدر الكفاية مقصدا فان فضل كان له وان عجز
اتم نصيبه **د** السبيل لا يقسم الفقير الحاجة في بلد التسليم ولو كان غنيا في بلد التسليم
وهل يرأى ذلك في التيمم قبل نعمه وميله والاولا حوط **هـ** لا يحل حمل المتجر الا في

مع وجود المتجر ولو حل الحال هذه ضمن ويجوز مع عدمه **و** الايمان معتبر في المتجر
على تردد والعدالة لا تعتبر على اظهر **فصل في قسمة الامام في الانفال**
منشأ الرد من طلاق الامام ومنه ان الحق لا يوجب للميت من الاموال
اشهر مخالف يرى ان الحق لا يوجب للميت من الاموال الا ما كان له من الاموال
فلا يشترط على الامم

وهي

هذا هو الحق في كل شيء لا يخفى على احد
والحق في كل شيء لا يخفى على احد
والحق في كل شيء لا يخفى على احد

هذا هو الحق في كل شيء لا يخفى على احد
والحق في كل شيء لا يخفى على احد
والحق في كل شيء لا يخفى على احد

وهي ما يستحقه الامام من الاموال على وجه الخصوص كما كان النبي **ص** والروحية الاصل التي
تملك من غير قال سواء الجلي اهلها او سلموها طوعا ولا طوعا الموت سواء ملكتم
باداهلها او لم يجر عليها ملك كما لم يجر في سيف البحار وزوس الجبال ويكونها وكذا
بطون الاودية والاجام واذا افتخر الحرب فما كان سلطانه قطاع وصفيا في
للادام اذ لم يكن غصوبه مسلما ومعاهد وكذا انه ان يصطفي من الغنم واشتد
او قوب وجارية وغير ذلك لم يحلف وما يغنم المقاتلون يغزونه فهو له عليه السلام

فكيفة التقرب مستحقة وفيه مسائل **ا** لا يجوز التقرب في ذلك غير ان
ولو تصرف متصرف كان عاصيا ولو حصل له فائدة كان للامام **ب** اذا قطع الامام
على شيء من حقوقه حل افضله القطعية وجب عليه الوفاء **ج** ثبت باحة المنكح
المساكن والماتج في حال الغيبة وان كان ذلك لاجل الامام او بعضه لا يجزى حصة
الموجودين من ارباب الجن **د** ما يجب للمتجر من حصة الميراث مع وجوده ومع عدمه
قيل يكون مباحا وقيل يجب حفظه ثم يوصى به عند ظهور امارات الموت وقيل في
قيل يعرف النصف الى مستحقة ويحفظ ما يخصه بالوفاة والفرز وقيل بل يبرر حصة
الى اصناف الموجودين ايضا لان عليه الامام عند عدم الكفاية وما يجب مع وجوده
فهو واجب غيبته وهو لا شبه **هـ** لبيان يتولى صرف حصة الامام في

هذا هو الحق في كل شيء لا يخفى على احد
والحق في كل شيء لا يخفى على احد
والحق في كل شيء لا يخفى على احد

حسن

والظفر اسر كانه واقامه ولواحقه واركانه اربعة **رمز** الصوم هو
الكفر الغفلة مع النية فهي اماركن فيه واماشط في صحة وهي بالشر اشبه وكفى
في شهر رمضان ان ينوي انه يصوم متقرا الى الله تعالى وهل يكفي ذلك في الذنوب
المعينة قيل نعم وقيل لا وهو الاشبه ولا بد من اعدائها من نية التقي وهو القصد
الصوم المخصوص ولواقصر على نية القربة وذهل عن نية لم يصح ولا بد من حضورها
عند اوجز الصوم او نيتها مستمرا على حكمها ولو نسيها ليل اجد هانها رما
وبن النزال ولو نالت الثمرات محملا واجبا كان الصوم او مندوبا وقيل عتد
وقتها الى الغروب لصوم النافلة والا والشر وقيل يخص رمضان بجواز تقديم
عليه ولو سعى عند دخوله فصام كانت نية الاو كافي وقيل بحزب نية واحدة لقيام
كله ولا تقع في رمضان صوم غيره ولو نوى غيره واجبا كان او ندبا اجز اجز رمضان
ذون ماناه ولا يجوز ان يرد والنية بين الواجب والمندوب بل لا بد من قصد احدهما
ولو نوى الجواب آخر يوم من شعبان مع الشك لم يجز عن احدهما ولو نواه مندوبا
عن رمضان اذا انكشف انه منه ولو صام على انه اكل من رمضان كان واجبا
الا ان مندوبا قبل مجزى وقيل لا مجزى وعليه الاعادة وهو الاشبه ولو أصبح

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

١ لو نوى الإفطار في يوم من رمضان ثم جدد قبل الزوال قيل لا سققد وعليه القضاء ولو
 باغفاده كان أشبه ٢ لو عقد فيه الصوم ثم نوى الإفطار ولم يفطر ثم جدد فيه كان
 صحيحاً ٣ نية الصبي لميز صحيحه وصومه شرعاً ٤ ما يمسك عنه الصيام
 مقاصد ٥ بحال المسالك عن كل أول عقاد كان كالخبز والبقاكة أو غير ذلك كالصبي
 وفي كل مشرب ولو لم يكن مقدار أكياه لانا وجعصة لا لشجار والجمع في القبل أهما
 وفي ذكر المرأة على الأظهر فساد الصوم المرأة وفي فساد الصوم بوطي القلم والداية تردون
 وكذا القتل في فساد صوم الموطوء والأشياء الذريعة وجوب الغسل عن اللبس على اليد
 وقيل لا يجزم به كونه والأول أشبه وهل يفيد الصوم بذلل قليل نعم وقيل لا وهو الأشبه
 والأظهر التحريم وفاد الصوم في الجناية متبهاً حتى يطالع الفجر فيصير على
 ولو أجب فقام غيرنا والغسل فطلع الفجر فساد الصوم ولو نوى الغسل صح صومه ولو أنشبه
 نأوى الغسل فاصبح نأياً فساد صومه وعليه قضاؤه ولو استمنى أو لمس امرأة فأنشبه
 ولو أحم لم يورثه الصوم منه لم يفسد صوم وكذا لو نظر إلى امرأة فأنشبه على الأظهر أو
 فأنشبه والحقه بالمالدة جائزة والمأج محرمة ويفيد بها الصوم على تردد

الانظار
صومها في
الاوقاف
الحكام
على كون
في

الطهارة
من
بغضها
في صوم
فما
فما
على
على
على
الصوم
غير
في
مكة
في
على
ذو

المورث يورثون آس جبري المورث
 لو لم يورثوا لكانت لاسلطه التبعيه على كل
 من يورث من آس جبري المورث
 لو لم يورثوا لكانت لاسلطه التبعيه على كل

المورث يورثون آس جبري المورث
 لو لم يورثوا لكانت لاسلطه التبعيه على كل
 من يورث من آس جبري المورث
 لو لم يورثوا لكانت لاسلطه التبعيه على كل

كل ما ذكرنا انه يفيد الصيام انما يفيد اذا وقع عدا سواء كان عالما او جاهلا ولو كان جاهلا لم يفيد
 سواء كان الصوم واجبا او ندبا وكذا لو اكره على الاطعام او وجب حلقه **باب ما يجب من الصوم**
 ومضغ الطعام الحبيس ونزق الطائر في وقت المرق والاستنقع في الماء للرجل وسحب
 السواك للصلوة باليد واليايس **المقصود** فيما ترتب على ذلك من جليل
 يحجب مع القضاء الكفارة بسبعة اشياء الاكل والشرب المتعاقدين والجماع حتى تغيب الحشفة
 قبل المرأة ودبرها وتعد البقاء على الجنب حتى يطعم الفجر وكذا لو نام غيرنا والغسل حتى
 الفجر والاستنماء وايضا الغبار الى الخلق **فانه** لا تجب الكفارة الا في صوم شهر رمضان
 وقضائه بعد الزوال والذبح المعين في صوم الاعتكاف اذا وجب وما عداه لا يجزئ
 مثل صوم الكفارات والذبح المعين والمنسوب وانفسد الصوم **تفريع** من كل ما ساء
 فظن فساد صوم فافطر عدا ما فسد صومه عليه القضاء في وجوب الكفارة تردد ولا يشبه
 ولو وجب حلقه او كره اكره ان يقع معه اختيار لم يفيد صومه ولو خوف فافطر وجب
 القضاء على تردد ولا كفارة **فانه** الكفارة في رمضان عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او
 اطعام ستين مسكينا عجز في ذلك وقيل بل هي على الترتيب وقيل بجواب الاطعام بالاجرم
 كفارت وبالجملة الكفارة والا فلا كفارة **باب** اذا افطر ما نذر صومه على التغيير كان عليه
 القضاء وكفارة كبرى مخيرة وقيل كفارة معين والاول اظهر **فانه** الكذب على الله وعلى رسوله في الحج
 حرام ولا كفارة له

كل ما ذكرنا انه يفيد الصيام انما يفيد اذا وقع عدا سواء كان عالما او جاهلا ولو كان جاهلا لم يفيد
 سواء كان الصوم واجبا او ندبا وكذا لو اكره على الاطعام او وجب حلقه **باب ما يجب من الصوم**
 ومضغ الطعام الحبيس ونزق الطائر في وقت المرق والاستنقع في الماء للرجل وسحب
 السواك للصلوة باليد واليايس **المقصود** فيما ترتب على ذلك من جليل
 يحجب مع القضاء الكفارة بسبعة اشياء الاكل والشرب المتعاقدين والجماع حتى تغيب الحشفة
 قبل المرأة ودبرها وتعد البقاء على الجنب حتى يطعم الفجر وكذا لو نام غيرنا والغسل حتى
 الفجر والاستنماء وايضا الغبار الى الخلق **فانه** لا تجب الكفارة الا في صوم شهر رمضان
 وقضائه بعد الزوال والذبح المعين في صوم الاعتكاف اذا وجب وما عداه لا يجزئ
 مثل صوم الكفارات والذبح المعين والمنسوب وانفسد الصوم **تفريع** من كل ما ساء
 فظن فساد صوم فافطر عدا ما فسد صومه عليه القضاء في وجوب الكفارة تردد ولا يشبه
 ولو وجب حلقه او كره اكره ان يقع معه اختيار لم يفيد صومه ولو خوف فافطر وجب
 القضاء على تردد ولا كفارة **فانه** الكفارة في رمضان عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او
 اطعام ستين مسكينا عجز في ذلك وقيل بل هي على الترتيب وقيل بجواب الاطعام بالاجرم
 كفارت وبالجملة الكفارة والا فلا كفارة **باب** اذا افطر ما نذر صومه على التغيير كان عليه
 القضاء وكفارة كبرى مخيرة وقيل كفارة معين والاول اظهر **فانه** الكذب على الله وعلى رسوله في الحج
 حرام ولا كفارة له

كل ما ذكرنا انه يفيد الصيام انما يفيد اذا وقع عدا سواء كان عالما او جاهلا ولو كان جاهلا لم يفيد
 سواء كان الصوم واجبا او ندبا وكذا لو اكره على الاطعام او وجب حلقه **باب ما يجب من الصوم**
 ومضغ الطعام الحبيس ونزق الطائر في وقت المرق والاستنقع في الماء للرجل وسحب
 السواك للصلوة باليد واليايس **المقصود** فيما ترتب على ذلك من جليل
 يحجب مع القضاء الكفارة بسبعة اشياء الاكل والشرب المتعاقدين والجماع حتى تغيب الحشفة
 قبل المرأة ودبرها وتعد البقاء على الجنب حتى يطعم الفجر وكذا لو نام غيرنا والغسل حتى
 الفجر والاستنماء وايضا الغبار الى الخلق **فانه** لا تجب الكفارة الا في صوم شهر رمضان
 وقضائه بعد الزوال والذبح المعين في صوم الاعتكاف اذا وجب وما عداه لا يجزئ
 مثل صوم الكفارات والذبح المعين والمنسوب وانفسد الصوم **تفريع** من كل ما ساء
 فظن فساد صوم فافطر عدا ما فسد صومه عليه القضاء في وجوب الكفارة تردد ولا يشبه
 ولو وجب حلقه او كره اكره ان يقع معه اختيار لم يفيد صومه ولو خوف فافطر وجب
 القضاء على تردد ولا كفارة **فانه** الكفارة في رمضان عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او
 اطعام ستين مسكينا عجز في ذلك وقيل بل هي على الترتيب وقيل بجواب الاطعام بالاجرم
 كفارت وبالجملة الكفارة والا فلا كفارة **باب** اذا افطر ما نذر صومه على التغيير كان عليه
 القضاء وكفارة كبرى مخيرة وقيل كفارة معين والاول اظهر **فانه** الكذب على الله وعلى رسوله في الحج
 حرام ولا كفارة له

وعلى الامة عليهم السلام حرام على الصائم وغيره ان تاكده على الصائم لكن لا يجزئ قضاء ولا كفارة
 على الاشبه **باب** الاثم ما حرام على الاظهر لا يجزئ كفارة ولا قضاء وقيل ببيان في الاثم
باب لا بأس بالحقة بالجامد على الاصح ويجزئ بالمائع ويجزئ القضاء على الاظهر **باب**
 من اجب فنام ناول للغسل ثم انبث ثم نام كذلك ثم انبث فنام ثالثة ناولا حتى طلع الفجر اثم
 الكفارة على قول مشهور وفيه تردد **باب** تسبب القضاء في الصوم الواجب المتعين بتسبب فعل
 المفطر قبل مراعات الفجر مع القدرة والافطار اخلاصا من اجب ان الفجر لم يطعم
 على عاقبه وان يكون طالعيا وترك العمل بقول المخير بطوعه والافطار لظنه كذبه وكذا الاطعام
 تقليدا ان الليل دخل ثم تبين فساد الخبر والافطار للظنة الموقوفة دخول الليل فلو علم
 ظنه لم يفطر ولم تعد باقي ولو عزم بيفطر والحقت بالمائع ودخل الماء الى الخلق للثبوت بها
 دون التمسك به للطهارة ومعاودة الجنب النوم ثانيا حتى يطعم الفجر ناولا للغسل من
 نظر المخير جرم عليه نظرها بشبهة فامتنع قبل عليه القضاء وقيل لا يجزئ وهو الاشبه وكذا لو
 محلة لم يجز **باب** الوضوء من الماء والرجل في فسه خروا او غيره لغرض صحيح فسبق الى
 حلقه لم يفد صومه ولو فعل ذلك عشا قبل عليه القضاء وقيل لا وسواء شبه
 ما يخرج فرقايا الغذاء فريسا ناله جرم ابتلاعه للصائم فان ابتلعه عدا وجب عليه
 القضاء والاشبه القضاء والكفارة وفي السهول شيء عليه **باب** ما يفيد الصوم ما يصل

كل ما ذكرنا انه يفيد الصيام انما يفيد اذا وقع عدا سواء كان عالما او جاهلا ولو كان جاهلا لم يفيد
 سواء كان الصوم واجبا او ندبا وكذا لو اكره على الاطعام او وجب حلقه **باب ما يجب من الصوم**
 ومضغ الطعام الحبيس ونزق الطائر في وقت المرق والاستنقع في الماء للرجل وسحب
 السواك للصلوة باليد واليايس **المقصود** فيما ترتب على ذلك من جليل
 يحجب مع القضاء الكفارة بسبعة اشياء الاكل والشرب المتعاقدين والجماع حتى تغيب الحشفة
 قبل المرأة ودبرها وتعد البقاء على الجنب حتى يطعم الفجر وكذا لو نام غيرنا والغسل حتى
 الفجر والاستنماء وايضا الغبار الى الخلق **فانه** لا تجب الكفارة الا في صوم شهر رمضان
 وقضائه بعد الزوال والذبح المعين في صوم الاعتكاف اذا وجب وما عداه لا يجزئ
 مثل صوم الكفارات والذبح المعين والمنسوب وانفسد الصوم **تفريع** من كل ما ساء
 فظن فساد صوم فافطر عدا ما فسد صومه عليه القضاء في وجوب الكفارة تردد ولا يشبه
 ولو وجب حلقه او كره اكره ان يقع معه اختيار لم يفيد صومه ولو خوف فافطر وجب
 القضاء على تردد ولا كفارة **فانه** الكفارة في رمضان عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او
 اطعام ستين مسكينا عجز في ذلك وقيل بل هي على الترتيب وقيل بجواب الاطعام بالاجرم
 كفارت وبالجملة الكفارة والا فلا كفارة **باب** اذا افطر ما نذر صومه على التغيير كان عليه
 القضاء وكفارة كبرى مخيرة وقيل كفارة معين والاول اظهر **فانه** الكذب على الله وعلى رسوله في الحج
 حرام ولا كفارة له

كل ما ذكرنا انه يفيد الصيام انما يفيد اذا وقع عدا سواء كان عالما او جاهلا ولو كان جاهلا لم يفيد
 سواء كان الصوم واجبا او ندبا وكذا لو اكره على الاطعام او وجب حلقه **باب ما يجب من الصوم**
 ومضغ الطعام الحبيس ونزق الطائر في وقت المرق والاستنقع في الماء للرجل وسحب
 السواك للصلوة باليد واليايس **المقصود** فيما ترتب على ذلك من جليل
 يحجب مع القضاء الكفارة بسبعة اشياء الاكل والشرب المتعاقدين والجماع حتى تغيب الحشفة
 قبل المرأة ودبرها وتعد البقاء على الجنب حتى يطعم الفجر وكذا لو نام غيرنا والغسل حتى
 الفجر والاستنماء وايضا الغبار الى الخلق **فانه** لا تجب الكفارة الا في صوم شهر رمضان
 وقضائه بعد الزوال والذبح المعين في صوم الاعتكاف اذا وجب وما عداه لا يجزئ
 مثل صوم الكفارات والذبح المعين والمنسوب وانفسد الصوم **تفريع** من كل ما ساء
 فظن فساد صوم فافطر عدا ما فسد صومه عليه القضاء في وجوب الكفارة تردد ولا يشبه
 ولو وجب حلقه او كره اكره ان يقع معه اختيار لم يفيد صومه ولو خوف فافطر وجب
 القضاء على تردد ولا كفارة **فانه** الكفارة في رمضان عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او
 اطعام ستين مسكينا عجز في ذلك وقيل بل هي على الترتيب وقيل بجواب الاطعام بالاجرم
 كفارت وبالجملة الكفارة والا فلا كفارة **باب** اذا افطر ما نذر صومه على التغيير كان عليه
 القضاء وكفارة كبرى مخيرة وقيل كفارة معين والاول اظهر **فانه** الكذب على الله وعلى رسوله في الحج
 حرام ولا كفارة له

كل ما ذكرنا انه يفيد الصيام انما يفيد اذا وقع عدا سواء كان عالما او جاهلا ولو كان جاهلا لم يفيد
 سواء كان الصوم واجبا او ندبا وكذا لو اكره على الاطعام او وجب حلقه **باب ما يجب من الصوم**
 ومضغ الطعام الحبيس ونزق الطائر في وقت المرق والاستنقع في الماء للرجل وسحب
 السواك للصلوة باليد واليايس **المقصود** فيما ترتب على ذلك من جليل
 يحجب مع القضاء الكفارة بسبعة اشياء الاكل والشرب المتعاقدين والجماع حتى تغيب الحشفة
 قبل المرأة ودبرها وتعد البقاء على الجنب حتى يطعم الفجر وكذا لو نام غيرنا والغسل حتى
 الفجر والاستنماء وايضا الغبار الى الخلق **فانه** لا تجب الكفارة الا في صوم شهر رمضان
 وقضائه بعد الزوال والذبح المعين في صوم الاعتكاف اذا وجب وما عداه لا يجزئ
 مثل صوم الكفارات والذبح المعين والمنسوب وانفسد الصوم **تفريع** من كل ما ساء
 فظن فساد صوم فافطر عدا ما فسد صومه عليه القضاء في وجوب الكفارة تردد ولا يشبه
 ولو وجب حلقه او كره اكره ان يقع معه اختيار لم يفيد صومه ولو خوف فافطر وجب
 القضاء على تردد ولا كفارة **فانه** الكفارة في رمضان عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او
 اطعام ستين مسكينا عجز في ذلك وقيل بل هي على الترتيب وقيل بجواب الاطعام بالاجرم
 كفارت وبالجملة الكفارة والا فلا كفارة **باب** اذا افطر ما نذر صومه على التغيير كان عليه
 القضاء وكفارة كبرى مخيرة وقيل كفارة معين والاول اظهر **فانه** الكذب على الله وعلى رسوله في الحج
 حرام ولا كفارة له

وطلعت رجبته في شهر رمضان وما صايمان مكهاها كان عليه كفارتان ولا كفارة عليهما
فانطأ وعته فصد صومهما وعلى كل واحد منهما الكفارة عتفه ويعوض خمسة عشر سبعا
ولو اكرهتم في هذا الامر
عليه ونسبوا اليه
تعزيزا بما يابره
ع

حتى الشمس فعليه القضاء ولا يصح صوم الحائض والنفساء سواء حصل الغرض قبل
غروبها وانقطع بعد الفجر ويعصح المتخاضة اذا فوكت ما يحيط بها من الاغسال او ^{الفعل}
منه

لا بد من كسر اللام في الواو الموحدة ولا يسكن الا ان مضمة في الشجر صحاح كقولهم
 في قوله تعالى ولا يسكن الا ان مضمة في الشجر صحاح كقولهم

قد فوضها وقد فوضها على من كان لها فيه
دون كل ما في الدنيا من الدنيا

التمرين تفصيل في المرأة في الصلاة والعادة يقال قرآن النج على الشيء كمرن خرونا إذا أقوده واستمر عليه المراد هنا على الولي للصبر الصبية الصوم
ليعتاده ويطلب عليه فلا يكرهه مشقة بعد البلوغ ولذا التول في العلة وغز في العالقات

هذه هي التي تفرق بيننا وبينكم في كل شيء فالله اعلم بالصواب

لا يحسن
سبب
ما بين
كل
أول

اوست
اوست

وجب الصوم على سالكينها اجمع دون المتأخلة كالعراق وخراسان بلزيم حيث
ولا يثبت بشهادة الواحد على الاصح ولا بشهادة النساء ولا اعتبار بالجدول ولا بما
ولا بغيره بعد الشك ولا بروتية يوم الثلثين قبل الزوال ولا يتطوقه
ولا بعد خمسة ايام من اول الحلال في الماضيه وسحب صوم الثلثين في شعبان بنية
الذنب فان انكشف من الشهر اجزاء ولو صام بنية رمضان لامارة قيل بخبره وقيل لا
وهو الاشبه فاد اقطع فاهل شوال ليلة التاسع والعشرين من حلال رمضان فضا
وكذا لو قامت بيئته برؤية ليلة الثلثين شعبان وكل شهر يشبهه برؤية يقد اقبله
ولو عمت شهر السنة عد كل شهر منها ثلثين وقيل يقص منها القضاء العادة بالمقصة
وقيل يعد ذلك برؤية الخمسة والاول اشبه ومكان بحيث لا يعلم الشهر كالاسمين
والجوس صام شهر تغليا فان امتنع الاشتباه فهو بريء فان اتفق في شهر رمضان

١٩
ان نوى الصوم قبل الانهاء صح والا كان عليه القضاء والاول اشبه بالصحة للمرض فان
الزوال لم يتناول وجب الصوم وان كان تناول او كان برؤه بعد الزوال امسك استجابا
القضاء والاقامة لو حكمها فلا يجزى على المسافر ولا يصح منه بل يلزم القضاء ولو صام لم يجز
العلم ويجزى مع الجهل والحضر ليدل او بلدا بغيره الاقامة عشرة كان حكمه حكمه بغيره
الاجوب وعده في حكم الاقامة كثيرة السفر المكاري والملاح وشبههما ما لم يحصل
الاقامة عشرة ايام والخلو الحضر والنفا من لا يجزى عنها ولا يصح منها وعليها القضاء
ما باعتباره بحج القضاء ومثله شروط البلوغ وكمال العقل والاسلام فلا تجزى
الصبي والقضاء الا اليوم الذي بلغ فيه قبل طلوع فجره وكذا الجنون والكافر وان وعده عليه
القضاء الا اذا ذكر في مسما ولو اسلمه اثناء اليوم امسك استجابا او يصوم ما سبق له وجب
اذا اسلم قبل الزوال وان تركه في الاول اشبه بالاجبة من حكام من قبله من
او شي منه لصغر او جنون او كفر اصله لا قضاء عليه وكذا ان فاته الانهاء وقيل تقطع
تتوكل غائمه والاول اظهر ويجزى القضاء على المرتد سواء كان عن فطرة او عن كفر
الحايض والنفساء وكل ما ركبه بعد وجوبه عليه اذ لم يقع غيره مقامه ونسخت الموانع
القضاء احتياط للبراءة وقيل بل يستحب التفرق للفرق وقيل يتابع في ستة ويفرق
الباقى للرؤية والاول اشبه **باب** من فاته شهر رمضان
او

قوله ما لم يحصل الاقامة كثيرة السفر المكاري والملاح وشبههما ما لم يحصل
قوله وكذا الجنون والكافر وان وعده عليه
قوله اذا اسلم قبل الزوال وان تركه في الاول اشبه بالاجبة من حكام من قبله من
قوله او شي منه لصغر او جنون او كفر اصله لا قضاء عليه وكذا ان فاته الانهاء وقيل تقطع
قوله تتوكل غائمه والاول اظهر ويجزى القضاء على المرتد سواء كان عن فطرة او عن كفر
قوله الحايض والنفساء وكل ما ركبه بعد وجوبه عليه اذ لم يقع غيره مقامه ونسخت الموانع
قوله القضاء احتياط للبراءة وقيل بل يستحب التفرق للفرق وقيل يتابع في ستة ويفرق
قوله الباقي للرؤية والاول اشبه

قوله او شي منه لصغر او جنون او كفر اصله لا قضاء عليه وكذا ان فاته الانهاء وقيل تقطع
قوله تتوكل غائمه والاول اظهر ويجزى القضاء على المرتد سواء كان عن فطرة او عن كفر
قوله الحايض والنفساء وكل ما ركبه بعد وجوبه عليه اذ لم يقع غيره مقامه ونسخت الموانع
قوله القضاء احتياط للبراءة وقيل بل يستحب التفرق للفرق وقيل يتابع في ستة ويفرق
قوله الباقي للرؤية والاول اشبه

١١
او بعضه مرض فان مات في مرضه لم يقض عنه وجوبا واستحب وان استمر المرض حتى
آخر سقط قضاؤه على الاظهر وكفر عن كل يوم غلظت الف بدمه طعام وان برئ منهما في
اخره عان على القضاء قضاء ولا كفارة وان تركه تها وبنا قضاء عن كل يوم من وكفره
السالف بدمه طعام **باب** لو كان يقضي فاته عن ليلتين من صيام واجب له
او غير سواء فاته مرض او غيره ولا يقضي الولي الا ما تمكن الميته من قضاءه وامه
الا ما يقضي بالسفر لا يقضي ولو مات مسافرا على ولاية الولي هو كبر اولاده الذكور
الاكثر ان لم يحب عليها القضاء ولو كان له وليان او اولياء متساوون في السن تسقط
القضاء وفيه تردد ولو تفرع بالقضاء بعض سقط وهل يقضي عن المرأة فاته ما فيه
بدمه من ليلتين ولو كان لا كبر ان شي سقط القضاء وقيل تصدق عنه كل
ليلة من ليلتين ولو كان عليه شهران متتابعان صام الولي شي او تصدق عن كل
ليلة من شهرين **باب** القاضى شهر رمضان لا يحرم عليه الافطار قبل الزوال والعذرية
ويحرم بغيره ويجزى مع الكفارة وهي اطعام عشرة مساكين لكل مسكين بدمه طعام فام
يملكه صام ثلثة ايام **باب** اذا نسي غسل الجنابة وعمر عليه ايام او الشهر كله قبل يقضى الصلوة
وقيل تقضى الصلوة حسب مولا شيه **باب** اذا اصبح يوم الثلثين من شهر رمضان
وثبت الرؤية في الماضية افطر وصلى العيد وان كان بعد الزوال فقات الصلوة **باب**
او

قوله او بعضه مرض فان مات في مرضه لم يقض عنه وجوبا واستحب وان استمر المرض حتى
قوله آخر سقط قضاؤه على الاظهر وكفر عن كل يوم غلظت الف بدمه طعام وان برئ منهما في
قوله اخره عان على القضاء قضاء ولا كفارة وان تركه تها وبنا قضاء عن كل يوم من وكفره
قوله السالف بدمه طعام

قوله او غير سواء فاته مرض او غيره ولا يقضي الولي الا ما تمكن الميته من قضاءه وامه
قوله الا ما يقضي بالسفر لا يقضي ولو مات مسافرا على ولاية الولي هو كبر اولاده الذكور
قوله الاكثر ان لم يحب عليها القضاء ولو كان له وليان او اولياء متساوون في السن تسقط
قوله القضاء وفيه تردد ولو تفرع بالقضاء بعض سقط وهل يقضي عن المرأة فاته ما فيه

قوله بدمه من ليلتين ولو كان لا كبر ان شي سقط القضاء وقيل تصدق عنه كل
قوله ليلة من ليلتين ولو كان عليه شهران متتابعان صام الولي شي او تصدق عن كل
قوله ليلة من شهرين

قوله القاضى شهر رمضان لا يحرم عليه الافطار قبل الزوال والعذرية
قوله ويحرم بغيره ويجزى مع الكفارة وهي اطعام عشرة مساكين لكل مسكين بدمه طعام فام
قوله يملكه صام ثلثة ايام

قوله اذا نسي غسل الجنابة وعمر عليه ايام او الشهر كله قبل يقضى الصلوة
قوله وقيل تقضى الصلوة حسب مولا شيه

قوله اذا اصبح يوم الثلثين من شهر رمضان
قوله وثبت الرؤية في الماضية افطر وصلى العيد وان كان بعد الزوال فقات الصلوة

قوله او بعضه مرض فان مات في مرضه لم يقض عنه وجوبا واستحب وان استمر المرض حتى
قوله آخر سقط قضاؤه على الاظهر وكفر عن كل يوم غلظت الف بدمه طعام وان برئ منهما في
قوله اخره عان على القضاء قضاء ولا كفارة وان تركه تها وبنا قضاء عن كل يوم من وكفره
قوله السالف بدمه طعام
قوله او غير سواء فاته مرض او غيره ولا يقضي الولي الا ما تمكن الميته من قضاءه وامه
قوله الا ما يقضي بالسفر لا يقضي ولو مات مسافرا على ولاية الولي هو كبر اولاده الذكور
قوله الاكثر ان لم يحب عليها القضاء ولو كان له وليان او اولياء متساوون في السن تسقط
قوله القضاء وفيه تردد ولو تفرع بالقضاء بعض سقط وهل يقضي عن المرأة فاته ما فيه
قوله بدمه من ليلتين ولو كان لا كبر ان شي سقط القضاء وقيل تصدق عنه كل
قوله ليلة من ليلتين ولو كان عليه شهران متتابعان صام الولي شي او تصدق عن كل
قوله ليلة من شهرين
قوله القاضى شهر رمضان لا يحرم عليه الافطار قبل الزوال والعذرية
قوله ويحرم بغيره ويجزى مع الكفارة وهي اطعام عشرة مساكين لكل مسكين بدمه طعام فام
قوله يملكه صام ثلثة ايام
قوله اذا نسي غسل الجنابة وعمر عليه ايام او الشهر كله قبل يقضى الصلوة
قوله وقيل تقضى الصلوة حسب مولا شيه
قوله اذا اصبح يوم الثلثين من شهر رمضان
قوله وثبت الرؤية في الماضية افطر وصلى العيد وان كان بعد الزوال فقات الصلوة

في صوم الكفارات وهو ثلث عشر وتنقسم الى اقسام **اول** ما يجنب الصوم مع غيره
 كفارة قد اورد فان خصاها الثلث تجب جميعا **والحق** بذلك من افطر على محرم في
 شهر رمضان عامدا على رواية **ثاني** ما يجنب الصوم فيه بعد الجوع عن غيره وهو ستة
 صوم كفارة قل الخطاء والظهار والافطار في قضاء شهر رمضان بعد زوال الكفارة
 اليمى والافاضة من عرفات عامدا قبل الغروب وفي كفارة جزاء الصيد ترد وتزليا
 على التشريق اظهر **والحق** بهذا كفارة شق للرجل ثوبه على زوجته او ولده وكفارة شق
 المرأة وجهها ونقصها شعرها **ثالث** ما يكون الصيام مخيرا فيه وبين غيره وهو
 صوم كفارة من افطر في يوم من شهر رمضان عامدا وكفارة خلف الدنر والعمد
 الاعتكاف الواجب وكفارة حلق الرأس **والحق** بهذا كفارة جزاء المرأة شعرها
 في المصاب **رابع** ما يجزئ متبا على غيره غير ابيه وبين غيره وهو كفارة الواطئ الحنة
 المحترمة باذنه وكل الصوم يلزم فيه التابع الاربعة صوم النذر المجرد على التابع
 ما في معناه من عين او عهد وصوم القضاء وصوم جزاء الصيد والسبعة في بدل
 الهدي وكل ما يشترط فيه التابع اذا افطر في اثنا عشر لعذر يوجب عذره وله ان افطر عذرا
 استأنف الاثنية موضع من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فصام شهرا واثني عشر
 يوما بني ولو كان قبل ذلك استأنف ومن وجب عليه صوم شهرين متتابعين فبذل

[illegible]

خمس عشرة يوماً ثم افطرم بطل الصوم وبني عليه ولو كان قبل ذلك استأنف وفي
صوم ثلثه ايام عن الهدي ان صام يوم التروية ورفقه ثم افطرم يوم النحر جازا من
بعد انقضاء ايام الشوق ولو كان اقل من ذلك استأنف وكذا لو فصل بين اليوم والثلث
بافطار غير العيد استأنف ايضا والحرث من وجب عليه شهر في كفارة قتل الخطاء او
الظهار لكونه ملكا وفيه تردد وكل من وجب عليه صوم متابع لا يجوز ان يبتدئ
من ايام الايسر فيه فن وجب عليه شهران متتابعان لا يصوم شعبان الا ان يصوم قبله ولو
يومين ولا شوال مع يوم من ذي القعدة وقسم وكذا الحكم في ذي الحجة يوم من اخرها
القاتل في شهر الحرم يصوم شهرين من ايام العيد او دخل فيهما العيد واما الشريق والاولا شبه
الاصوم قد لا يختص وقتا كصيام ايام السنة فان جنة حارثا وقد يختص
وقت والمؤكد من اربعة عشر يوما صوم ثلثة ايام من كل شهر اول خمسينه وآخر خمسينه
والاربعة في العشر الاخرى استعمل القضاء ويجوز تأخيرها اختيارا الخفيف
الى الشتاء وان عجزا استعمل ان تصدق عن كل يوم بدينار او نصفه او صوم ايام البض

[illegible][illegible]

روضة واصل الى هذه الموضع
 اقامته قبل الزوال جاز له النظر
 وان اسكن حتى دخل وانتم
 صومه كان افضل

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

والمراد **بالحج** صوم عرفة لمن يبعثه من الدعاء ومع الشك في الحلال وصوم
في السفر عدا الله أيام بالمدينة الحاجة وصوم الضيف نافلة من غير أن يضيفه ولا
أنه لا يعتقد مع النبي وكذا أيكم صوم الولد غير أن والده وللصوم ندبا لم يرد
إلى طعام **والصوم** في يوم العيد وأيام التوبة لمن كان عني على الاستمرار في صوم
يوم الاثنين شعبان بنية القرض وصوم نذر العيصية وصوم الصمت أو هوان
يتنوي صوم يوم وإيلة إلى السحر قيل هوان يوم ميزع ليلة منها وإن تصوم ليلة
نذبا بغيران زوجها أو مع نهيها وكذا المملوك وصوم الواجب سفر عدا الله
المراد الذي يجب مع الألفان والخاف به زيادة
بالصوم ويبنى ذلك على علمه نفسه أو يظنه لا مارة كقول عارف ولو صام مع الحق
الضرر متكلفا قضاها **ثانية** المسافر إذا اجتمعت فيه شرايط القصر وجب له الصام

يعوم.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script and some marginalia.

[illegible][illegible]

بوجود قضاءه وان كان جاهلا لم يقض **الحاشية** الشرايط المعينة في قصر الصلوة معتبرة في
قصر الصوم وزيد على ذلك تبين النية وقيل لا يعتبر بل يكفي خروجه قبل الزوال وقيل لا
يعتبر ايضا بل يكفي القصر ولو خرج قبل الغروب **الحاشية** الاول اشبه وكل سفر يحجب قصر الصلوة
فيه يحجب قصر الصوم والعكس لا لصيد التجارة على قول **الحاشية** الذين يلزمهم اتمام الصلوة
سفر يلزمهم الصوم وهم الذين سفرهم اكثر من حضرهم لم يحصل احدهم اقامة عشرة ايام
في بلد او غيره وقيل يلزمهم اتمام مطلقا عند المالك **الحاشية** لا يفط السافر حتى يقيم
عنه جدران بله او يخفي اذ انه فلو افطر قبل ذلك كان عليه مع القضا الكفارة **الحاشية**
الهنة والكبرة وذو العطاش يفطرون في رمضان وتصدقون كل يوم بماء
من طعام ثم ان امكن القضا وجب والا سقط وفلان عجز الشيخ والشيخ التفرقا
يسقط الصوم وان اطاقا لم يشقه كفر او الاول اظهر **الحاشية** الحامل المغرب والمغ
القليلة اللبن يجوزهما الافطار في رمضان وتقضيان مع الصدقة على كل يوم بماء
طعام **الحاشية** من نام في رمضان واستمر نومه فان كان نوى الصوم فلا قضاء عليه
وان لم ينو فعليه القضا والمجنون والمغشي عليه لا يجب على احدهما القضا سواء عرض ذلك
اياما او بعض يوم وسواء مسبقتهما النية او لم تسبق وسواء عوج بما يفطر
على اوله او اخره او لم يعمل على الاشياء **الحاشية** من يسوغ له الافطار في شهر رمضان يكره

(Faint handwritten Arabic script)

صوم

[illegible]

[illegible]

و مسجد البصرة و قال جعل موضعه مسجد المداين و

النبي اودعي جماعة منهم قال المجعة ويستوى في ذلك الرجل والمرأة **اذا** كان
 ولاية كالمولى الجدة والزوج لزوجته واذا الذين من ولية كان له المنع قبل الشروع
 مالم يمض يوان او يكون واجبا بغيره وشبهه **اذا** المملوك اذا هابه مولاه جاز
 الماعتكاف في ايامه وان لم ياذن له مولاه **اذا** اذا اعتق في اثناء الاعكاف لم يلغ
 المعفي فيه الا ان يكون شرع باذن المولى **اذا** استدانة اللبس في المسجد فلو
 خرج لغير الاسناد المستطاع اعكاف وطع عاخره اذ كان لم ينف ثلثه بطاعه
 فخرج لغير الاسناد المستطاع اعكاف وطع عاخره اذ كان لم ينف ثلثه بطاعه

مختلفا لان الذكر والانس
التفصيل المذكور في
حجب وقاؤه وهو قار عليه ولم ي
اعتكاف لان ذلك من قبله على

وفاؤه والذكر المشاء
ذلك والذكر المشاء
حجب لا يكون له بعدة بعد
توق فيه من ان يكون بعد
متقاضي او غير متقاضي
مسلم الاعتكاف بان يكون قار على
الاجابة نعم بالكلية
تحت الظن وانما
مع على حكم الاستدلال بالاس
في الاصل هو هذا اذا

المراعاة اذا شربها في غير وقت
واحدة لا تسببت في استفادته
مستباحا لا واجب الكفا

جميع محرم الاغلا اليك اس
العلمي الاصحاح
وقور الريح واما حوط وهاذا
لم يعقل الاصحاح كان قادر انما الاصحاح
مصلحة الزمان لان الناني هو فرد
مصلحة الزمان لان الناني هو فرد
المناظر وان لم ياتهم على

الاربع اذا نذر اعتكاف يوم لا انزله لم ينقصد ولو نذر اعتكاف ثلثي يوم زيد صح
 اليه **الخامس** اذا نذر ينقسم الواجب ونذر فبالواجب واجب بنذر وشبهه و
 المندوب ما تبعه به فالاول واجب بالشروع والثاني لا يجب المضي فيه حتى يعصى به وان
 الثالث وقيل لا يجب والاول اظهر ولو شرط في حاله نذر الرجوع اذا شاء كان ذلك
 اي وقت شاء ولا قضاء ولو لم يشرط وجب استيفاء ما نذر اذا قطعته اذا كان الزمان
واما احكامه فثمان **الاول** انما يحرم على المعتكف النساء المسافرات وقبيلهن
 وشم الطيب على الاظهر واستدعاء المني والبيع والشراء والمعاملة وقيل يحرم عليه ما
 يحرم على المحرم ولم يثبت فلا يحرم عليه لبس الخيط ولا ازالة الشعر ولا اكل الصيد
 عقد النكاح ويجوز له النظرة معاشته والمخوض في المباح وكل ما ذكرناه من المحرمات
 عليه نهارا يحرم ليل اعدا الاطوار ومزاجات قبل القضاء اعتكافا الواجب قيل
 على لولي القيام به وقيل ميتا جازم يقوم به والاول اشبه **لقسم** انما فيما
 وفيه مسائل **الاول** كلما ينسد الصوم ينسد الاعتكاف كالجماع والاعتكاف والاكل
 الشرب والامتناع في افطره اليوم الاول والثاني لم تجز به كفارة الا ان يكون واجبا
 وان افطره الثالث وجبت الكفارة ومنهم من خص الكفارة بالجماع حسب ما افطر
 غيره من المفطرات على القضاء وهو الاشبه وتجب كفارة واحدة ان جامع ليلا

بالجماع والاعتكاف والاربعاء
 والاشبه ما ذكرناه واعلم ان الكفارة الواحدة
 لا يضمن لها قضاء ولو وجب الاعتكاف
 بالجماع والاعتكاف والاربعاء

هذا هو الصحيح
 في الاعتكاف
 اذا نذر اعتكاف يوم لا انزله لم ينقصد ولو نذر اعتكاف ثلثي يوم زيد صح
 اليه
 اذا نذر ينقسم الواجب ونذر فبالواجب واجب بنذر وشبهه و
 المندوب ما تبعه به فالاول واجب بالشروع والثاني لا يجب المضي فيه حتى يعصى به وان
 الثالث وقيل لا يجب والاول اظهر ولو شرط في حاله نذر الرجوع اذا شاء كان ذلك
 اي وقت شاء ولا قضاء ولو لم يشرط وجب استيفاء ما نذر اذا قطعته اذا كان الزمان
واما احكامه فثمان
الاول انما يحرم على المعتكف النساء المسافرات وقبيلهن
 وشم الطيب على الاظهر واستدعاء المني والبيع والشراء والمعاملة وقيل يحرم عليه ما
 يحرم على المحرم ولم يثبت فلا يحرم عليه لبس الخيط ولا ازالة الشعر ولا اكل الصيد
 عقد النكاح ويجوز له النظرة معاشته والمخوض في المباح وكل ما ذكرناه من المحرمات
 عليه نهارا يحرم ليل اعدا الاطوار ومزاجات قبل القضاء اعتكافا الواجب قيل
 على لولي القيام به وقيل ميتا جازم يقوم به والاول اشبه
لقسم انما فيما
 وفيه مسائل
الاول كلما ينسد الصوم ينسد الاعتكاف كالجماع والاعتكاف والاكل
 الشرب والامتناع في افطره اليوم الاول والثاني لم تجز به كفارة الا ان يكون واجبا
 وان افطره الثالث وجبت الكفارة ومنهم من خص الكفارة بالجماع حسب ما افطر
 غيره من المفطرات على القضاء وهو الاشبه وتجب كفارة واحدة ان جامع ليلا

وكذا ان جامع نهارا في غير رمضان ولو كان فيه لزمه كفارتان **السادس** الارتداد 111
 موجب للخروج من المسجد وبطلان الاعتكاف وقيل لا يبطل وان عاد بيني والا فاعل
 اشبه قيل اذا اكرم امرأة على الجماع ومما عتقلان نهارا في شهر رمضان لزم
 اربع كفارات وقيل لزمه كفارتان وهو الاشبه **الاربع** اذا طلق المعتكف رجعة
 خرجت الى منزله فمقتت واجبا اركان واجبا او في يومان والا نذبا **الخامس** اذا باع واشترى
 قيل يبطل اعتكافه وقيل لا يثم ولا يبطل وهو الاشبه **السادس** اذا
 اعتكف ثلثة متفرقة قيل يصح لان التابع لا يجب الا بالاشراط وقيل لا وهو الاصح
 وهو يعمل ثلثة اركان **الاول** في المقدمات والجماع
الحج وان كان في اللغة القصد فقد صار في الشرع اسما للجموع المناسك
 المؤداة في المشاعر المخصوصة وهو فرض على كل من اجتمع فيه الشرائط لا تميز
 الرجال والنساء والخائف ولا يجب باصل الشرع الامرة واحدة ويصح السلام
 ويجب على الفور والناخير مع الشرائط كبره فوفقه وقد يجب الحج بالنذر وما في
 معناه وبلا فساد وبلا استيجار للنيابة وتكرار السبب وما خرج عن ذلك
 مستحب ويستحب لفاقد الشروط كمن عدم الزاد والرحلة اذا استكمل سواها
 شق عليه السعي او سهل وصح للملوك اذا اذن له مولاه **المقصد** في الشرائط

هذا هو الصحيح
 في الاعتكاف
 وكذا ان جامع نهارا في غير رمضان ولو كان فيه لزمه كفارتان
السادس الارتداد
 موجب للخروج من المسجد وبطلان الاعتكاف وقيل لا يبطل وان عاد بيني والا فاعل
 اشبه قيل اذا اكرم امرأة على الجماع ومما عتقلان نهارا في شهر رمضان لزم
 اربع كفارات وقيل لزمه كفارتان وهو الاشبه
الاربع اذا طلق المعتكف رجعة
 خرجت الى منزله فمقتت واجبا اركان واجبا او في يومان والا نذبا
الخامس اذا باع واشترى
 قيل يبطل اعتكافه وقيل لا يثم ولا يبطل وهو الاشبه
السادس اذا
 اعتكف ثلثة متفرقة قيل يصح لان التابع لا يجب الا بالاشراط وقيل لا وهو الاصح
 وهو يعمل ثلثة اركان
الاول في المقدمات والجماع
الحج وان كان في اللغة القصد فقد صار في الشرع اسما للجموع المناسك
 المؤداة في المشاعر المخصوصة وهو فرض على كل من اجتمع فيه الشرائط لا تميز
 الرجال والنساء والخائف ولا يجب باصل الشرع الامرة واحدة ويصح السلام
 ويجب على الفور والناخير مع الشرائط كبره فوفقه وقد يجب الحج بالنذر وما في
 معناه وبلا فساد وبلا استيجار للنيابة وتكرار السبب وما خرج عن ذلك
 مستحب ويستحب لفاقد الشروط كمن عدم الزاد والرحلة اذا استكمل سواها
 شق عليه السعي او سهل وصح للملوك اذا اذن له مولاه
المقصد في الشرائط

هذا هو الصحيح
 في الاعتكاف
 وكذا ان جامع نهارا في غير رمضان ولو كان فيه لزمه كفارتان

هذا هو الصحيح
 في الاعتكاف
 وكذا ان جامع نهارا في غير رمضان ولو كان فيه لزمه كفارتان

ہوئے

شرايط وجوبها خمسة **الاول** كمال العقل فلا يجب على الصبي ولا على المجنون ولو حج
الصبي أو حج عنه أو عن المجنون لم يجز عن حجة ترسلهم ولو دخل الصبي المميز والمجنون
في الحج ندباً ثم كل واحد منهما وأدرك المشعر اجزاءه عن حجة ترسلهم على شئ قد

يصح احرام الصبي المميز وان لم يحجب عليه ويصح ان يحرم عن غير المميز وليه ندبا وكذا المحجوب
والولي هو له ولاية المال كالاب والمجدلاب والوصي وقيل للام ولاية الاحرام
بالطفل ونفقته الزائدة لزوم الولي دون الطفل الثاني الحرية فلا يبيع المملوك
ولو اذن له مولا ولو تكلفه باذنه صح حجه لكن لا يخرجه عن حجة الاسلام فان اذرك

الوقوف بالمسأله ^{باعتقاده} ولو افسد حجه ثم اعتق مضى الفاسد وعليه بطله وقضا
واجزاه عن حجة الاسلام وان اعتق بعد فوات الموقفين وجب القضاء ولم يجز

عزجج الاسلام الزاد والراحلة وما يقربان فيمفقا الى قطع المسافة
ولا يباع ثياب مهنته ولا خادمه ولا دار سكنه الحج والمراد بالزاد قد الكفاية

من القوت والمشرب ذهابا وعودا وبالراحة راحة مثله ويجب شراؤها
ولو كثر التمر مع وجوده وقيل ان زاد عن ثمن المثل لم يجب والا ولا صح ولو كان

دين وهو الفار على اقصائه وجب عليه فان منع منه وليس له سواء سقط الف
 تحس المنع يكون المديون ^{بها} الوفاء
 ااكم مع الاحتياج اليه وهو ذلك

[illegible]

فانما انعم الله علينا

هو

الحج الا ان يكون له مال بقدر ما يحتاج اليه زيادة عما استثنياه ولو كان معه قدر ما يحتاج به
فانزعت نفسه الى النكاح لم ينحرف في النكاح وان شق تركه وكان عليه الحج ولو بذل
تراد وراحلة ونفقته ولعالة وحملته ولو كان له مال لم يحل قوله له ان لا ينفق

على السفر وشرط له الزاد والراحلة او بعضه وكان يبد الباقي مع نفقه اهله وعليه
والجزاء عن الفرض اذا جازع عن نفسه ولو كان عاجزا عن العمل فمعه من ماله ما يرضه

وكان عليه السلام وجد الاستقامة **الارادة** ان لا يكون له ما يؤمن عيا له حتى يرجع فاما

كان واجدا للزاد والراحلة اوفادما ولذا الوكف الى مع عدم الاستطاعة ولا
على الولد يناله الولد في الحج الخامس امكن المسير في شغل في الصحة وتغلب السرير

والقسالة على الرحلة وسعة الوقت لقطع المسافة فلو كان مريضاً بحيث يتضرر الركوب
لم يجب ولا يسقط باعتبار المرض مع إمكان الركوب ولو منع علواً أو كان

معضوباً لا يستمك على الرحلة أو عدم المرافق مع اضطاره إليه سقط الفرض
المعضوب الضعيف سواء بلغ في الضعف أن لا يستمك على الرحلة أم لا ولا في فصوصه
وهل تجب الاستقامة مع المانع من غير ما وعد وقيل نعم وهو المروي وقيل لا فان

الحج يايبا وسمما المانع ولا قضاء وانزال وبلن وجيب عليه بيدن ولومات

1

[illegible]

نقض الحج والعمرة

الشك كونه من غير قصد
بأنه لا يفسد الحج والعمرة
بأنه لا يفسد الحج والعمرة
بأنه لا يفسد الحج والعمرة

بأنه لا يفسد الحج والعمرة
بأنه لا يفسد الحج والعمرة
بأنه لا يفسد الحج والعمرة

بأنه لا يفسد الحج والعمرة
بأنه لا يفسد الحج والعمرة
بأنه لا يفسد الحج والعمرة

بإفادات ولو حج المسلم ثم ارتد لم يعد على الأصح ولو لم يستطع فصار كذلك فحالته
وجب عليه الحج وصح منه إذا تاب ولو أحرمت مسلمات ثم ارتد ثم تاب لم تبطل حرامه
على الأصح والخالف إذا استبصر لا يعدل الحج إلا أن يخل بركن منه وهذا جرح
للكفاية من صناعة أو مال أو حرفة شرط في وجوب الحج قيل نعم لو رتبة أبي كرسج قيل لا
علام بعموم الآية وهو الأولى وإذا اجتمع لشرايط فحج شكك أو حج ماشيا أو
حج في نفقة غيره أجزاء الفرض ومن وجب عليه الحج فالمشرك أفضل من الكافر إذا
لم يضعفه ومن الضعفاء الكواشي **مسألة** إذا استقر الحج في ذمته ثم مات
فقف عن من أصل تركته فإن كان عليه دين فضاقت كبره فتمت على الدين واجرة
المثل بالحصص **مسألة** يقضو الحج من أقر بالإناء وقيل يستاجر من بلد الميت قبل
أن اتسع المال من بلد ولا فني حيث يمكن والأول أشبه **مسألة** من وجب عليه
حج الإسلام لا يحج عن غيره ولا تطوعا وكذا من وجب عليه بذرا أو فساد أو
لا يشترط وجود المحرم في النساء بل يكفي غلبته ظاهرا بالسلامة ولا يصح حجها تطوعا
الأبازن نزعها ونها في الواجب كيف كان وكذا لو كانت في عدة رجعية وفي
البابنة لها المبادرة من دون إذنه **مسألة** في شرايط ما يجب التذرع وتميز
العهد وشرايطها اثنان **مسألة** كمال العقل فلا سفقد نذر الصبي ولا المجنون

بأنه لا يفسد الحج والعمرة
بأنه لا يفسد الحج والعمرة
بأنه لا يفسد الحج والعمرة

بأنه لا يفسد الحج والعمرة
بأنه لا يفسد الحج والعمرة
بأنه لا يفسد الحج والعمرة

بعد الاستقار ولم يؤد قضي عنه ولو كان لا يتم خلقه قيل يسقط الفرض عن نفسه
ولا قيل يلزم الاستنابة والأول أشبه ولو احتاج في سفره الحركة عنيفة للإحرام
أو الفار فضعف سقط الوجوب في عامه وتوقع المكنت في المستقبل ولو مات قبل الحن
والحال هذه لم يقض عنه ويسقط فرض الحج لعدم ما يضطر اليه من الآلات كالقربة وأوعية
النزاد ولو كان ليطريقان فممنع من أحدهما سلك الآخر سواء كانت أبعد
أقرب ولو كان في الطريق عدلا لا يدفع الإبال قيل يسقط وإن قل ولو قيل بحج
القطيع المكنة كان جسيما ولو بذل بأذله وجب عليه الحج لزوال المانع نعم لو قال لا أقبل
وأدفع أنت لم يجب وطريق البحر كطريق البر فإن غلبت السلامة والاستقط
ولو أمكن الوصول بالبر والبحر فإن تبا وبقي غلبت السلامة كان بخيرا وإن اختص
أحدهما تعين ولو تبا وبقي رجحان العطب سقط الفرض ومن مات بعد الإحرام
ودخل الحرم برئت ذمته وقيل يجزئ بالإحرام والأول أظهر وإن كان قبل ذلك
قضيت عنه إن كانت مستقرة وسقطت إن لم يكن كذلك ويستقر الحج في الذمة إذا
استمكت الشرايط وأهل الكافر يحج عليه الحج ولا يصح منه فلو أحرمت ثم أسلم أعاد
للأحرام وإذا لم يتمكن من العودة إلى الميقات أحرمت موضعه ولو أحرمت بالحج وأرد
الوقوف بالمسعر لم يجزه إلا أن يستأنف أحرما ولو ضاق الوقت أحرمت ولو

بأنه لا يفسد الحج والعمرة
بأنه لا يفسد الحج والعمرة
بأنه لا يفسد الحج والعمرة

بأنه لا يفسد الحج والعمرة
بأنه لا يفسد الحج والعمرة
بأنه لا يفسد الحج والعمرة

الحرية فلا يصح نذر العبد الا باذن مولاه ولو اذن له في النذر واجب حال
المباداة ولو نهاه فكذا الحكم في ذات العبد **باب** اذانه للمح مطلقا
منعه مانع اخر حتى يدول المانع ولو تمكن من اذانه ثم ماتت قضى عنه وان منع
عارض ركضا وعقد حتى مات لم يجب قضاؤه عنه ولو نذر المح او افسد حجه
وهو مضوق قبل بجان يستتيب وهو حسن **باب** اذانه للمح فان نوى
حجة الاسلام تداخلا وان نوى غيرها لم يتداخلا وان اطلق قيدا نحل
ونوى النذر اجزا من حجة الاسلام وان نوى حجة الاسلام لم يخرى عن النذر
لا يخرى احد ما عدا الاخرى وهو الاشبه **باب** اذانه للمح ما شيا وجب
ويقوم في مواضع العبد فان ركب بقرته قضى وان ركب بعضا قيل يقضى
بمشي مواضع ركوبه وقيل بل يقضى اشيا لاخلاله بالصفة المشطه وهو
ولو عجز قيل يركب ويسوق بدنة وقيل يركب ولا يسوق وقيل ان كان مطلقا
توقع الملكة بالصفة وان كان معينا بوقت سقط فرضه لعجزه والمروى
السياق نذب **فصل** في النيابة وشرايط النيابة لثلاثة الاسلام وكما العقول
وان لا يكون عليه حج واجب فلا يصح نيابة الكافر لعجزه عن نيابة القرية ولا نيابة
المسلم الكافر ولا غل المسلم للخالف الا ان يكون ابلنايب ولا نيابة المحبون

لا نفار عقله بالمرض المانع من القصد وكذا الصبي غير المميز وحل يصح نيابة المميز
قيل لا إتصافه بما يجب رفع القلم وقيل نعم لانه قادر على الاستقلال بالحج ندبا
ولا بد من نيابة النيانة وتعيين المنوب عنه بالقصد وتصح نيابة المملوك باذن مولاه
ولا يصح نيابة من وجب عليه الحج واستقر الاعم العجز ولو مشيا وكذا لا يصح
بجده تطوعا ولو تطوع قيل يقع عن عجزه وسلام وهو حاكم ولو حج عن غيره
لم يجزى عن احدهما وان حج ان يعتز عن غيره اذ لم يجز عليه العرة وكذا المأتم
ان حج عن غيره اذ لم يجز عليه الحج ويصح نيابة من لم يستكمل الكسايط ولدا كان
صريحا ويجوز ان تجتج المرأة عن الرجل وعن المرأة ان تستقر فوات
الطريق فان احرم ودخل الحرم فقد اجزأت عن حج عنه ولو مات قبل ذلك
لم يجزى وعليه ان يعين الاجرة ما قايلا المختلف من طريق ذاهبا عايانا
الفقهاء من اجتناب الاحرام والاولا ظاهر ويجب ان باقي ما شرط عليه
منع او قران او افراد ورديا اذ امر ان الحج مفردا او قارنا فحج متمتعا
جاز لعدول الى الافضل وهذا يصح اذا كان الحج مندوبا او قصد
المستاجر الاتيان بالا فضل لاعم تعلق الفرض بالقران او الافراد ولو شرط
الحج على طريق معين لم يجز العدول ان تعلق بذلك غرض وقيل يجزى مطلقا

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page.

وإذا استوجبت الحجة لم يجز أن يجز نفسه حتى يأتي بالاولى ويمكن ان يقال بالجواز ان كان لسنة غير الاولى ولو صد قبل الاحرام ودخل الحرم استعبدت المرأة المختلف ولو ضمن الحج في المستقبل لم يلزم اجابته وقيل يلزم واذا استعبدت الاجرة لم يلزم الاقام وكذا لو فضل عن التفقه لم يرجع عليه بالفاضل ولا يجوز النيابة الطوان الواجب للحاضر الامع لغيره كالاغناء والبطن وما شابههما ويجوز توثيق ذلك نفسه ولو حله حامل طواف به لكن ان يحتسب كل منهما طوافه نفسه وتوثيق انسان بالحج عنه بعد موته برئت ذمته وكل ما يلزم النائب من كفارة نفق الى الوفاء افسد حج فراقبل وهل تعاد بالاجرة عليه بنى على القولين واذا اطلق الحجة اقصى التعجيل لم يشترط الاجل ولا يصح ان ينوب عن اثنين في عام ولو استاجر له عامه لاسبق ولو اقرض العقدان وزمان لا يتقاع بطلا واذا احصر تحلل بالبدل ولا قضاء عليه من زوجة عليه حجتان مختلفان كحجة الاسلام والذمة ومنعه عارض جازان يستاجر اجير لهما في عام واحد ويستحان يذكر الثاني فيمنع عنه باسمه الموطن وعند كل فعل من افعال الحج والعمرة وان يعيد ما يفضل منه الاجرة بعاجته وان يعيد المخالف حجة اذا استعبد وان كانت محزنية وبكره ان تنوب المرأة اذا كانت صرورة **مسألة** اذا اوصى ان الحج عنه ولم يعين الاجرة انصرف ذلك

Handwritten marginal notes in Arabic script on the right side of the right page.

Handwritten marginal notes at the bottom of the right page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page.

الواجرة المثل وتخرج من الاصل اذا كانت واجبة في الثلث اركانها وتبدأ ويستحقها الاجير العقد فان خالف ما شرط قيل كان له اجرة المثل والوجبان لا اجرة **مسألة** اذا اوصى ان الحج عنه كل بقدر معين فقصرت جمع نصيب سنتين واستوجبه سنة وكذا الوصية في كل اضيف اليه فالثالثة **مسألة** لو كان عند انسان ودعة ومات صاحبها وعليه حجة الاسلام وعرفان الوثة لا يؤدون جازان يقطع قد اجرة الحج فيستاجر به لانه خارج عن ذلك الوثة **مسألة** اذا عقد الاحرام غير المتاجر عنه ثم نقل النية الى نفسه لم يصح فاذا اكمل الحجة وقعت غير المتاجر عنه ويستحق العبرة ويظهر انها لا تجزى عن احدهما **مسألة** اذا اوصى ان الحج عنه وعين المبلغ فان كان بقدر ثلث التركة او اقل صح واجبا كان او مندوبا وان كان ازيد وكان واجبا ولم تجز الوثة كانت اجرة المثل ماضى المال والزائد الثلث وان كان ندبا حج عنه من ليله ان احتمل الثلث وان قصر حج عنه من الطريق وان قصر حج الحج حتى لا يرغب فيه اجير صرف في وجوه البر وقيل يجوز مديرا **مسألة** اذا اوصى بحج وغيره قدم الواجب فان كان لكل واجبا وقصر التركة قسمت على الجميع بالحصص **مسألة** من عليه حجة الاسلام ونذر نفق ثم مات بعد الاستعبد

Handwritten marginal notes in Arabic script on the right side of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script on the right side of the left page.

Handwritten marginal notes at the bottom of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script on the right side of the left page.

Handwritten marginal notes at the bottom of the left page.

الاجابة على سؤاله

في اربعة اركان

الذي
لا تفتنه
منه
مير
انته
جاء
وهو

اخرجت حجة الاسلام من الاصل والمندوب من الثالث ولو ضاق المال اخرج حجة الاسلام
اقتصر عليها ويستحب ان الحج عنه الذنر ونهم من سوى بيئ المندوب حجة الاسلام في
الاخراج الاصل القيمة مع قصور كركه وهو شبه وفي رواية اذا نذر ان
ان يحج حجة ومات وعليه حجة الاسلام اخرجت حجة الاسلام من الاصل والمندوب
الثالث والوجه التسوية لانها دين **المقدم ثمانية** وان لم يمتنع وان
افراد المتع قصور تان يحرم من الميقات بالعمرة المتع بها ثم يدخل مكة فيطوف
سبعاً بالبيت ويعلى ركعتيه بالمقام ثم يسعى بين الصفا والمروة سبعا ويقضي ركعتيه
احراماً للحج من مكة يوم النحر على الافضل والابتعد ما يعلم انه يدرك الوقت ثم
ياقي عرفات فيقف بها الى الغروب ثم يفيض الى المشعر فيقف به بعد طلوع الفجر
ثم يفيض الى متى فيحلق به يوم النحر ويذبح هديه ويبرج حجة العقبة ثم ان شاء الى مكة
ليوم اوله فطاف طواف الحج وسعى سعيه وطاف طواف النساء وصلى ركعتيه ثم عاد
الى منى ما خلف عليه الحجار وان شاء اقام بمنى حتى يرمي جارة التلث يوم
عشر ومثله يوم الثامن عشر ثم ينفر بعد الزوال وان اقام الى الفرات جازاً ايضاً
وعاد الى مكة للطوافين والسعي وهذا القسم فرض كان بين منزله ومكة اثني عشر ميلاً
فانما اذ شربا وبقي ثمانية ارجون ميلاً فان عدل هو لاء الى القران او الافراد

الوافر

الذي
لا تفتنه
منه
مير
انته
جاء
وهو

او الافراد في حجة الاسلام اختياراً لم يحرم مع الاضطرار
النية ووقوعه في شهر الحج وهي شوال وذو القعدة وذو الحجة وقيل عشرة من ذي
الحجة وقيل وتسعة من ذي الحجة وقيل الى طلوع الفجر من يوم النحر وضابط وقت
الانشاء ما يعلم انه يدرك المناسك وان باقى بالحج والعمرة في سنة واحدة في
ان يحرم بالحج من بطن مكة وافضلها المسجد وفضلها المقام ولو احرم بالعمرة
المتع بها في غير شهر الحج لم يحرمه المتع بها وكذا لو فعل بعضها في شهر الحج ولم يلزمه
الهدى والاحرام من الميقات مع الاختيار ولو احرم بحج المتع من غير مكة لم يحرم
ولو دخل مكة باحرامه على الاشبه ووجوب استيفائها ولو تعذر ذلك قبل خروجه
الوجه انه يستأنف حيث امكن ولو بعرفة لم يتعد ذلك وهل يقطع الدم في
الحال هذه فيه تردد ولا يجوز للمتع الخروج من مكة حتى ياتي بالحج لانه صائر طاهر
الا على وجه لا يفسد التجديد عمرة ولو جدد عمرة متع بالاخيرة ولو دخل بعرفة
الى مكة وخشي ضيق الوقت جاز له نقل النية الى الافراد وكان عليه عمرة مفردة وكذا
الحائض والنفساء اذا استعماه عندهما عن التحلل وانشاء الاحرام بالحج لضيق الوقت عن
الترتب ولو تجدد العذر وقد طافا ريعاً صحت متعتها وانت بالسعي وبقيتة
المناسك وقضت بعد طمها ما باقى من طوافها واذا صح المتع سقطت العمرة
المندوب اذا لم يجد ما يذبح

الذي
لا تفتنه
منه
مير
انته
جاء
وهو

الذي
لا تفتنه
منه
مير
انته
جاء
وهو

الذي
لا تفتنه
منه
مير
انته
جاء
وهو

الذي
لا تفتنه
منه
مير
انته
جاء
وهو

١٢٩ المفردة بالتمتع بها وصورة الافراد ان يحرم من الميقات او من حيث يسوغ له الاحرام
بالجمع ثم معنى الى عرفات فيقف بها ثم الى المشعر فقف به ثم الى منى فيقف منى اسكه
بها ثم يطوف بالبيت ويصلي ركعتيه ويسعى بين الصفا والمروة ويطوف طواف
النساء ويصلي ركعتيه وعليه عمر مفردة بعد الحج والاحلال منه ثم ياتي بها من
ادنى الحل ويجوز وقوفها في غير اشهر الحج ولو احرم بها من دون ذلك ثم خرج الى
ادنى الحل لم يحرمه الاحرام الاول وافقر الى استيفاء وهذا القسم والقران فرض
اهل مكة ومن يديه وبنيها دون اثني عشر ميلا من كل جانب وان عدل هؤلاء الى
التمتع اضطر ارجاءه وهل يجوز اختيار اقل قسم وقيل لا وهو اكثر ولو
بالجواز لم يلزمهم هدي **فصل في النية** وان يقع في اشهر الحج وان يعقد له
من ميقاته او من ذروة اهله ان كان منزله دون الميقات وافعال القارن
وشروط كالمفردة غير انه يميز عنه بسياق الهدي عند احرامه واذ لم يستحب له
اشعاره ما يسوقه من البدن بشق سنامه من الجانب الايمن ويكفي صفة يده
وان كان معه بذلك دخل فيها واشعرها ميسا وشمالا والقيل ان يعلق في قبة
المسوق فعلا صلى فيه والاستعار والقيل البدن ويخص البقر والغنم بالعيد
ولو وصل القارن او المفردة واداء الطواف جاز لكن يجزى ان التلبية عند كل طواف

نذرا

ان هذا هو ما كان عليه من قبل من ان يذبح في كل طواف واحد من هذه النعمان او في كل طواف واحد من هذه النعمان او في كل طواف واحد من هذه النعمان

لن لا يحل على قول وقيل التحليل المفرد دون السابق والحق انه لا يحل بالنيكرك الا
تجدد التلبية عقيب صلوة الطواف ويجوز للمفرد اذا دخل مكة ان يعدل الى التمتع ولا
يجوز ذلك للقارن والمكي اذا بعد من اهله وجحجه الاسلام على ميقات احرم منه حيا
ولو اقام من فرضه التمتع بمكة سنة او سنتين لم ينتقل فرضه وكان عليه الخروج الى
الميقات اذا اراد حجة الاسلام ولو لم يتكبر في ذلك خرج الخارج الحرم فان تعذر
من موضعه فان دخل في الثالثة مقيما ثم حج انتقل فرضه الى القران والافراد ولو كان له
منزلان بمكة وغيرهما بالبلاد لم يفرق بينهما عليه وان تساوى كان له الحج باي الانواع
ويكفي احدى الميقاتين والمفرد وجوبا ولا تسقط الشخصية استحبابا ولا يجوز
بين المجموعتين بنية واحدة ولا ادخال احدهما على الآخر ولا نية حجتين ولا تمتد
فعل قيل بنعقد واحدة وفيه تردد **فصل في المواقيت والاهرام** فاقسامها
واحكامها المواقيت ستة لاهل المواقيت العتيق وافضلها المسلم وبلد عمره واخرها
ذات عرق ولا اهل المدينة مسجد الشجرة وعند الفروة المحفة ولا اهل الحفة ولا اهل
العين بليلهم ولا اهل الطائف من المنازل وميقات من منزله اقرب الميقات من منزله
وكل من حج على ميقات لاهل الاحرام منه ولو حج على طريق لا يقضي الى احد المواقيت
قيل يحرم اذا غلب عليه محاذاة اقرب المواقيت الى مكة وكذا من حج في البحر والحج

فصل في المواقيت والاهرام فاقسامها واحكامها المواقيت ستة لاهل المواقيت العتيق وافضلها المسلم وبلد عمره واخرها ذات عرق ولا اهل المدينة مسجد الشجرة وعند الفروة المحفة ولا اهل الحفة ولا اهل العين بليلهم ولا اهل الطائف من المنازل وميقات من منزله اقرب الميقات من منزله وكل من حج على ميقات لاهل الاحرام منه ولو حج على طريق لا يقضي الى احد المواقيت قيل يحرم اذا غلب عليه محاذاة اقرب المواقيت الى مكة وكذا من حج في البحر والحج

هذا هو ما كان عليه من قبل من ان يذبح في كل طواف واحد من هذه النعمان او في كل طواف واحد من هذه النعمان او في كل طواف واحد من هذه النعمان

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما يجب من الحج والعمرة...

العمرة متساوية في ذلك ويجزى الصبيان في الحج فيها مسالك...
المواقيت لم تنفذ احرامها لانا في شرط ان يقع الحج في اشهره او لما اراد العمرة المفردة...
اذا احرم قبل الميقات لم ينعقد ولا يكون حرمه فيه...
مالم يجد الاحرام من راسه ولو اخرج من الميقات لما نفع ثم زال المانع عاد الى الميقات...
فان تعد جنة الاحرام حيث نزل ولو دخل مكة خرج الى الميقات فان تعد خرج...
الى خارج الحرم ولو تعد احرام مكة وكذا لو ترك الاحرام ناسيا او لم ير النكاح وكذا...
المقيم بمكة اذا كان فرضه التمتع او ما اخره عامدا لم يبع احرامه حتى يعود الى الميقات...
ولو تعد لم يبع احرامه لو نسي الاحرام ولم يذكر حتى اكل مناسكه قيل يقضى ان...
واجبا وقيل يجزى وهو المروي في افعال الحج الواجب شاعرا احرام...
والوقوف بعرفات والوقوف بالمسعر وزولموني والرمي والذبح والخلق بها او...
التقصير والطواف وكفاه والسعي وطواف النساء وكفاه وسجدة التمام...
الصدقة وصلوة ركعتين وان تحقق على باب داره وقراء فاتحة الكتاب امامه وعينه...
شماله وآية الكرسي كذلك وان يدعى بكلمات الفرج ولا يدعى لما شاعره وان يقول...
اذا جعل حله في ذلك باسم الله الرحمن الرحيم بسم الله والله اكبر فاذا استوى على...
دعا بالدعاء المأثور والظن في مقداته وكيفية واحكامه والمقدسات...

هذا هو الوجه الثالث في بيان ما يجب من الحج والعمرة...

التوفير تام كرون و سيار كرون

مع

هذا هو الوجه الرابع في بيان ما يجب من الحج والعمرة...

هذا هو الوجه الخامس في بيان ما يجب من الحج والعمرة...

وهي توفير شعرا من اول ذى القعدة اذا اراد التمتع وتاكدها لاذى الحج...
وان يظف جسده ويقتصر الخفان ويأخذ شارب من زيل الشعير حصيدا وبطيته...
مطليا بالحناء ولو كان قد اطلق احرامه لم يبع خمسة عشر يوما والفضل الاحرام...
قل ان لم يجد ماء يعم به ولو اغتسل واكلا ولو لم يجد الا بغيره كالماء في الجبل...
استحبابا ويجزى له تقديمه على الميقات اذا خاف غور الماء في ولى وجده استعماله...
وجزى الغسل في اول النهار ليومه في اول الليل لئلا يلم لم يعم ولو احرى فغسل ولو...
ثم ذكر تارك ما تركه واعاد الاحرام وان تحرم عقيب فريضة الظهر او فريضة...
ان لم يتفق صلى الاحرام ست ركعات وقله ركعتان يقرأ في الاولى الحمد وقله ايات...
فالثانية الحمد وقله هو الله احد وفيه رواية لقوى ويوقع نافلة الاحرام تعالىه ولو كان...
وقت فريضة مقدا للنافلة مالم تنطبق الحاضر **باب كيفية** فشم على واجب...
مندوب فالواجب ثلثة الاولى النية وهي ان يقصد بقله الى امر رابعه ما لم...
به من حج او عرفة او غيره من تمتع او قران او افراد وصفته من وجوب او نذر وما...
يحرم له من حجة الاسلام او غيرها ولو نوى نوعا ونطق بغيره على نية ولو اخل...
بالنية عمدا او سهوا لم يبع احرامه ولو احرى بالحج والعمرة وكان في اشهر الحج كان تخير بين...
الحج والعمرة اذا لم يتعين عليه احدهما وان كان في غير اشهر الحج تعيير للعمرة ولو قيل...

هذا هو الوجه السادس في بيان ما يجب من الحج والعمرة...

هذا هو الوجه السابع في بيان ما يجب من الحج والعمرة...

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

وذكر في نسخة لا بد من هذه الرواية والجملة بالنسبة الى النسخة الاولى من هذا الكتاب على ما ذكره في نسخة
الاجل
الناس
ان كان من احرم فخرج فاذا دخل الحرم والكلايين ويرفع صوته بالتلبية اذا اتم
المدينة اذا علت راحته الياء وان كان راحته لم يرفع صوته بالتلبية بل يرفع صوته بالتلبية
لا يشرط ان يخلع حبه وان لم يكن حبه فمرة وان يحرم في الثياب القطن وافضل
اليمن فاذا احرم بالحج فركعتين رفع صوته بالتلبية اذا اشراف على الاطعم وبلغ ذلك
الحرام وهي محرمات ومكرهات والمحرمات عشرة من شيائ صيد البر اصطيد او
اكلا ولو صاده محل واشارة ودلالة واغلاقا وذبحا ولو ذبحه كان ميتة حراما
المحل والمحرم وكذا يحرم فرجه وبقيته والجراد في معنى الصيد البري ولا يحرم صيد البحر
البحر ما يبيض ويقع في الماء والنساء وطيا وعقد النفس وغيره وشهادة على العقد
اقامة ولو تعلقها بمحل ولا بأس بعد الاحلال وقبله ونظر الشهوة وكذا الاستبراء
اذ اختلف الزمان في العقد فادعى احداهما وقوعه في الاحرام وانكر الآخر فالقول قول
الاحلال ترجحه بجانب الصحة لكن اذا كان المنكر المرأة كان لها نصف المهر لغيره وانما
الوطي ولو كان قبلها المهر كان حلالا اذا اذله في حال احرامه فوقع في الاحرام
احلال الموكد بطلان وان كان بعد صوم ويجوز مراجعة المطلقة الرجعية وشراؤها
الاحرام والطيب العموم ما خلا خلق الكعبة ولو في لطعام ولو اضطر الى الاكل
او لمس الطيب قبض على افه وقيل فاما حرم المسك والعنبر والزعفران والعود

والذكر

موقوف على من يملكها من اهل البيت ولا يجوز بيعها ولا هبتها ولا ائتمارها ولا يملكها الا من يملكها

الرجل
الناس
ان كان من احرم فخرج فاذا دخل الحرم والكلايين ويرفع صوته بالتلبية اذا اتم
المدينة اذا علت راحته الياء وان كان راحته لم يرفع صوته بالتلبية بل يرفع صوته بالتلبية
لا يشرط ان يخلع حبه وان لم يكن حبه فمرة وان يحرم في الثياب القطن وافضل
اليمن فاذا احرم بالحج فركعتين رفع صوته بالتلبية اذا اشراف على الاطعم وبلغ ذلك
الحرام وهي محرمات ومكرهات والمحرمات عشرة من شيائ صيد البر اصطيد او
اكلا ولو صاده محل واشارة ودلالة واغلاقا وذبحا ولو ذبحه كان ميتة حراما
المحل والمحرم وكذا يحرم فرجه وبقيته والجراد في معنى الصيد البري ولا يحرم صيد البحر
البحر ما يبيض ويقع في الماء والنساء وطيا وعقد النفس وغيره وشهادة على العقد
اقامة ولو تعلقها بمحل ولا بأس بعد الاحلال وقبله ونظر الشهوة وكذا الاستبراء
اذ اختلف الزمان في العقد فادعى احداهما وقوعه في الاحرام وانكر الآخر فالقول قول
الاحلال ترجحه بجانب الصحة لكن اذا كان المنكر المرأة كان لها نصف المهر لغيره وانما
الوطي ولو كان قبلها المهر كان حلالا اذا اذله في حال احرامه فوقع في الاحرام
احلال الموكد بطلان وان كان بعد صوم ويجوز مراجعة المطلقة الرجعية وشراؤها
الاحرام والطيب العموم ما خلا خلق الكعبة ولو في لطعام ولو اضطر الى الاكل
او لمس الطيب قبض على افه وقيل فاما حرم المسك والعنبر والزعفران والعود

والذكر

موقوف على من يملكها من اهل البيت ولا يجوز بيعها ولا هبتها ولا ائتمارها ولا يملكها الا من يملكها

الاخر من الامور لان كان قلبي مستاندا في التوفيق بين ما فيه كماله وفسده حاصلا في هذا المراء
وتبين كونه كونه في كل من كونه احاد

الحق بالاداء الشديدي من
في كل من كونه احاد

١٣٧

ويحظر قطع شجر الفواكه الا بغير الضرر وعود المحال على رايه وتيسير المحرم لو كان
وليس كسلاح لغير الضرر وقيل كونه وهو شجر
المصنوع بالسواد او بالعصف وشبهه وتلك في السواد والشمع على ما في الشارح
وان كانت طاهرة وليس الشارب المغلي واستعمال الخلال في هذه المرأة ولو قبل الحرام
اذا فانه في القابل للمرأة على تركه وحول الحرام وتلك الحنفية وتلك الحنفية
واستعمالها في كل من دخل مكة وجبان يكون محرم الا ان يكون حوله
بعد احوال قبل مني شهر او يترك كالحطاط والحشاش وقيل من دخلها احوال ان
مخللا كادخله صلى الله عليه واله وسلم عام الفتح وعليه المغفر واحرام مكة كاحرام
الرجل الا في الاستثناء ولو حضرت الميقات جاز لها ان تحرم ولو كانت حايضا لا
صلوة الاحرام ولو تركت الاحرام طاعة الله لا يجوز رجوع الى الميقات وانما لا يحرم

في كل من كونه احاد

في كل من كونه احاد

ولو منها ما من امر من موضعها ولو دخلت مكة خرجت الى ادنى الجبل ولو منها
ما من امر من مكة والنظر في مقدمته وكيفته ولو احمته واحكامه
فيستحب للمنع ان يخرج الى عرفات يوم التروية بعد ان يصل الظهر الى المصطل
كالشيخ الحنفية في خشى الزحام وان يمشي الى منى ويبيت بها ليلة الطلوع الفجر في يوم
عرفة لكن لا يجوز وادي محرم بعد طلوع الشمس ويكره الخروج قبل الفجر الا بضرورة

في كل من كونه احاد

في كل من كونه احاد

في كل من كونه احاد

في كل من كونه احاد

١٣٨

كالمرض والخائف والهام يستحب له الإقامة بها المطلع الشمس ويستحب الدعاء بالسوا
عند الخروج وان يغتسل للوقوف **الكلمة** فشمل على واجب وذنب فالواجب
والكون بها الى الغروب فلو وقف بمكة او غيره او توبة او ذي الحضانة او غيرها
لم يجز له ولو افاض قبل الغروب جاز له ان يسيما فلا شيء عليه وان كان على ما جاز له

فان لم يقدر صام ثمانية عشر يوما ولو عاد قبل الغروب لم يلزمه **فنايل**
الوقوف بعرفات من تركه عما افلا حرج له من تركه ناسيا تاركه ما كان وقفا
ولو فاته الوقوف بعرفات اجتمع بالوقوف بالمشرع وقت الاختيار لم يفسد زوال
الوقوف بعرفات من تركه عما افلا حرج له من تركه ناسيا تاركه ما كان وقفا
ولو فاته الوقوف بعرفات اجتمع بالوقوف بالمشرع وقت الاختيار لم يفسد زوال

لو نسي الوقوف بعرفات ولم يذكر الا بعد الوقوف بالمشرع قبل طلوع الشمس اذا
وقف بعرفات قبل الغروب ولم يتفق له ادراك الشعر الى قبل الزوال صح حجه اذا لم يتفق
لا الوقوف بعرفات فها في تقليدنا لم يدرك الشعر حتى تطلع الشمس فقد فاته الحج
ولو قبل الزوال وحسن الوقوف في مسيرة الجبل السفع والدعاء الملتزم
عنا هل يبت على المسلم او غيره من ادعية وان يدعو لنفسه ولوالديه ولغيره وان

في كل من كونه احاد

في كل من كونه احاد

في كل من كونه احاد

المزلة في الميم وسكون الراء الميم وفيه الدال كسر اللام

المزلة في الميم وسكون الراء الميم وفيه الدال كسر اللام
من ذلك تنزل التوم وازدلتها الى تدمر والصدوق والصدوق
معه من جازع الى عبد الله عليه السلام فانها كانت من ذلك
ومعه من ان جبريل انتهى الى الموقف ووقا به فتركت
الشمس ثم فاض فقال يا ابراهيم ازل ذلك المشعر
احرام فمست فزل ذلك وكنى جبريل ابراهيم
الميم لا ادم جمع فيها بين الصلوة على النبي
والعق رز ذلك ايضا على اسم ربي

انما لا ينفرد ان كسر الراء الى الجوز في بعض النسخ
الموضع المذكور في بعض النسخ

١٣٤

ان يضرب خيالة بنبذة وان يقف على السهل وان ينجح رحله ويبدل الحلال ويوقف
ان يدعو قائما ويكره الوقوف في على الجبل والكلما وقاعد المشعر
النظر في مقدمته وكيفيته **الاستحباب** في سيرة المشعر وان يقف
اذ بلغ الكتيب المحرم عن غير الطريق اللهم احرم بوقفي وزد في علمي وسلم لي وتو
تقبل مناسكي وان يؤخر المغرب والعشاء الى المزلة ولو صار الى مع الليل و
ان منع مانع صلى الطريق وان يجمع بين المغرب والعشاء باذان واحد و
اقامته عن يوافل بينهما ويؤخر زواجر المغرب الى بعد العشاء **فانما**
النية والوقوف بالمشعر وحده ما بين المانئ في الحياض الى وادي محسر ولا يقف
المشعر ويجمع مع الحرام الارتفاع الى الجبل ولو نوى الوقوف ثم نام او جنب او غنى
مخ وقف وقيل لا وهو الاشبه وان يكون الوقوف بعد طلوع الفجر فلو افاض
عامدا بعد ان كان بليلا ولو قليلا لم يبطل حجرا اذا كان وقف بعرفات من
بشاة ويجوز الافاضة قبل الفجر لانه في خياض عرفته من غير جريان ولو افاض
ناسيا لم يكن عليه شيء ويستحب الوقوف بعد ان يصلي الفجر وان يدعو بلباء الميم
او ما يتختم الحمد والثناء عليه والصلوة على النبي وآله عليهم السلام وان يطأ الصفر
لشعر رحله وقيل يستحب الصعود على فرخ وذكر الله تعالى عليه

ان يضرب خيالة بنبذة وان يقف على السهل وان ينجح رحله ويبدل الحلال ويوقف
ان يدعو قائما ويكره الوقوف في على الجبل والكلما وقاعد المشعر
النظر في مقدمته وكيفيته **الاستحباب** في سيرة المشعر وان يقف
اذ بلغ الكتيب المحرم عن غير الطريق اللهم احرم بوقفي وزد في علمي وسلم لي وتو
تقبل مناسكي وان يؤخر المغرب والعشاء الى المزلة ولو صار الى مع الليل و
ان منع مانع صلى الطريق وان يجمع بين المغرب والعشاء باذان واحد و
اقامته عن يوافل بينهما ويؤخر زواجر المغرب الى بعد العشاء **فانما**
النية والوقوف بالمشعر وحده ما بين المانئ في الحياض الى وادي محسر ولا يقف
المشعر ويجمع مع الحرام الارتفاع الى الجبل ولو نوى الوقوف ثم نام او جنب او غنى
مخ وقف وقيل لا وهو الاشبه وان يكون الوقوف بعد طلوع الفجر فلو افاض
عامدا بعد ان كان بليلا ولو قليلا لم يبطل حجرا اذا كان وقف بعرفات من
بشاة ويجوز الافاضة قبل الفجر لانه في خياض عرفته من غير جريان ولو افاض
ناسيا لم يكن عليه شيء ويستحب الوقوف بعد ان يصلي الفجر وان يدعو بلباء الميم
او ما يتختم الحمد والثناء عليه والصلوة على النبي وآله عليهم السلام وان يطأ الصفر
لشعر رحله وقيل يستحب الصعود على فرخ وذكر الله تعالى عليه

١٣٥

وقت الوقوف بالمشعر ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس وللضطر الى ذلك الشمس **فانما**
يقف بالمشعر ليلا ولا بعد الفجر عامدا بطل حجته ولو ترك ذلك ناسيا لم يبطل ان كان
وقف بعرفة ولو تركها جميعا بطل حجرا او ناسيا **فانما** من لم يقف بعرفات
وادرك المشعر قبل طلوع الشمس صح حجته ولو فاتته بطل ولو وقف بعرفات مجاز
له تدارك المشعر الى قبل الزوال **فانما** عرفاته الحج تحلل بعرفة مقدرة **فانما**
ان كان واجبا على الصفة التي وجبت معها او قرأها او افراد **فانما** عرفاته الحج
سقطت عنه افعاله ويستحب له الاقامة بمنى الى انقضاء ايام التشريق ثم ياتي
بافعال العمرة التي يتحلل بها **فانما** اذا ورد المشعر استحب له القاط الحاصنة
سبعون حصاة ولو اخذ من غير جانك كسر من الحرم عبد المسجد الحرام والحج
يجب فيه شرط ثلثة ان يكون ما يميح حجرا او من الحرم او بكاسرا ويستحب ان
يكون برشا خوة بقدر الامة لخلقة شقطة ملقطة ويكره ان يكون ضلبي او
مكسرة ويستحب من عد الامام الافاضة قبل طلوع الشمس بقليل ولكن لا يجوز
وادي محسر الا بعد طلوعها والامام ساخر حتى تطلع والسعي بوادي محسر هو
نقول اللهم سلم عهدي واقل ثوبتي واجب دعوتي واخلفني فبين تركت بعد
ولو ترك السعي فيه حج شعبي استحبنا **فانما** في نزول منى وما بها للمناسك

انما لا ينفرد ان كسر الراء الى الجوز في بعض النسخ
الموضع المذكور في بعض النسخ

انما لا ينفرد ان كسر الراء الى الجوز في بعض النسخ
الموضع المذكور في بعض النسخ

انما لا ينفرد ان كسر الراء الى الجوز في بعض النسخ
الموضع المذكور في بعض النسخ

فأذا جئنا من استقبال الله بالمسوم وناسك به يوم الخلق من جملة العقبه
 ثم الملقن أما الأول فالواجب فيه النية والعدد وهي سبع وألفها ما يسمى بها وأصلها
 بها بفعله فلو وقعت على شيء واحد من الخلق جاز ولو قصر في شيء من غيره
 حيوانا وإنسانا لم يجز وكذا لو شئك فلم يعلم وصلى الجمعة أم لا ولو طرأ على الجمعة
 من غير يوم الجمعة والسجدة في ستة الطهارة والدعاء عند أذان الرمي وإن كان
 بينه وبين الجمعة عشرة أضع الخطة عشرة فلهما وإن يرميها خذفا والدعاء مع صلاة
 وإن يكون ماشيا ولو رمي ما كان في حمة العقبة يستقبلها ويستدير القبل في
 غيرها يستقبلها ويستقبل القبل **والله** وهو الذبح في شمل كل طرف في
 الهدى وهو واجب المقنع ولا يجزئ غيره سواء كان مفترضا أو متفلا ولو وقع
 الملكي وخيل عليه الهدى ولو كان المتع ملوكا بادن مولاه كان مولاه بالخيار
 أن يهدي عنه وإن ياقه بالصوم ولو أدرك المملوك أحدا الموقف معقلا لزمه الهدى
 مع القعدة ومع القعدة الصوم والنية شرط في الذبح ويجوز أن يتكلمها عنه الذابح
 ويجزئ من يميني ولا يجزئ واحدة الواجب الآخر واحد ويجزئ مع الضرورة
 خمسة وعز سبعة إذا كانوا أهل خوان واحد والاول أشبه ويجزئ ذلك في
 الذبي ولا يجزئ مع ثياب التخلية الهدى بل يقتصر على الصوم ولو وصل الهدى
 والهدى السور

فمنه

هذا هو الذبح الذي هو واجب على كل مسلم بالغ عاقل حر في كل يوم من أيامه
 من غير أن يكون له عذر من مرض أو سفر أو غيره من الأعذار
 وهو الذبح الذي هو واجب على كل مسلم بالغ عاقل حر في كل يوم من أيامه
 من غير أن يكون له عذر من مرض أو سفر أو غيره من الأعذار

فلجبه غير صاحب لم يجز عنه ولا يجوز لأحد شيء مما يجبه عن من بل جازح إلى الضم
 بما ويجزئ يوم النحر مقدما على الخلق ولو أخره أثم واجزا وكذا لو جبه وكذا
 لو جبه في بقية ذي الحجة جاز **قوله** في صفاته والواجبات ثلثة **والله** الجنب
 أن يكون من النعم الأبل والبقر والغنم **قوله** السن فلا يجزئ الأبل إلا التي وهو الذي
 له خسر ودخل في الساحة في البقر والمغنم الستة ودخل في الثانية ويجزئ فيضان
 الجنب الستة **قوله** أن يكون تاما فلا يجزئ العوراء ولا العجاء البين من جملها ولا
 التي لكسر فيها الداخل ولا المقطوعة الأذن ولا الحصى الفحول ولا المزولون
 التي ليس على كليتها شحم ولو اشتراها على أنها من ولا فخرجت كذلك لم يجز ولو جرت
 سميحة اجزائه ولو اشتراها على أنها سميحة فخرجت من ذلته ولو اشتراها على
 أنها تامة فانت ناقصة لم يجز **قوله** أن يكون سميحة منقطع سواد وترك في
 وتسمى مثله أي يكون لها ظلمة في فيه وقيل أن يكون هذه المواضع منها
 سودا وأن يكون ما عرقه وأفضل الهدى الكبد ولبقر الإناث في الضان و
 لغز الذكر أن وإن تجزئ الأمانة وقيل يبطئ بالخف والركبة ويطعها
 من الجانب الأيمن وأن يدعو لله تعالى عند الذبح ويترك يده مع يد الذابح وأفضل من
 أن يتولى الذبح إذا احسن وسبحان نعمة الله تعالى كل ثلثة وتصدق ثلثة وميك

الحكمة في العادة ولو كان الهدى كالفداء في حاله لم يكن الهدى سبباً في من حيث اذ كان في احكامه في سبب وان يكون المراد منها بيان حكم الهدى المعين
الحكمة في العادة ولو كان الهدى كالفداء في حاله لم يكن الهدى سبباً في من حيث اذ كان في احكامه في سبب وان يكون المراد منها بيان حكم الهدى المعين
الحكمة في العادة ولو كان الهدى كالفداء في حاله لم يكن الهدى سبباً في من حيث اذ كان في احكامه في سبب وان يكون المراد منها بيان حكم الهدى المعين

١٤٣ وقيل يجب الاكل منه وهو الاظهر ويكره التحية بالجاموس والبشر والموجود

في البك ومن فقد الهدى ووجدته تحليه عند شتره طول ذي الحجة وقيل
فرضه الى الصوم وسوا الاشبه واذا فقد ما صام عشرة ايام ثلثة في الحج متتابعات
يوم اقبل الترويه ويوم الترويه وعرفة ولو لم يتفق اقصى الترويه وعرفة ثم صام الكسب
بعد النحر ولو فات يوم الترويه اخره الى بعد النحر ويجوز تقديمها من اول ذي الحجة
بعد ان تلبس بالمتعة ويجوز صومها طول ذي الحجة ولو صام يومين وافط ثلث
لم يجز واستأنف الا ان يكون ذلك هو العيد فاني بالثالث بعد النحر ولا يصح صوم
الثلثة الا في الحج بعد التلبس بالمتعة والخرج ذو الحجة ولم ينعما تعين الهدى
ولو صامها ثم وجد الهدى ولو قبل التلبس بالسبعة لم يجز عليه الهدى وان كان عليه
المضي على الصوم ولو رجع الى الهدى كان افضل وصوم السبعة بعد وصوله الى اهله
ولا يشترط فيها الموالاة على الاصح فان قام بك انظر قدر وصوله الى اهله ما لم يزد على
شهر ولو مات من وجبت الصوم ولم يصم وجبان يصوم عنه واني للثلاث دون
السبعة وقيل وجوب فضا الحج وهو الاشبه من وجب عليه بدنة في ذكرك او كفارة
ولم يجز ان عليه سبع شياه ولو تعين الهدى فمات من وجب عليه اخره اصل ثلثة
لا يخرج هدي القران عن ملك سابقه وله ابداله

القرينة

١٤٤

التعريف فيه وان اشعره او قلده لكن متى ساقه فلا يذبح فخره بمنى ان كان الحرام الحج و
ان كان للعمق فبقضاء الكعبة بالحزقة ولو هلك لم يجز اقامته بدله لانه لم يذبح
لو كان مضموناً كالنكاحات وجب اقامته بدله ولو عجز هلك سبباً عن الوصول
جاء ان يخرج ويذبح ويعلم بما يدل على انه هدى ولو اصابه كسر حان بعده والافضل
ان يتصدق بثمنه او قيم بدله ولا تعين هدي سبباً للصدقة الا بالبدل ولو عجز
من غير تقييد لم يصح ولو وصل فذبح الواجد عن صاحبه اجزاء عنه ولو صاع فاقام
بدله ثم وجد الاول فذبحه ولم يجز ذبح الاخير ولو ذبح الاخير في الاول ذبح الاول
منذ وراوى من كرم الهدى لم يضره وترب لبدله ما لم يضر بولده وكل هدي
كالنكاحات لا يجز ان يعطى لغيره من اشياء ولا اخذ شي من حله ولا اكل شي
منها فان اكل تصدق بثمنه ما اكل ومن نذر ان يخرج بدنة فان عين موضعها وجب
وان اطلق تحرها بكه وميتحان اكل من هدي السياق وان يذبح ثلثة ويتصدق
ثلثة هدي التسع وكذا الماشية **ما** من ذبح الاضحية وقتها بمنى اربعة ايام او لها
يوم اخر وفي المصاثل ولها باس اذ خالجهما ويكون ان يخرج من منى ولا باس بالخروج
ما يفيحه غيره ويجزى الهدى لو جازع الاضحية والحج بها افضل ومن لم يجد الاضحية
تصدق بثمنها فان اختلفت اثنانها سبباً على الاوسط والادون وتصدق بثلث الحج

الحكمة في العادة ولو كان الهدى كالفداء في حاله لم يكن الهدى سبباً في من حيث اذ كان في احكامه في سبب وان يكون المراد منها بيان حكم الهدى المعين
الحكمة في العادة ولو كان الهدى كالفداء في حاله لم يكن الهدى سبباً في من حيث اذ كان في احكامه في سبب وان يكون المراد منها بيان حكم الهدى المعين
الحكمة في العادة ولو كان الهدى كالفداء في حاله لم يكن الهدى سبباً في من حيث اذ كان في احكامه في سبب وان يكون المراد منها بيان حكم الهدى المعين

الحكمة في العادة ولو كان الهدى كالفداء في حاله لم يكن الهدى سبباً في من حيث اذ كان في احكامه في سبب وان يكون المراد منها بيان حكم الهدى المعين
الحكمة في العادة ولو كان الهدى كالفداء في حاله لم يكن الهدى سبباً في من حيث اذ كان في احكامه في سبب وان يكون المراد منها بيان حكم الهدى المعين
الحكمة في العادة ولو كان الهدى كالفداء في حاله لم يكن الهدى سبباً في من حيث اذ كان في احكامه في سبب وان يكون المراد منها بيان حكم الهدى المعين

وإذا كان يكون التحية بأشهر ويكره ما يربيه ويكره أن يأخذ شيئا من حلقه الاضاحي
 وان يعطى الجزاء والفضل ان يتصدق بها **فإذا فرغ**
 الذبح فهو مخير ان شاء خلق وان شاء قصر الخلق افضل وتأكد الصلوة في كل وقت
 شعوه وقيل لا يجزئ الا المطلق والاول اظهر وليس على النساء حلق وتعين فحلقه بقصير
 ويجزئ من منى ولو مثل الاغلة ويجب تقديم القصير على زيارة البيت لطواف الحج
 السعي فلو قدم ذلك على القصير عدا جرة بشاة ولو كان ناسيا لم يكن عليه شيء
 عليه اعادة الطواف على الاظهر ويجوز ان يحلحلي فلو حلحلي فلو حلحلي فان
 يتم حلق او قصر مكانه ويبحث بشعره ليدفن بها ولو لم يملكه لم يكن عليه شيء
 ليس على المرأة شيء من اجزاء امرار الموي على وترتيب هذه المناسك واجب يوم النحر
 ثم الذبح ثم الحلق فلو قدم بعض على بعض اثم ولا اعادة **فإذا فرغ**
 التحلل ثلثة **فإذا فرغ** عقيب الحلق او القصير حلحلي فلو حلحلي لا الطيب والنساء والصيد

اذا طاف طواف الزيارة حلحلي الطيب **فإذا طاف** طواف النساء حلحلي النساء
 ويكره لبس الخيط حتى يعرج من طواف الزيارة وكذا يكره الطيب حتى يعرج طواف
 النساء **فإذا طاف** اذا اقضى مناسكه يوم الغرة افضل المصطفى الى مكة للطواف والسعي ليعي
 فان اخره من غده وتأكد ذلك في حق المتبع فان اخره اثم ويجزئ طوافه وسعيه و

فإذا طاف طواف الزيارة حلحلي الطيب
 وإذا طاف طواف النساء حلحلي النساء
 وإذا طاف طواف النساء حلحلي النساء
 وإذا طاف طواف النساء حلحلي النساء

فإذا طاف طواف الزيارة حلحلي الطيب
 وإذا طاف طواف النساء حلحلي النساء
 وإذا طاف طواف النساء حلحلي النساء
 وإذا طاف طواف النساء حلحلي النساء

ويجوز للقارن والمفرد تأخير الطواف الى ما يشاء على كراهية **فإذا طاف** الافضل من مضى الى مكة
 للطواف والسعي لغسل وتقليم الاظفار واخذ الشارب والدعاء اذا وقف على باب
 المسجد **فإذا طاف** في الطواف وفيه ثلثة مقاصد **فإذا طاف** في المقدمات وهي واجبة و
 مندوبة فالواجبات الطهارة وانزاله الجاسة عن الفرج والبيت وان يكون مخفيا ولا
 يعترض المرأة والمندوبات ثمانية لغسل لدخول مكة فلو حصل غدر اغتسل بعد دخوله ولا
 ان يغتسل من غير ميمنه او من غير ولا في موضع من مكة ولا في موضع من مكة ولا في موضع من مكة
 وان يكون حافيا على سكة وقار وغسل لدخول مكة الحرام ويدخل من باب
 بعد ان يقف عندها ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بالأمور **فإذا طاف** في كيفية
 الطواف وهو شتم على واجب ونائب فالواجب سبع سنن والبداء باليمين واليمين
 يطوف على يساره وان يدخل الحجر في طوافه وان يكمل سبعا وان يكون بين البيت والمقام
 ولو مشى على سائر البيت او خارج الحجر لم يجزئ من ركعتي الطواف وما واجبا
 في الطواف الواجب ولو نسي ما وجب عليه الرجوع ولو سبق قضاءها ما حيث ذكر ولو لم
 قضاها الوحي **فإذا طاف** الزيادة على سبع في الطواف الواجب محظورة على الرجال
 وفي النافلة كراهية **فإذا طاف** الطهارة شرط في الواجب دون النافلة حتى امره بخلافها
 المندوب مع عدم الطهارة وان كانت الطهارة افضل **فإذا طاف** يجزئ ان يصلي ركعتين

فإذا طاف طواف الزيارة حلحلي الطيب
 وإذا طاف طواف النساء حلحلي النساء
 وإذا طاف طواف النساء حلحلي النساء
 وإذا طاف طواف النساء حلحلي النساء

فإذا طاف طواف الزيارة حلحلي الطيب
 وإذا طاف طواف النساء حلحلي النساء
 وإذا طاف طواف النساء حلحلي النساء
 وإذا طاف طواف النساء حلحلي النساء

فإذا طاف طواف الزيارة حلحلي الطيب
 وإذا طاف طواف النساء حلحلي النساء
 وإذا طاف طواف النساء حلحلي النساء
 وإذا طاف طواف النساء حلحلي النساء

هذا هو الطواف في البيت المعمور...
هذا هو الطواف في البيت المعمور...
هذا هو الطواف في البيت المعمور...

الطواف في المقام حيث هو الآن ولا يجوز فيه ان يسجد حرام صلى وراءه او الحائض
من طواف في ثوب يمس مع العلم بان طوافه فان لم يعلم ثم علم في انشا طوافه ان الله

ونعم ولوم يعلم حتى فرغ كان طوافه ماضيا يجوز ان يصلي ركعة الطواف الفرضية
ولو في الاوقات التي ذكره لابتداء النوافل من نقص طوافه فان جاز لنصف

رجع قائم ولو عاد الى اهلته من يطوف عنه وان كان دون ذلك استأنف وكذا
تعلق طواف الفريضة لدخول البيت والسعي في حجة وكذا لو مضى انشا طوافه وتو

مرضه بحيث لا يمكن ان يطاف به طيف عنه وكذا لو احدث في طواف الفريضة ولو دخل
في السعي فذكر انه لم يتم طوافه مرجع قائم طوافه ان كان تجاوز النصف ثم تم السعي والركعة

خمس عشرة الوقوف عند الحج وحدها والشا عليه والصلو على النبي وآله عليه السلام
ودفع ليدب بالدعاء واستلام الحجر الاصغر وتقبيله فان لم يقم فيه ولو كان مشغولا

استلم بموضع القطع ولو لم يكن له يد اقصر الاشارة وان عقول اديتها وميتا في
تعاقدته ليشهد في المرافاة اللهم تصديقا بك الى آخر الدعاء وان يكون في طوافه

داعبا ذكر الله سبحانه على سبيلته وقار مقتصد في شيه وقيل بل ثلثا ويمشي رجعا
وان يقول اللهم اني اسالك باسمك الذي يمشي على ظل الماء الى آخر الدعاء وان

هذا هو الطواف في البيت المعمور...
هذا هو الطواف في البيت المعمور...
هذا هو الطواف في البيت المعمور...

هذا هو الطواف في البيت المعمور...
هذا هو الطواف في البيت المعمور...
هذا هو الطواف في البيت المعمور...

بالدعاء المأثور ولو جاوز المستحرام رجع وان يلتمز الاركان وكذا الذي في الحجر والركن
وسحب به طواف ثلثه وستين طوافا فان لم يتمكن فثلثه وستين بشوطا ويجوز ان ينادي

بالطواف الاخير وسقط الركعة بهذا الاعتبار وان يقرأ في ركعتي الطواف في
الاولى مع الحمد لله وحده وفي الثانية مع قل يا ايها الكافرون ومن زاد على السبعة

سواء اكملها سبعين وصلى الفريضة او لا وركعتي الطواف بعد الفراج في السعي وان
يتداني بالبيت ويكره الكلام في الطواف بغير الدعاء والقراءة **مسألة** في احكام الطواف

وفيها ثمانية مسائل **مسألة** الطواف مركز من تركه عامدا بطل حجه من تركه ناسيا
فجاءه ولو بعد المناكب ولو قدر العود استأنف فيه في شك في عده بعد انصرف

لم يلتفت وان كان في انشائه وكان شكا في الزيادة فطهر ولا شيء عليه وان كان في
النقصان استأنف في الفريضة وفي الاقل في النافلة **مسألة** من زاد على سبع ناسيا

وذكر قبل بوجه الركن قطع ولا شيء عليه **مسألة** من طاف وذكر انه لم يستطع اعادة
الفريضة دون النافلة ويجوز الطواف الواجب واجبا والذنب بدبا **مسألة** خشي

طواف الزيادة حتى رجع الى اهلته واقع قبل عليه بدنة والرجوع الى مكة للطواف قبل
لا كفارة عليه وهو الاصح ويجعل القول الاول على من واقع بعد الذكر ولو نسي طواف

هذا هو الطواف في البيت المعمور...
هذا هو الطواف في البيت المعمور...
هذا هو الطواف في البيت المعمور...

هذا هو الطواف في البيت المعمور...
هذا هو الطواف في البيت المعمور...
هذا هو الطواف في البيت المعمور...

هذا هو الطواف في البيت المعمور...
هذا هو الطواف في البيت المعمور...
هذا هو الطواف في البيت المعمور...

في تأخير السعي الى الغنم لا يجوز مع القدح...
توقف بالمؤمنين ويتقضى مناسك يوم النحر ولا يجوز التجهيل الا للمريض والمرأة التي...

في تأخير السعي الى الغنم لا يجوز مع القدح...
توقف بالمؤمنين ويتقضى مناسك يوم النحر ولا يجوز التجهيل الا للمريض والمرأة التي...
للعين والشخ العاجز ويجوز تقديم القارن والمفرد على كراهية...
تقديم طواف النساء على السعي لمقتضى ولا غيره اختيارا ويجوز مع الضرورة والمخ...
خل الحصى... من قدم طواف النساء على السعي ساهيا اجزاء ولو كان عامدا...
لم يجز... لا يجوز الطواف وعلى الطائف برطنة منهم من خفف ذلك...
بطواف العرة نظر الى تحريم تغطية الرأس... من نذر ان يطوف على اربع قبل...
يجز عليه طوافان وقيل لا يفقد النذر وما قبله بول اذا كان النذر احرارة اقتصارا...
مودة النقل... باسان بعد الرجل على غيره في تعداد الطواف لانها...
ولو شكا جميعا غولا على الاحكام المتقدمة... طواف النساء واجبة...
العمة المفردة دون التمتع بها وهو لازم للرجال والنساء والمهيبان والمحيبان...
... ومقدمة عشرة كلما مندوبة الطهارة واستلام الحجر والشرب من زمزم...
الصبي الجسد ماؤها من اللؤلؤ مقابل الحجر وان خرج من الداء ما حاذى الحجر وان يصعد...
الصفا وسبق الركن العراقي ويجزئ على وثني عليه وان يطيل الوقوف على الصفا...
يكبر الله تعالى سبعاً ويمسك سبعاً ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد...

في تأخير السعي الى الغنم لا يجوز مع القدح...
توقف بالمؤمنين ويتقضى مناسك يوم النحر ولا يجوز التجهيل الا للمريض والمرأة التي...
للعين والشخ العاجز ويجوز تقديم القارن والمفرد على كراهية...
تقديم طواف النساء على السعي لمقتضى ولا غيره اختيارا ويجوز مع الضرورة والمخ...
خل الحصى... من قدم طواف النساء على السعي ساهيا اجزاء ولو كان عامدا...
لم يجز... لا يجوز الطواف وعلى الطائف برطنة منهم من خفف ذلك...
بطواف العرة نظر الى تحريم تغطية الرأس... من نذر ان يطوف على اربع قبل...
يجز عليه طوافان وقيل لا يفقد النذر وما قبله بول اذا كان النذر احرارة اقتصارا...
مودة النقل... باسان بعد الرجل على غيره في تعداد الطواف لانها...
ولو شكا جميعا غولا على الاحكام المتقدمة... طواف النساء واجبة...
العمة المفردة دون التمتع بها وهو لازم للرجال والنساء والمهيبان والمحيبان...
... ومقدمة عشرة كلما مندوبة الطهارة واستلام الحجر والشرب من زمزم...
الصبي الجسد ماؤها من اللؤلؤ مقابل الحجر وان خرج من الداء ما حاذى الحجر وان يصعد...
الصفا وسبق الركن العراقي ويجزئ على وثني عليه وان يطيل الوقوف على الصفا...
يكبر الله تعالى سبعاً ويمسك سبعاً ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد...

السعي

في تأخير السعي الى الغنم لا يجوز مع القدح...
توقف بالمؤمنين ويتقضى مناسك يوم النحر ولا يجوز التجهيل الا للمريض والمرأة التي...

في تأخير السعي الى الغنم لا يجوز مع القدح...
توقف بالمؤمنين ويتقضى مناسك يوم النحر ولا يجوز التجهيل الا للمريض والمرأة التي...
للعين والشخ العاجز ويجوز تقديم القارن والمفرد على كراهية...
تقديم طواف النساء على السعي لمقتضى ولا غيره اختيارا ويجوز مع الضرورة والمخ...
خل الحصى... من قدم طواف النساء على السعي ساهيا اجزاء ولو كان عامدا...
لم يجز... لا يجوز الطواف وعلى الطائف برطنة منهم من خفف ذلك...
بطواف العرة نظر الى تحريم تغطية الرأس... من نذر ان يطوف على اربع قبل...
يجز عليه طوافان وقيل لا يفقد النذر وما قبله بول اذا كان النذر احرارة اقتصارا...
مودة النقل... باسان بعد الرجل على غيره في تعداد الطواف لانها...
ولو شكا جميعا غولا على الاحكام المتقدمة... طواف النساء واجبة...
العمة المفردة دون التمتع بها وهو لازم للرجال والنساء والمهيبان والمحيبان...
... ومقدمة عشرة كلما مندوبة الطهارة واستلام الحجر والشرب من زمزم...
الصبي الجسد ماؤها من اللؤلؤ مقابل الحجر وان خرج من الداء ما حاذى الحجر وان يصعد...
الصفا وسبق الركن العراقي ويجزئ على وثني عليه وان يطيل الوقوف على الصفا...
يكبر الله تعالى سبعاً ويمسك سبعاً ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد...

في تأخير السعي الى الغنم لا يجوز مع القدح...
توقف بالمؤمنين ويتقضى مناسك يوم النحر ولا يجوز التجهيل الا للمريض والمرأة التي...
للعين والشخ العاجز ويجوز تقديم القارن والمفرد على كراهية...
تقديم طواف النساء على السعي لمقتضى ولا غيره اختيارا ويجوز مع الضرورة والمخ...
خل الحصى... من قدم طواف النساء على السعي ساهيا اجزاء ولو كان عامدا...
لم يجز... لا يجوز الطواف وعلى الطائف برطنة منهم من خفف ذلك...
بطواف العرة نظر الى تحريم تغطية الرأس... من نذر ان يطوف على اربع قبل...
يجز عليه طوافان وقيل لا يفقد النذر وما قبله بول اذا كان النذر احرارة اقتصارا...
مودة النقل... باسان بعد الرجل على غيره في تعداد الطواف لانها...
ولو شكا جميعا غولا على الاحكام المتقدمة... طواف النساء واجبة...
العمة المفردة دون التمتع بها وهو لازم للرجال والنساء والمهيبان والمحيبان...
... ومقدمة عشرة كلما مندوبة الطهارة واستلام الحجر والشرب من زمزم...
الصبي الجسد ماؤها من اللؤلؤ مقابل الحجر وان خرج من الداء ما حاذى الحجر وان يصعد...
الصفا وسبق الركن العراقي ويجزئ على وثني عليه وان يطيل الوقوف على الصفا...
يكبر الله تعالى سبعاً ويمسك سبعاً ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد...

طواف قطع السعي واثم الطواف ثم اتم السعي في الاحكام المتعلقة به
بعد العود اذا قصف الحاج مناسكه بمكة فطواف الزيارة والسعي وطواف النساء
فالواجب العود الى المنى للمبيت به وارجح عليه ان يبيت ليلة الحادي عشر والثاني عشر
فلو مات بغيبها كان عليه عن كل ليلة تشاة الا ان يثبت عليه مشغلا بالعبادة
او يخرج من منى بعد منتصف الليل وقيل ان لا يدخل مكة الا بعد طلوع الفجر
وقيل لو بات الليالي الثلاث بغير منى لم يثبت شياء وهو محمول على من غلبت فيه
الليلة الثالثة وهو بمنى او من لم يبق الصيد والنساء ويجوز ان يرحل في كل يوم من الميام
التي في الحجاز الثلاث كل حجرة سبع حصيات ويجوز ان يادة على ما تقدمه شرط الرحل
طال الترتيب يبدأ بالوقوف ثم الوسطى ثم حجرة العقبة ولو رماها من كل مرة اعاد على الوسطى
وحجرة العقبة وقت الرحل ما بين طلوع الشمس الى غروبها ولا يجوز ان يرمى ليليا
الا بعدد كالحايف والمرضى والرعاة والعبيد من حصل الأربع حصيات ثم رعى على
الحجزة الاخرى حصل بالترتيب ولو رمى في يوم قضاء الغد مرتبا يبدأ بالفاتية و
يقف بالحاضر ويستحب ان يكون جابريه لا مسه غلوة ومارميه لومعه عند الفاتية
ولو رمى في الحجاز حتى دخل مكة رجع ورمى فان خرج من مكة لم يكن عليه شيء واذا انقضى
نهران الرمي فانك في القابل رعى وان استناب فيه جان ويجوز ان يرمى في الغلوة

کتاب

ان الله وليب القضاء على
ارض القوز على

كالمريض ويستحب ان يقيم الانسان بمفاتيح الشريفة وان يرمى الحجرة الاولى عن عنقه
 ويقف ويدعو وكذا الثانية ويرمى الثالثة مستديرا للقبلة مقابلها ولا تقف عندها
 وليكثر من تسبيح وقيل واجب وصورة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر
 على ما هدينا والحمد لله على اولنا ومن قضا فرعية الانعام ويجوز التفرغ الاول وهو
 الثاني عشر في الحجبة لمن اجتبى النساء والصيد في احرامه ولو فرغ من كل شيء
 نفرخ الاول لم يخر الا بعد الزوال والثاني يجوز قبله ويستحب للامام ان يخطب بعلم الناس
 ذلك في حق مناسكه بركة جان ان يفرض حيث شاء من بقية شيء من الناس
 وجواب مسائل من احدث ما يوجب حدا او تعزيرا او قصاصا والجا الى الحرم عليه
 في الطعام والمشرب حتى يخرج ولو احدث في الحرم قول باقية جبايته فيه
 يمكن ان يمنع احد من سكنى دونه مكة وقيل يحرم والاول اصح
 يرفع احدا بنا فوق الكعبة وقيل يكره وسوا الاشبه لا يحل لقط الحرم قليلة
 كانت او كثيرة وتعرف سنة ثم ان شاء تصدق بها ولا ضمان عليه وان شاء جعلها
 يد امانة اذا ترك الناس زيارته النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجبروا عليه
 لما يتضمن فيها الحرم ويستحب العود الى مكة لمن تعفى مناسكه لوداع البيت ويستحب اما
 ذلك صلوة ست ركعات بمسجد الحيف والله استجابا عند المناصرة التي في وسط

المؤلف المسمى بامير المؤمنين
الشيخ الفاضل الامير محمد باقر
الحسيني صاحب كتابها في بيان
الاصول والافكار

انفرد پادشاهان و رمیلان حکم

عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لَا يَزَالُ قَوْمٌ يَخْلَعُونَ خُفَّيْنِ

الفتح كونه غير مضمون الشئ الاجوف حر قال هو ان رفعت ارسه شذوثة وكنه ففتت البسرة البسر بنج البار وقديم قاموس

يستحق ج على طين القرآن ان يبداء اول اياته البسم بالمدية ثم بعض الى مكة ومكة الصلوة في طين مكة كذا روى عن اهل
البيداء وذا الصلوة صل وبعثي والصبيان وواو الشجرة قال هو من زراير المير علي السلام ما شيا كتبنا
كل خطوه حتى فان ج ما شيا كتب الله لخطوه حسان وعمران والاطايت كثيرة قال مولانا صلاح الدين المير
الحسين عليه السلام وهو في حجره وقد ساله ابي الحسن زرار بعد موتك قال يا بني من انما زراير ابي عبد الله عليه السلام
الحسين عليه السلام وهو في حجره وقد ساله ابي الحسن زرار بعد موتك قال يا بني من انما زراير ابي عبد الله عليه السلام
انما زراير ابي عبد الله عليه السلام

المجاورة الاعتراف بالمسجد
صالح

١٥٣
وقومها إلى جهة القبلة بخمسة وثلاثين ذراعاً وعن يمينها ويسارها كذلك ويستحب التحصين
نفسه الآخر وإن يستلحق فيه فاذا عاد إلى مكة في السنة أن يدخل الكعبة ويتأكد في
حق الصلوة وإن يغتسل ويدعو عند دخولها وإن يصلي بين الأسطوانتين على
الشامخة الحمراء كعتين يقراء في الأولى الحمد وحسن السجود وفي الثانية عدداً بها يصل
في زوايا البيت ثم يدعو بعد المرسوم ويستلم الأركان ويتأكد في اليمنى ثم يطوف
بالبيت سبعاً ثم يستلم الأركان والمشارب ويتخذه الدعاء **الحج** ثم يأتي زمزم فيسبغ
ثم يخرج وهو يدعو ويستحضر ربه بالحناطين **والحج** ثم يسبق القتل
يدعو ويشهد بدينهم ثم يتصدق بما احتياط الأحرار به ويكره الحج على الأهل الجلالة
يستحب لمن حج أن يحرم والطواف أفضل للحائض والصلوة والمقام بالعكس ويكره
بمكة وسجدة الزلزال بالمعش على طريق المدينة وصلوة كعبتين
للمدينة حرم وحده فغير إلى وغير لا يعصده شجرة ولا باس يصيد إلا ما صيد
الحجرتين وهذا على الأمانة الموكلة **فإن** استحب زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الحاج استغنياً بأمولداً **فإن** استحب أن تزار فاطمة عليها السلام عند مرضه **والأئمة**
عليهم السلام بالبيع **فإن** استحب المجاورة بها والفضل عند دخولها وتصلوهم **والأئمة**
المقبر والمبني وصلوة وان يصوم الإنسان بالمدينة ثلثة أيام للحاج **فإن** استحب
عشر الشهور وأعضاءه بالكرامات

المعروف بسفينة في قطع الشجر

١٥٢
يصل ليلة الأربعاء عندا سطوانه ابى لباة وفي ليلة الخميس عندا سطوانه القلى
مقام رسول الله صلى الله عليه وآله وان باقى المساجد بالمدينة لمجد الاخر
ومجد الفقه ومسجد الفضيخ وقبور الشهداء باخذ خصوصا قبر حمزة وكبره
في المساجد ويتاكد في مسجد النبي عليه السلام في اللوح وفي مقاصد
الاحصار والصد الصد بالعدو والاحصار بالمرض لاغير والمصادر
اذا نلت ثم صد تحلل من كل الحرم منه اذ لم يكن له طريق غير موضع الصد او كان
له وقت نفقته ويتم اذا كان له مسالك غيره ولو كان أطول مع تنقية النفقة ولو
خشي الفوات لم تحلل وصبر حتى يحقق ثم تحلل بعرة ثم يقضى في القابل واجبا
كان الحج واجبا والانداء ولا يحل له بعد الهدى وفيه التحلل وكذا العتق المعتمر اذا
منع الوصول الى مكة ولو كان ساقيل فيفقر الى الهدى التحلل وقيل كفيه ما
ساق وهو الاشده ولا بد له من التحلل فلو عمر عنه وعن ثمة بقي على احرامه ولو
لم يحل وتيمم الصد بالمنع عن الموقوف ولذا بالمنع الوصول الى مكة ولا يتحقق بالمنع
العود الى النبي لم يحل الجار الثالث والميت بها بل يحل بصد الحج ويستحب في الرحى
اذا حبس بدين فان كان قادرا عليه لم يحلل وان عجز تحلل وكذا الحبس
ظلم اذا صابر فقاتل لم يحل له التحلل بالهدى وتحلل بعرة ولا دم عليه

بہارِ لہستان

تتمه نية الله بهي بعض
المصدود اما ان يكون خارجا عن المعمود مع ان انما التمتع
بها او متممها فان كل معتبر افراد فان كل المصدود دخولها في المعمود
دخول المخلص فمصدود والافراد وان كان خارجا فان المصدود
الموقف من احد ما مع فوات الا فمصدود والافراد
خاصة ولصد عنها ومن خاصة او من فوات كل المخلص الاستجابة
في الرتبة الرابع فمصدود وتحرر الميث بعمود ان يصعد
من الموقف مع خاصة وهو مصدود ويطلب ثم ان يصعد احد
مع فوات الا فمصدود ثم ان يصعد فمصدود خاصة بعد
والاصح ان يصعد ودخل على الامانة الى ان ياتي باقي الافراد
ثم ان يصعد كل من في المصلح والاصح ان يصعد وذه ان يصعد
عن من خاصة او يتحقق فمصدود ان المخلص الاستجابة في الرتبة الرابع
او انما ذلك فثم ان المصلح وذكرا باع من المصلح المخلص فمصدود
المخلص ثم لو كان مع افراد فمصدود فمصدود ان المخلص
في المصلح المخلص فمصدود فمصدود على الامانة الى ان ياتي باقي الافراد

[illegible]

فمن بابك التزقة
النفق شمس ركنه كرون باح

[illegible]

کرم و کرم بر لایه های زیرین از آب و خاک

[illegible][illegible]

نقد مرغیست که کلج را بر اسنود کدو کند و فاسد بخشد و برادر را در آغوش بیرون آید.

ولو مات احداهما فداء دون الآخر ولو اختلفت جنسهما ميتا الزمة الارش بين قيمتهما
 و **مجهول** اذا قتل الحرم حيوانا وشك في كونه صيدا لم يفهم **القول**
 في موجبات الضمان وهي ثلثة مباشرة الاتلاف واليد والسبب اما المباشرة
 قتل الصيد موجب للقيمة فان اكله لم يضره ولا قتل غيره يضره ما قتل وبغير قتل ما اكل وهو
 الوجه ولو شرب صيدا فاصابه لم يوق فيه فلا ندية ولو خرج ثم مره سواها فخرج
 وقبل ربع القيمة فان لم يعلم حاله لزمت الفداء وكذا لو لم يعلم ان شربا لم لا يوق
 كسر قرن الغزال نصف قيمته في كل واحد ربع وفي عينية كمال قيمته وفي سحره
 يدية نصف قيمته وكذا في احد جلبيه وفي الرواية ضعف ولو اشتراك جماعة في قتل صيد
 فمكروا واحدا منهم فداء **مخرجه** بطير على الارض كان عليه دم وقيمة الحرم واخرى
 لا تستصان من شرب لبن ضيئة في الحرم لزمت دم وقيمة اللبن ولو شرب الصيد
 وهو حيوان فاصابه وهو حرم لم يفهمه وكذا الوجه في راسه ما قيل القتل ثم حرم
القول اليدين كان معه صيد فاحرم ذال بكهينه وجعل سالم
 ولو مات قبل سبيله لزمت ضمانه ولو كان قصيد نائبا عنه لم يرك ملكه ولو امسك الحرم
 صيدا فذبحه فمكروا كل منهما فداء ولو كان في الحرم تضاعف الفداء ما لم يكن
 ولو كانا لحلين في الحرم لم تضاعف ولو كان احدهما محرما تضاعف الفداء حتى

ولو مات احداهما فداء دون الآخر ولو اختلفت جنسهما ميتا الزمة الارش بين قيمتهما
 و **مجهول** اذا قتل الحرم حيوانا وشك في كونه صيدا لم يفهم **القول**
 في موجبات الضمان وهي ثلثة مباشرة الاتلاف واليد والسبب اما المباشرة
 قتل الصيد موجب للقيمة فان اكله لم يضره ولا قتل غيره يضره ما قتل وبغير قتل ما اكل وهو
 الوجه ولو شرب صيدا فاصابه لم يوق فيه فلا ندية ولو خرج ثم مره سواها فخرج
 وقبل ربع القيمة فان لم يعلم حاله لزمت الفداء وكذا لو لم يعلم ان شربا لم لا يوق
 كسر قرن الغزال نصف قيمته في كل واحد ربع وفي عينية كمال قيمته وفي سحره
 يدية نصف قيمته وكذا في احد جلبيه وفي الرواية ضعف ولو اشتراك جماعة في قتل صيد
 فمكروا واحدا منهم فداء **مخرجه** بطير على الارض كان عليه دم وقيمة الحرم واخرى
 لا تستصان من شرب لبن ضيئة في الحرم لزمت دم وقيمة اللبن ولو شرب الصيد
 وهو حيوان فاصابه وهو حرم لم يفهمه وكذا الوجه في راسه ما قيل القتل ثم حرم
القول اليدين كان معه صيد فاحرم ذال بكهينه وجعل سالم
 ولو مات قبل سبيله لزمت ضمانه ولو كان قصيد نائبا عنه لم يرك ملكه ولو امسك الحرم
 صيدا فذبحه فمكروا كل منهما فداء ولو كان في الحرم تضاعف الفداء ما لم يكن
 ولو كانا لحلين في الحرم لم تضاعف ولو كان احدهما محرما تضاعف الفداء حتى

ولو مات احداهما فداء دون الآخر ولو اختلفت جنسهما ميتا الزمة الارش بين قيمتهما
 و **مجهول** اذا قتل الحرم حيوانا وشك في كونه صيدا لم يفهم **القول**
 في موجبات الضمان وهي ثلثة مباشرة الاتلاف واليد والسبب اما المباشرة
 قتل الصيد موجب للقيمة فان اكله لم يضره ولا قتل غيره يضره ما قتل وبغير قتل ما اكل وهو
 الوجه ولو شرب صيدا فاصابه لم يوق فيه فلا ندية ولو خرج ثم مره سواها فخرج
 وقبل ربع القيمة فان لم يعلم حاله لزمت الفداء وكذا لو لم يعلم ان شربا لم لا يوق
 كسر قرن الغزال نصف قيمته في كل واحد ربع وفي عينية كمال قيمته وفي سحره
 يدية نصف قيمته وكذا في احد جلبيه وفي الرواية ضعف ولو اشتراك جماعة في قتل صيد
 فمكروا واحدا منهم فداء **مخرجه** بطير على الارض كان عليه دم وقيمة الحرم واخرى
 لا تستصان من شرب لبن ضيئة في الحرم لزمت دم وقيمة اللبن ولو شرب الصيد
 وهو حيوان فاصابه وهو حرم لم يفهمه وكذا الوجه في راسه ما قيل القتل ثم حرم
القول اليدين كان معه صيد فاحرم ذال بكهينه وجعل سالم
 ولو مات قبل سبيله لزمت ضمانه ولو كان قصيد نائبا عنه لم يرك ملكه ولو امسك الحرم
 صيدا فذبحه فمكروا كل منهما فداء ولو كان في الحرم تضاعف الفداء ما لم يكن
 ولو كانا لحلين في الحرم لم تضاعف ولو كان احدهما محرما تضاعف الفداء حتى

ولو امسك الحرم في الحبل فذبحه المحل ضمنه الحرم خاصة ولو نقل بعض صيد عن
 موضعه ففقد ضمنه فلو احضنه فخرج الفرج سلما لم يفهمه وان ذبح الحرم صيدا
 كان ميتة ويجرم على المحل ولا كذا الوضوء وذبحه محل **السبب**
 يشمل على مسایل **القول** من اعلق على حمام الحرم وفرخه وبطن ضمن
 بالاعلاق فانزال السبب وارسلها سليقة سقط الضمان ولو هلكت فخره
 الحامة بشاة والفرخ بحمل والبيضة بدمهم ان كان محرما وان كان محلا
 الحامة درهم وفي الفرج نصف وفي البيضة ربع وقيل يستغنى الضمان بنفس الاعلاق
 لظاهر الرواية والاول اشبه **القول** قيل اذا انقر حمام الحرم فان عاقله
 شاة واحدة وان لم يعدفن كل حمامة شاة **الحكمة** اذا رمى شاة فاصا
 احدها واخطا لآخر فاعلى المصيد فداء للحماية وكذا على الخبيث الاعانة
 اذا اوقد جماعة نارا فوقع فيها صيد الحرم فداء واحد منهم فداء اذا قصدوا
 المصطياك والافداء واحد **القول** اذا رمى صيدا فاضطر فقتل فرخا او
 صيدا آخر كان عليه فداء الجميع لانه سبب الاتلاف **السابق** يفهم ما تحنيه
 وابته وكذا الركب اذا وقف بها واذا سار ضمن ما تحنيه بيديها
 اذا امسك صيدا له طفل فقتل بامساكه ضمنه وكذا الواسك المحل صيدا

ولو مات احداهما فداء دون الآخر ولو اختلفت جنسهما ميتا الزمة الارش بين قيمتهما
 و **مجهول** اذا قتل الحرم حيوانا وشك في كونه صيدا لم يفهم **القول**
 في موجبات الضمان وهي ثلثة مباشرة الاتلاف واليد والسبب اما المباشرة
 قتل الصيد موجب للقيمة فان اكله لم يضره ولا قتل غيره يضره ما قتل وبغير قتل ما اكل وهو
 الوجه ولو شرب صيدا فاصابه لم يوق فيه فلا ندية ولو خرج ثم مره سواها فخرج
 وقبل ربع القيمة فان لم يعلم حاله لزمت الفداء وكذا لو لم يعلم ان شربا لم لا يوق
 كسر قرن الغزال نصف قيمته في كل واحد ربع وفي عينية كمال قيمته وفي سحره
 يدية نصف قيمته وكذا في احد جلبيه وفي الرواية ضعف ولو اشتراك جماعة في قتل صيد
 فمكروا واحدا منهم فداء **مخرجه** بطير على الارض كان عليه دم وقيمة الحرم واخرى
 لا تستصان من شرب لبن ضيئة في الحرم لزمت دم وقيمة اللبن ولو شرب الصيد
 وهو حيوان فاصابه وهو حرم لم يفهمه وكذا الوجه في راسه ما قيل القتل ثم حرم
القول اليدين كان معه صيد فاحرم ذال بكهينه وجعل سالم
 ولو مات قبل سبيله لزمت ضمانه ولو كان قصيد نائبا عنه لم يرك ملكه ولو امسك الحرم
 صيدا فذبحه فمكروا كل منهما فداء ولو كان في الحرم تضاعف الفداء ما لم يكن
 ولو كانا لحلين في الحرم لم تضاعف ولو كان احدهما محرما تضاعف الفداء حتى

ولو مات احداهما فداء دون الآخر ولو اختلفت جنسهما ميتا الزمة الارش بين قيمتهما
 و **مجهول** اذا قتل الحرم حيوانا وشك في كونه صيدا لم يفهم **القول**
 في موجبات الضمان وهي ثلثة مباشرة الاتلاف واليد والسبب اما المباشرة
 قتل الصيد موجب للقيمة فان اكله لم يضره ولا قتل غيره يضره ما قتل وبغير قتل ما اكل وهو
 الوجه ولو شرب صيدا فاصابه لم يوق فيه فلا ندية ولو خرج ثم مره سواها فخرج
 وقبل ربع القيمة فان لم يعلم حاله لزمت الفداء وكذا لو لم يعلم ان شربا لم لا يوق
 كسر قرن الغزال نصف قيمته في كل واحد ربع وفي عينية كمال قيمته وفي سحره
 يدية نصف قيمته وكذا في احد جلبيه وفي الرواية ضعف ولو اشتراك جماعة في قتل صيد
 فمكروا واحدا منهم فداء **مخرجه** بطير على الارض كان عليه دم وقيمة الحرم واخرى
 لا تستصان من شرب لبن ضيئة في الحرم لزمت دم وقيمة اللبن ولو شرب الصيد
 وهو حيوان فاصابه وهو حرم لم يفهمه وكذا الوجه في راسه ما قيل القتل ثم حرم
القول اليدين كان معه صيد فاحرم ذال بكهينه وجعل سالم
 ولو مات قبل سبيله لزمت ضمانه ولو كان قصيد نائبا عنه لم يرك ملكه ولو امسك الحرم
 صيدا فذبحه فمكروا كل منهما فداء ولو كان في الحرم تضاعف الفداء ما لم يكن
 ولو كانا لحلين في الحرم لم تضاعف ولو كان احدهما محرما تضاعف الفداء حتى

طفل في الحرم **قائمة** اذا غري الحرم كله بصيد فقله فمن سواه كان في الحل وفي الحرم
 يتضاعف اذا كان في الحرم **مسألة** لو نقر صيدا فملك بمصادرة شيء واخذ جاج
 ضمنه لو وقع الصيد في شكة فادخله فملك او غاب في شكة **مسألة** لو قتل
 على صيد فقله ضمنه **الفصل الثاني** في صيد الحرم يحرم الصيد على الحل في الحرم يحرم
 على الحرم في الحل فقل صيدا في الحرم كان عليه فداء ولو شارك جماعة فقله فعلى كل واحد
 فداء وفيه تردد وهل يحرم وهو يوم الحرم قيل نعم وقيل لا وهو الاشبه لكن لو اصابه
 ودخل الحرم فانت ضمنه وفيه تردد ويكره لصطيد بين البر والحرم على الاشبه فلا صا
 صيدا في فقهه عنه او كسره كان عليه صدقة استجابا ولو ربط صيدا في الحل فقل
 الحرم المحرر اخرج ولو كان الحل في الحرم فقله فداء وكذا لو كان في الحرم
 من صيدا في الحل فقله ولو كان بعض الصيد في الحرم فاصاب ما هو في الحرم او الحل فقله
 ضمنه ولو كان الصيد على فرع شجرة في الحل فقله فمن اذا كان الحل في الحرم من دخل صيدا
 الحرم وجعل يارساله ولو اخرج فقله كان عليه فداء سواه كان التلغ بسببه وبغيره
 ولو كان طائر مقصودا وجعله حتى يحل ريشه ثم يرسله وهو يوم صيد حرام الحرم
 وهو الحل قيل نعم وقيل لا وهو الا حرم في شفة ريشه فحرام الحرم كان عليه صدقة وب
 ان يسلمها يتلغ البندق اخرج صيدا من الحرم وجعل اعادته ولو تلف قبل ذلك

اصحاح

ولو

لو كان الحرم كله صيدا فقله فمن سواه كان في الحل وفي الحرم
 يتضاعف اذا كان في الحرم **مسألة** لو نقر صيدا فملك بمصادرة شيء واخذ جاج
 ضمنه لو وقع الصيد في شكة فادخله فملك او غاب في شكة **مسألة** لو قتل
 على صيد فقله ضمنه **الفصل الثاني** في صيد الحرم يحرم الصيد على الحل في الحرم يحرم
 على الحرم في الحل فقل صيدا في الحرم كان عليه فداء ولو شارك جماعة فقله فعلى كل واحد
 فداء وفيه تردد وهل يحرم وهو يوم الحرم قيل نعم وقيل لا وهو الاشبه لكن لو اصابه
 ودخل الحرم فانت ضمنه وفيه تردد ويكره لصطيد بين البر والحرم على الاشبه فلا صا
 صيدا في فقهه عنه او كسره كان عليه صدقة استجابا ولو ربط صيدا في الحل فقل
 الحرم المحرر اخرج ولو كان الحل في الحرم فقله فداء وكذا لو كان في الحرم
 من صيدا في الحل فقله ولو كان بعض الصيد في الحرم فاصاب ما هو في الحرم او الحل فقله
 ضمنه ولو كان الصيد على فرع شجرة في الحل فقله فمن اذا كان الحل في الحرم من دخل صيدا
 الحرم وجعل يارساله ولو اخرج فقله كان عليه فداء سواه كان التلغ بسببه وبغيره
 ولو كان طائر مقصودا وجعله حتى يحل ريشه ثم يرسله وهو يوم صيد حرام الحرم
 وهو الحل قيل نعم وقيل لا وهو الا حرم في شفة ريشه فحرام الحرم كان عليه صدقة وب
 ان يسلمها يتلغ البندق اخرج صيدا من الحرم وجعل اعادته ولو تلف قبل ذلك

ولو لم يسمهم من الحل فدخل الحرم ثم خرج الى الحل فقتل صيدا لم يجب الفداء ولو دخل
 في الحرم صيدا كان ميتة ولو دخل في الحل فدخل في الحرم لم يحرم على الحل يحرم على
 الحرم ولا يدخل في ملكه شيء من الصيد على الاشبه وقبل يدخل وعليه رسالة ان كان صا
 معه **الفصل الثالث** في النواع كل ما يلزم الحرم في الحل من افان الصيد والحرم الحرم
 يجمعان على الحرم في الحرم حتى يمتد الى البنية فلا يتضاعف وكلما اكمل الصيد
 الحرم نسيانا وعليه فداء ولو تعدت البنية اولا ثم لا يتكرر وهو من يتيم الله
 وقيل تكررا والاول اشبه ويغني عن صيد بقتله عدوا وهو فداء من صيدا ثم قتل
 فقل آخر كان عليه فداء التوكيد الوهم غريبا واصاب صيدا ضمنه ولو اشترى
 فقل بيض فعام الحرم فأكله كان على الحرم من كل بضعة شاة وعلى الحل من كل
 درهم ولا يدخل الصيد ملك الحرم باصطياد ولا بتباعد ولا هبة ولا ميلت هذا اذا
 كان عندك ولو كان في بلد فيه تردد ولا اشبه انه ملك ولو اضطر الحرم الى اكل الصيد
 وفداء ولو كان عند ميتة اكل الصيدين امكنه الفداء والا اكل الميتة واذا اكل الصيد
 ملوكا ففداء لصاحبه وان لم يكن ملوكا تصدقه وكل ما يلزم الحرم من فداء ويذبحه ويخرجه
 ملكه ان كان معمرا وبمزاك زحاجا وروي ان كل من وجب عليه شاة في فداء الصيد
 عجز عنها كاهلية اطعام عشرة مساكين فان عجز صام ثلاثة ايام في الحج

لو كان الحرم كله صيدا فقله فمن سواه كان في الحل وفي الحرم
 يتضاعف اذا كان في الحرم **مسألة** لو نقر صيدا فملك بمصادرة شيء واخذ جاج
 ضمنه لو وقع الصيد في شكة فادخله فملك او غاب في شكة **مسألة** لو قتل
 على صيد فقله ضمنه **الفصل الثاني** في صيد الحرم يحرم الصيد على الحل في الحرم يحرم
 على الحرم في الحل فقل صيدا في الحرم كان عليه فداء ولو شارك جماعة فقله فعلى كل واحد
 فداء وفيه تردد وهل يحرم وهو يوم الحرم قيل نعم وقيل لا وهو الاشبه لكن لو اصابه
 ودخل الحرم فانت ضمنه وفيه تردد ويكره لصطيد بين البر والحرم على الاشبه فلا صا
 صيدا في فقهه عنه او كسره كان عليه صدقة استجابا ولو ربط صيدا في الحل فقل
 الحرم المحرر اخرج ولو كان الحل في الحرم فقله فداء وكذا لو كان في الحرم
 من صيدا في الحل فقله ولو كان بعض الصيد في الحرم فاصاب ما هو في الحرم او الحل فقله
 ضمنه ولو كان الصيد على فرع شجرة في الحل فقله فمن اذا كان الحل في الحرم من دخل صيدا
 الحرم وجعل يارساله ولو اخرج فقله كان عليه فداء سواه كان التلغ بسببه وبغيره
 ولو كان طائر مقصودا وجعله حتى يحل ريشه ثم يرسله وهو يوم صيد حرام الحرم
 وهو الحل قيل نعم وقيل لا وهو الا حرم في شفة ريشه فحرام الحرم كان عليه صدقة وب
 ان يسلمها يتلغ البندق اخرج صيدا من الحرم وجعل اعادته ولو تلف قبل ذلك

لو كان الحرم كله صيدا فقله فمن سواه كان في الحل وفي الحرم
 يتضاعف اذا كان في الحرم **مسألة** لو نقر صيدا فملك بمصادرة شيء واخذ جاج
 ضمنه لو وقع الصيد في شكة فادخله فملك او غاب في شكة **مسألة** لو قتل
 على صيد فقله ضمنه **الفصل الثاني** في صيد الحرم يحرم الصيد على الحل في الحرم يحرم
 على الحرم في الحل فقل صيدا في الحرم كان عليه فداء ولو شارك جماعة فقله فعلى كل واحد
 فداء وفيه تردد وهل يحرم وهو يوم الحرم قيل نعم وقيل لا وهو الاشبه لكن لو اصابه
 ودخل الحرم فانت ضمنه وفيه تردد ويكره لصطيد بين البر والحرم على الاشبه فلا صا
 صيدا في فقهه عنه او كسره كان عليه صدقة استجابا ولو ربط صيدا في الحل فقل
 الحرم المحرر اخرج ولو كان الحل في الحرم فقله فداء وكذا لو كان في الحرم
 من صيدا في الحل فقله ولو كان بعض الصيد في الحرم فاصاب ما هو في الحرم او الحل فقله
 ضمنه ولو كان الصيد على فرع شجرة في الحل فقله فمن اذا كان الحل في الحرم من دخل صيدا
 الحرم وجعل يارساله ولو اخرج فقله كان عليه فداء سواه كان التلغ بسببه وبغيره
 ولو كان طائر مقصودا وجعله حتى يحل ريشه ثم يرسله وهو يوم صيد حرام الحرم
 وهو الحل قيل نعم وقيل لا وهو الا حرم في شفة ريشه فحرام الحرم كان عليه صدقة وب
 ان يسلمها يتلغ البندق اخرج صيدا من الحرم وجعل اعادته ولو تلف قبل ذلك

ع

[illegible]

التقسيم وطواف النساء وكفاها وتنقسم الى متبعية بها ومفردة فالاولى تتبع لغيرها

حاضري المسجد الحرام ولا تقع الا في اشهر الحج وتسقط المفردة معها ولا يلزم فيها التقصير

ولا يجوز حمل الرأس ولو حلق لم يدم ولا يجزئ طواف النساء والمفردة لم يرضى

وَدَخَلَ كَعْبَانُ بْنُ يَزِيدٍ الْقَتْمَ وَلَا مَدْرَةَ وَلَا كَانَ فِي غَارِ ابْنَةِ الْحُلَيْطِ وَلَا فِي خَلْطَةِ

متموعا لم يخرج له الخرج حتى تاتي بالخرج لان شرطه نعم ان يخرج بحيث لا يحتاج الى استئذان

أحرام جاز ولو خرج فاستاف عمة تمنع بالخير وتستحب المفردة في كل شهر وقلة

أيام وليد إن ما يجر من بينهما أهل من عشرة وفي الحرم والأول الشبه وتجلى من حفرة

أقْبَطُوا فِي النِّسَاءِ، وَهُوَ وَاجِبُ الْمَفْرَدَةِ بَعْدَ لَمَعِ كُلِّ مَعْتَمِدَةٍ امْرَأَةٍ

وخصي وصبي وجوب العمرة على الفور

الركان اربعة و من يحيط عليه و هو فرض على كل مكلف غير ذكرا غير متم فلما يجزى الصبي

دین

Handwritten text in Urdu script, likely a continuation of the letter or a separate note, written on aged paper.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the preceding text.

وہاں سے

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

Handwritten notes in Urdu script.

—

بسم الله الرحمن الرحيم

۱۲/۱۲

فوقه و افاضه و افاضه و افاضه

بسم الله الرحمن الرحيم

لا دار مناسبت

۱۱ "اتنی مہلک کڑکھی اور کڑکھتے جھنڈے، تنہا ڈھلے کڑاؤ اور انہی دو اہل سٹن وضعیت میں رہنا"

ف

تہاد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
والله اعلم بالصواب
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
والله اعلم بالصواب

ففتح وتجب المهاجرة عن بلد الشرك على من يضعف عن اظهار شعائر الاسلام
مع المكنة والهجرة باقية ما دام الكفر باقيا وهذا الركن المراطية وهي
الامام مصاد لحفظ الشريعة وهي متحد وان كان الامام مفقودا لا ينقض
قالا بل خطأ واعلاما من لم يتكلم بها بنفسه يستحضر في نفسه ههنا
ولون ذلك المراطية وجبت مع وجود الامام وفقدانها ان يعرف
شيئا في المراطية على الاصح فيلزم ويصرف في وجوه البراءة خوف الشبهة
والاولا شبهه ولو اجر نفسه وعلم القيام بها ولو كان الامام مستورا وقيل
ان وجد المستاجر او دثته ردها والاقام بها والاول الوجوب من غير تفصيل
وفيها اطراف **جهد** وفيه اطراف **جهد** وفيه اطراف **جهد**
ومثلثة البغاة على الامام المسلمين واهل الذمة ومن اليهود والنصارى
المجوس اذا خلوا بشرايط الذمة ومن عدا هؤلاء اصناف الكفار وكل
يخرجهم عنه فكلوا على المسلمين النعمان اليهم اما الكفر واما نقلهم الى الاسلام
بدء وانما الواجب محاربتهم وان كفوا وجب محبة الكنة واقل في كل عام مرة و
اذا اقتضت المصلحة ما دثتم جانبا كن لا تولى ذلك الامام او من يدين له
في كيفية قلا اهل الحرب والاول ان يبدأ بقتالهم عليه الا ان يكون

المباركة بسبب كثرة قوتها
يؤيد فطنتي من غرائفها
الاستجابة لآلاء الله
التي تروى كذا في بعض
القصص

۱
 این کتاب در کتابخانه
 مجلس شورای اسلامی
 تهران
 ثبت شده است
 شماره ثبت ۱۰۰۰۰۰۰۰
 تاریخ ثبت ۱۳۰۰/۰۰/۰۰

[illegible]

العود

جہاد

معاذ

[illegible]

الاصح انهم يكرهون الصغر في
الانطلاق بالاعادة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلته
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]

وكتبه في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠

الشرع في الجوارح

ولا يكف بسلام المشرك من اطفال الكفار بسلام سالي سوا القربى
عن ابو داود في قوله تعالى ولا تقاتلوا حتى ياتكم الرسول

الشيخ ابو داود في قوله تعالى ولا تقاتلوا حتى ياتكم الرسول

الشيخ ابو داود في قوله تعالى ولا تقاتلوا حتى ياتكم الرسول

١٧٣

وإن تعسرافتحي الهدنة وبرون الي ما منهم ولو كان الحولة جارية فاسلمت
الفتح لم تدفع اليه ودفع القية وكذا لو اسلمت بعد الفتح وكان المحجول كاذرا ولو
ما تقي قبل الفتح او بعد لم يكن له عوض **في الأسارى** وهم ذكروا
اناث فالاناث يملكن بالنسبي ولو كانت الحرب قامة وكذا الذكاري ولو كانت
الطفل البالغ اعتبر بالاناث من لم ينبت وجعل سنة الحق بالذكاري والذكور البالغ
يتعين عليهم القتل ان كانت الحرب قامة مالم يسلموا والامام مخير ان شاء فاسلمهم
وان شاء قطع ايديهم واقدامهم وترجمهم في البحر او قتلهم في الحرب او قتلهم في الحرب
الحرب لم يقتلوا وكان الامام مخيرا بين القتل والفداء والاسترقاق ولو اسلموا
الاسير لم يسقط عنهم هذا الحكم ولا يخرج الاسير من المشرك لم يقتله لانه لا يدرى ما حكمه
فيه ولو يدبر مسلم فقتله كان هرا وبما ان يعلم الاسير يتيق وان اسير قتله فمرد بالاع
ويكره قتله صبرا وحمل راسه المعركة ويجب مولاة الشهيد والجرمي وان اشتبه
بواي كان كالمشرك الذكروا حكم الطفل المسيحي حكم ابوه فان اسلم او اسلم احدا
تبعه الولد ولو سبي منفردا قتل تبع السابي في الاسلام
انفع الكاهن لمتحق الرق بالنسبي وكذا الواسي الزوجان ولو كان لزوجا

وإن تعسرافتحي الهدنة وبرون الي ما منهم ولو كان الحولة جارية فاسلمت
الفتح لم تدفع اليه ودفع القية وكذا لو اسلمت بعد الفتح وكان المحجول كاذرا ولو
ما تقي قبل الفتح او بعد لم يكن له عوض **في الأسارى** وهم ذكروا
اناث فالاناث يملكن بالنسبي ولو كانت الحرب قامة وكذا الذكاري ولو كانت

الشيخ ابو داود في قوله تعالى ولا تقاتلوا حتى ياتكم الرسول

الشيخ ابو داود في قوله تعالى ولا تقاتلوا حتى ياتكم الرسول

مولى

الشيخ ابو داود في قوله تعالى ولا تقاتلوا حتى ياتكم الرسول

١٧٤

الشيخ ابو داود في قوله تعالى ولا تقاتلوا حتى ياتكم الرسول

ملوكين لم يفتح لانه لم يحدث رفق ولو قيل بتغير الغانم في الفسخ كان حسنا ولو
سببت امرأة فصولا اهملها على اطلاق سيرة يدها الشك فاطلق لم يجب عليه
اعادة المدة ولو اعتقت بعوض جائز لم يكن قد استولدها مسلم ولا تحجبها
الطرف مسلمان **في الأسرى** اذ اسلم الحربي في دار الحرب حق دمه وعظم ماله
ما ينقل كالذهب المتعدد ولا ينقل كالارضين والعقار فانها للمسلمين
لحقه ولله الاصاغر ولو كان منهم رجل ولو سببت ام المملوك كانت رقاقون
ولدها منه وكذا لو كانت الحرب حاملة مسلم بوطي مباح ولو اعتق مسلم
عبدا ذميا بالذمة فحق بدار الحرب فاسم المسلم جائزا استرقاقه وقيل
لنقل ولقاء المسلم به ولو كان المعتق ذميا استرقا اجماعا **في الأسرى** اذ اسلم
الحربي في دار الحرب قبل مولاه ملك نفسه بشرط ان يخرج قبله ولو خرج بعد
كان على رقة ومنهم من لم يشترط خروجه والاول اصح **في الأسرى** اذ اسلم
والنظر في الاقسام واحكام الارض المفقودة وكيفية القسمة **في الغنيمه**
هي القايدة المكتسبة سواء اكتسب براس مال كارباج التجارات او بغيره كما
يستفاد من خبر الحرب والنظر يتعلق ههنا بالقسم الاخير وهي قسيام ثلثه ما ينقل
كالذهب والفضة والامتنع وما لا ينقل كالارض والعقار وما هو سبي للنساء

الشيخ ابو داود في قوله تعالى ولا تقاتلوا حتى ياتكم الرسول

الشيخ ابو داود في قوله تعالى ولا تقاتلوا حتى ياتكم الرسول

الشيخ ابو داود في قوله تعالى ولا تقاتلوا حتى ياتكم الرسول

الشيخ ابو داود في قوله تعالى ولا تقاتلوا حتى ياتكم الرسول

الشيخ ابو داود في قوله تعالى ولا تقاتلوا حتى ياتكم الرسول

مؤيد والضياع مع التمسك
 زايه الطخيرة وسداحج
 خالطه والقيحون لائق
 مختلف
 الصف من التوط اذا سلم بده والاعطوط
 لامتاع اخذ في غير العلم والالام
 بجت ما قبله
 اليعت

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

الربيعان راجحان
الربيعان راجحان

الحافه هوشيار ابدان فوق تير و زك ان بها در وجه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

علية لم يحمى الى
 قد يكون الى اطر
 وا تفتح
 او على الارض ولا يجمع
 ن تشرط عليهم مضافا
 الى

بذلك المشروطين **الملك** ان لا يؤخذوا المسلمين كالزنا بفسادهم
 بانهم والسقم لاموالهم واياها عين المشركين والتجسس عليهم
 كان تركه مشروطا في الهدنة كان نقضا وان لم يكن مشروطا
 وفعل بهم ما يقتضيه حبايتهم فحجة او تغير ولو سبقوا
 ولو نالوه مادونه غيرهم واذا لم يكن شرط عليهم الكف
 لساكنيه كثير المحرم والزنا والكل لحم الخنزير وكما في المحرمات
 كيقض العهد وفيل لا يقض بل يفعله بهم ما يوجب
 حديد وتغري **ان** لا يحدثوا كنيسته ولا يضر بواناق
 يغريهم لو خالفوا ولو كان تركه مشروطا في العهد
 يجري عليهم احكام المسلمين وههنا مسائل **ان** اذا

ان توسخ خيشة التي للنصارى لم يغزوا بها في الصلاة **ان** توسخ خيشة التي للنصارى لم يغزوا بها في الصلاة **ان** توسخ خيشة التي للنصارى لم يغزوا بها في الصلاة

ولو قدم المشرك ملكا الى الاسلام وامن فلا يخلو
اما ان يكون ردا الى الغيوب بحيث لا يقدركم الكفار على
ان يخذلوه ويخونوه الماد منهم بسبب قوة غيرية
لان غيرته يمشون الكفار على خيطة الماد منهم
في يجوز الاعادة لاسن الفتنة عديدا فلم يكن
له غيرة فلا

ولو كان محرم لم يعد ولا يفتنه **تفسير** اذا قدمت مسلمة فارتدت لم ترد لنا
بكم المسلمة **فصل** لو قدم زوجها وطلب المهر فانتعيا المطلبية دفع اليها ولو
قبل المطلبية لم يدفع اليه فميرتد ولو قدمت فطلعت اباينا لم يكن له المطالبة
ولو اسلم في العقد الرجعي كان حقها اما اعادة الزواج من غير الفتنة
بكره العتيقة واما ثلث لك اسباب القوة جاز اعادته والامتنع من
ولو شرط في الهدنة اعادة الزواج لمطلقا قبل بطل الصلح لانك يتناول من
يضمن اقنانه شيئا ولا يجوز فكل وجب بده لا يحمله واما تجلي ينفق
بينهم ولا ينفق الهدنة على العموم ولا لاهل البلد والصقع الا الامام او
يقوم مقامه في لواحقها الطرف سايل **فصل** كل ذي انتفاع ذنبه الى دين
اهل عليه لا يقبل منه الاسلام او القتل ما لو انتقل الى دين يفر اهل كاليهودي
ينقل الى النصرانية او الموحسية قبل قبل لان الكفلية واحدة وقبل لا يلقاها
يبتغ غير اسلام ديناً فلت يقبل منه وان عاد الى دينه قبل قبل وقيل لا هو
لا يشبه ولو اصفقت هل تلك اطفاله قبل لا استصحايا بالهم **فصل** اذا
فعل اهل الذمة ما هو سايغ في شرعهم ليس سايغ في اسلامهم يقتضوا
ان تجاهدوا بعمولهم ما يقتضيه الجبانية بموجب شرع اسلام وان فعلوا ما ليس

ولو كان محرم لم يعد ولا يفتنه
بكم المسلمة
قبل المطلبية لم يدفع اليه
ولو اسلم في العقد الرجعي كان حقها
بكره العتيقة واما ثلث لك اسباب
ولو شرط في الهدنة اعادة الزواج
يضمن اقنانه شيئا ولا يجوز
بينهم ولا ينفق الهدنة على العموم
يقوم مقامه في لواحقها الطرف
اهل عليه لا يقبل منه الاسلام
ينقل الى النصرانية او الموحسية
يبتغ غير اسلام ديناً فلت يقبل
لا يشبه ولو اصفقت هل تلك اطفاله
فعل اهل الذمة ما هو سايغ في شرعهم
ان تجاهدوا بعمولهم ما يقتضيه الجبانية

لافتان في قوله في قوله
ان من الغيوب التي لا يقدركم الكفار على
ان يخذلوه ويخونوه الماد منهم بسبب قوة غيرية
لان غيرته يمشون الكفار على خيطة الماد منهم
في يجوز الاعادة لاسن الفتنة عديدا فلم يكن
له غيرة فلا

في شرعهم كاللواط والزنا فالحكم في كافى المسلم وان شأ الحاكم دفعه الى اهل
ليتموا الجندية بمقتضى شرعهم **فصل** اذا اشترى الكافر مصحفا لم يسلح قبل
ويرفع يده والاول انساعظام الكتاب العزيز ومن ذلك كتاب احاديث
عليه السلام فيل يخذل على كراهية ومواسية **فصل** لو اشترى الكافر مصحفا لم يسلح قبل
لم يخرجه من اهل بيته ولا يسلح عليه ولا يسلح عليه ولا يسلح عليه ولا يسلح عليه
محرفة ولو اشترى الكافر مصحفا لم يسلح قبل ولا يسلح عليه ولا يسلح عليه ولا يسلح عليه
اجرة راقم الكتابين البيع حزناء وبخانة وغير ذلك **فصل** في قتال البغي
يجب قتال من خرج على امام عادل اذا ندس اليه الامام عموما او خصوصا او نصبه
الامام والباخرة كبيرة واذا قام من غير غنا سقطت عن الباقيين ما لم يستنهض
الامام على المتعين والفرار حرمهم كالفرا في حرمهم المشركين ويجب مصابرةهم حتى
يفسوا او يقتلوا وكان من اهل البغي لم يفتن يرجع اليها جاز الاجهاز على
بحرهم واتباع مدبرهم قتل سيدهم ومن لم يكن لهم فتنة فالتصديح بامرهم تفرق
كلمتهم فلا تتبعهم ولا يجرى على حرج ولا يفتن كاسور سايل **فصل** لا يجوز
سبي ذرية البغاة ولا تملك نسائهم جماعا **فصل** لا يجوز تملك شئ من اموالهم التي
لم يجوها العسكر سوا كانت ما ينقلك لثبات الآلات ولا ينقلك العقارات

ولو كان محرم لم يعد ولا يفتنه
بكم المسلمة
قبل المطلبية لم يدفع اليه
ولو اسلم في العقد الرجعي كان حقها
بكره العتيقة واما ثلث لك اسباب
ولو شرط في الهدنة اعادة الزواج
يضمن اقنانه شيئا ولا يجوز
بينهم ولا ينفق الهدنة على العموم
يقوم مقامه في لواحقها الطرف
اهل عليه لا يقبل منه الاسلام
ينقل الى النصرانية او الموحسية
يبتغ غير اسلام ديناً فلت يقبل
لا يشبه ولو اصفقت هل تلك اطفاله
فعل اهل الذمة ما هو سايغ في شرعهم
ان تجاهدوا بعمولهم ما يقتضيه الجبانية

١١٥ | لتحقيق الاسلام المقضي بحرق الدم والمال وهل يؤخذ ما حواه العسكر ما قبل

وَيُحَوَّلُ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْعِلَّةِ وَقِيلَ نَعَمْ عَمَّا بَسِيْرَةٍ عَلَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ
 الْمَظْهَرُ **ثَلَاثَةٌ** مَا حَوَاهِ الْعَسْكَرُ لِلْمَقَاتِلَةِ خَاصَّةً تَقْسِمُ لِلرَّجُلِ سِتْرًا وَالْفَارِسَ
 سَهْمَانًا وَلِذِي الْفَرْسَيْنِ وَالْأَفْرَاسِ ثَلَاثَةً **خَالِفَةٌ** فَمَنْ مَنَعَ الرُّكُوءَ لَا مَسْتَحْلِيَةً فَلَيْسَ
 بِمُحْرَقٍ **وَالْمَقَاتِلَةُ** الْمَقَاتِلَةُ **وَالْمَقَاتِلَةُ** الْمَقَاتِلَةُ **وَالْمَقَاتِلَةُ** الْمَقَاتِلَةُ **وَالْمَقَاتِلَةُ** الْمَقَاتِلَةُ

مع اهل البغية خرق الذمة وللامام استعين باهل الذمة في قتال اهل البغية ولولف

الباعى على العادل الا وانفسا في حال الحرب غنمه من اتي منهم بالوجيد و

اعتمد بد الحرف مع الظف نقام عليه الحد

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المعروف هو كل فعل حسن يخص صغيراً يرايد

على حسنه اذا عرف فاعليه ذلك اودل عليه والمنكر كل فعل قبح عرف فاعليه قبحه اودل

عليه الامر المعروف النوع المنكر واجبان اجماعا ووجوبهما على الكفاية يسقط

بقیام فيه كفاية قيل بل علم الاعيان و هو شبه والمعرف ينقسم الى الواجب والندب

فالامر بالواجب واجب والمندوب مندوب والمنكر لا ينقسم فاللهي على الواجب

الذي على المنكر ما لم يكمل شروط اربعة ان يعلم منك اليامن الغلط في الاختار وال

يكون تأثير الكاره فلو ضل عليه ضنه او علم انه لا يؤثر لم يجب وان يكون الفاعل كالمضطر

بشرک لعل و شکر
لا بی شک که
معروف
میر و نه عالم
فانتم علمو
الدلیل و
الارحام
از دلایل
الصدور
تغلم الصبر
یعنی آن حق
چشمه علم از آب حیات

واما في قوله تعالى **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** فاعلم ان هذا هو المقام الثاني من مقامات المؤمنين في الدنيا وهو مقام العمل الصالحات بعد الايمان بالله ورسوله.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

فقد لا يجوز فيه ما ذكره
المفسر في قوله من اذعنوا له
المتكلمة والتمسوا منه الحديث
تطاولوا وفتنوا الى ان طغى
لهم الكبر وقدموا على الله

119.

بما لا يضرهم فلو لم يزلوا من الامتناع سقط الامكار وان لا يكون في الامكار فساد فلو

ظن توجه الضم اليه او الى ماله او الى احد من المسلمين سقط الوجوب ومراعاة

ثلاثة القلب وهو حي وحوامطلقا وباللسان وباليد ويجب رفع المذکر

بالعقب اولما اذ عرف فاعلمه ينزجوا لها امر الكراهة وكذا ان عرف ان ذلك لا يليق

وَعَرَفَ الْمَغَافِرَ بِالْعَرَضِ وَالْهَجْرَ وَجِبَاقِصَ عَلَيْهِ وَلَوْ عَرَفَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَرْفَعُهُ انْقِلَابُ

الى ان كان باللسان مرتبا لا يشترى القول فالايسر ولوم يرتفع الابل يد مثل الضرب وما

سأبخره ولو فخر الجراح والقدر لم يفسد نعم وقيل لا الابدان كالماء وكالطير

والجود احد فاضله الخديود الامام مع وجوده في نصيبه لا فائته مع عدمه

[illegible][illegible][illegible]

الفقهية العامة فقامت له وذا في سنة ١٢٠٠ هـ

ضم سلطان الوقت. ولم علم الزمان مساعدته وعادته ولا من كان من

لا قامت الحدود ولا للحكمة الناس الاعراف بالاحكام مطوعا بالانها

قوله من الصلوات التي كان
يقرأها في الصلاة
المغربية

سید و التوریا با یقینی ال
سید و التوریا با یقینی ال

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام

و من انما يتبعه على ما كان عليه من العرف والاعتاد

میرزا محمد علی

كتاب در اثبات ثلاث مالات في حق الله عز وجل
 اولها ان الله تعالى هو الذي خلق كل شيء
 وهدانا لهذا ونحن كنا لنكون له من قبل
 بل لا اله الا الله وحده لا شريك له
 فاعترفوا له بالتوحيده وكن من المسلمين
 الثاني ان الله تعالى هو الذي لا اله الا الله
 وحده لا شريك له فاعترفوا له بالتوحيده
 وكن من المسلمين
 الثالث ان الله تعالى هو الذي لا اله الا الله
 وحده لا شريك له فاعترفوا له بالتوحيده
 وكن من المسلمين

الامور
قول في بيان الحق والباطل
في قوله تعالى وان من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم
ان قوله تعالى وان من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم
هو قوله تعالى وان من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم

[illegible][illegible]

الشينان في الجوارح
 من الصلح واداء عمر
 قسط الكور ودين
 القاسد واداء عمر
 العشر واداء عمر
 فقهنا في الجوارح

[illegible][illegible][illegible]

كل في حلاله واما في حلاله حتى تعرف احوال بعينه فمكره ذلك مع اختيار احوال الضرورة فجاز ولا معارض الاول
اخذت من غير انما جوازها لان ذلك الحق لم يواصله

في حلاله واما في حلاله حتى تعرف احوال بعينه فمكره ذلك مع اختيار احوال الضرورة فجاز ولا معارض الاول
اخذت من غير انما جوازها لان ذلك الحق لم يواصله

الولاية قبل السلطان العادل جائزة وربما وجبت كما اذا عينه امام صل
اولم يكن دفع المنكر والامر بالمعروف الا بهما وتحم من قبل الجائر اذا لم يجر اعتقاد ما يجرم
امن ذلك قدر على الامر بالمعروف واستحب ولو اكره جاز له الدخول دفعا للضرر اليسير
على اهيته وتزول الكراهية لدفع الضرر الكثير للنفس والمال والنجى على بعض الناس
اذا اكره الجائر على الولاية جاز له الدخول والعمل بما يراه مع عدم القدرة
التفقى الا في الدماء المحرمة فانه لا تقضي فيها جواز الجائر ان علمت حراما بعينها
فهي حرام فان قبضها اعادها على المالك وان جهله او تعدد الوصول اليه تصدق بها
عنه ولا يجوز اعادة ما على غير المالك مع الامكان ما اخذه السلطان الجائر
من الغلات باسم المقاسمة او الاموال باسم الخراج عن حق لا رضى ولا نعام باسم الزكوة
يجوز ابتياعه وقبوله ولا يجزى اذنه على رايه وان عرف بعينه
في عقد البيع وشروطه وآداب العقد هو اللفظ الدال على نقل الملك بغير معلوم ولا
بشيء القايض غير لفظ وان حصل له ما رتب ما يدل على ارادة البيع سواء كان خفي او
لخبر ويقوم مقام اللفظ الاشارة مع العذر ولا ينعقد الا بلفظ المالك فلو قال
اشترى او ابتع او اشترى لم يقع وان حصل القبول وكذا في طرف القبل مثل ان يقول
يعني او يبيع لان ذلك يشبه بالاستدعاء والاستعلام وهل يشترط تقديم اليمين

في حلاله واما في حلاله حتى تعرف احوال بعينه فمكره ذلك مع اختيار احوال الضرورة فجاز ولا معارض الاول
اخذت من غير انما جوازها لان ذلك الحق لم يواصله

لا يجوز ما ذكره من انما جوازها لان ذلك الحق لم يواصله

في حلاله واما في حلاله حتى تعرف احوال بعينه فمكره ذلك مع اختيار احوال الضرورة فجاز ولا معارض الاول
اخذت من غير انما جوازها لان ذلك الحق لم يواصله

على القبول فيه تردد ولا شبهة عدم الاشتراط ولو اشترى ما ابتاعه بالعقد الفاسد لم
كان مضمونا عليه واما الشرط فثمة ما يتعلق بالتعاقد وهو البلوغ والعقل و
الاختيار فلا يبيع مع الصبي ولا شراؤه ولو اذن له الولي وكذا لو بلغ عشرة اقلاد
على الاظهر وكذا المجنون والمجنون عليه السكران غير المميز والمكره ولو رضي كل منهم بما فعل
بعد زوال عذره عند المكره للوثوق بعيارته ولو باع المملوك واستمر بغير اذن سيده
لم يصح فان اذن له جاز ولو اكره امر ان يتبع له نفسه فوجه قيل لا يجوز والجواز
وان يكون البائع مالكا او مولى ان يبيع عن المالك كالب والجد والوكيل والولي
الحاكم وامينه فلو باع ملك غيره وقضى على الجائز المالك او وليه على الاظهر ولا يكون ملكه
مع العلم ولا مع حضور العقد فان لم يجز كان له ان يترفع من المشتري ويرجع المسمى
على البائع بما دفع اليه وما اغترمه من نفقة او عوض عزاجرة او نكاح اذا لم يكن عالما
انه ليس بالبائع او ادعى البائع ان المالك اذن له وان لم يكن كذلك لم يرجع بما اغترمه وقيل
لا يرجع بالثمن مع العلم بالغصب وكذا الوابح بما يملك ولا يملك ببيع مضمي البيع فيما يملك
كان فيما لا يملك موقوفا ويقسط الثمن بان يقوما جميعا ثم يقوم احد ما ويرجع على
البائع بحصة الثمن ان لم يجز المالك ولو اراد المشتري الرجوع كان له ذلك وكذا
لو باع بما يملك وما يملكه المسلم ولا يملكه مالك كالعبد مع الحر والشاة مع الغنم و

في حلاله واما في حلاله حتى تعرف احوال بعينه فمكره ذلك مع اختيار احوال الضرورة فجاز ولا معارض الاول
اخذت من غير انما جوازها لان ذلك الحق لم يواصله

١٩١ والخلاص مع الخمر والاب والجدلاب يضي تصرفا مادام الولد غير رشيد
 وتنقطع ولايتها بثبوت البلوغ والرشد ويجوز لهما ان يتوليا طرفي العقد
 فيكونان بيع عن ولد عن غيره وعن نفسه من ولد عن ولد نفسه و
 الوكيل يضي تصرف على الموكل كما ان الموكل جاز في التصرف وهل يجوز
 ان يتولى طرفي العقد قبل الغم وقبل الاوقيل ان اعلم الموكل جان وهو لا يشبه
 فان اوقع قبل اعلانه وقف على الاجازة والوصي لا يضي تصرفا لا بعد الوفاة
 والتردد في تولي طرفي العقد كالوكيل وقيل يجوز ان يقوم على نفسه وان
 يقتصر اذا كان مليا واما الحاكم وامينه فلا يليان الا على المحجور عليه
 او سفيا وليس احكم على غايب وان يكون المشتري مسلما اذا ابتاع عبدا
 مسلما وقيل يجوز ولو كان كافرا ويجوز على بيعه كذا ولا يشبه ولو ابتاع
 اياه المسلم هل يبيع فيه تردد ولا يشبه الجوز لانقضاء السبيل للعتق ومنها ما يتعلق
 بالمبيع وقد ذكرنا بعضها في الباب الاول وتزيد ههنا شروطا ان يكون مملوكا
 فلا يبيع بيع الحرة ولا الا منفعة فيه كالتخاف والعتاق والفضلات
 المفصلة عن نساء كسعره وظفره وطوباة عدا اللين ولا ياشترى المسلمون
 فيه قبل حيازته كالكلاب والماء والسموك والوحوش قبل اصطيادها و

كقوله تعالى ولم يجعل الله سبيلا

يبيع مع الحر ولا
 يشترى من حر

لا يحرر

شتره بالبرية وشتره داو شرا اذا اشترى حيا غار الفرس الى الفلقت ووثبت بهما وبعدها من مخرج حيا
 في الفرس فخره ومن شتره كذا وكذا

لا يحرر مع الوقت ولا ام لولد

والارض الماخوذه عنوة وقيل يجوز بيعها ابتعا لا تار حيا المتصرف في
 بيع سبوت مكة تردد والمروى المنع ااماء البئر فهو ملك المستنبط وما البئر
 لم حفره ومثله كل ما يظهر في الارض من المعادن فهي ملكا ابتعا لها
 ان يكون طلقا فلا يبيع بيع الوقف لم يؤد بقاؤه الى خرابه لا خلا فيه
 امر بابه ويكون البيع اعود على الظاهر ولا يبيع ام الولد لم يمت ولدها او في
 ثمرة قضا مع اعساره ولاها وفي اشتراط طوق المالك تردد ولا يبيع العبد
 الا مع لاذن ولا يمنع جناية العبد من بيعه ولا عتقه عمدا كانت
 الجناية او خطأ على تردد ان يكون قد ورثا على تسليمه فلا يبيع مع
 لما بقى منفردا يبيع منضا الى يبيع بعه ولوم يظن فيه لم يكن له رجوع على
 البائع وكان الثمن مقابلا للضميمة ولا يبيع مع ما جرد العادة بعه
 كالحمام الطائر والسموك المملوك المتشابهة في المياه المحصورة ولو باع ما
 يتعد تلك المياه الا بعد صفة فيه تردد ولو قبل الجواز مع شوق الحيا المشتري
 كان قويا ان يكون الثمن معلوم القدر الجلس والوصف لولا يبيع
 بحكم احد ما لم يبعث ولو سلمه المشتري فلف كل مضمونا عليه بقيمة
 يوم قبضه وقيل باعلى القيمة من يوم قبضه الى يوم تلفه وان نقص فيه

ولا يحرر مع الوقت ولا ام لولد
 ولا يحرر مع الوقت ولا ام لولد
 ولا يحرر مع الوقت ولا ام لولد

لا يحرر مع الوقت ولا ام لولد
 لا يحرر مع الوقت ولا ام لولد
 لا يحرر مع الوقت ولا ام لولد

لا يحرر مع الوقت ولا ام لولد
 لا يحرر مع الوقت ولا ام لولد
 لا يحرر مع الوقت ولا ام لولد

[illegible][illegible]

قوله وان تركنا حاضرنا وقيل بحكم الادلال اشبه المراد بالباد الغريب الجالب للبلد ما لم يكونه اباديه او قريبا ومعناه ان محل البدو او القوي تساعدا الى بلد فانه البدوي ويقول انا بسوقك على ما
يوجد به قيل او يوفق السوء فيقول انا بسوقك واكون سحارا وقد ورد النهي عنه ايضا فقال له واذا لم يبيع حاضر لباد ودعوا الناس يريزق الله بعضهم بعضا والكل في الدلالة على الحق وفي مسنده كما تقدم
وقد شرط في تحريمه او كراهته امر اخر الاول ان يكون الحاضر عاقل بالبر والهدى وبخوشر طبع العاقل ان كان يظفر من ذلك المتاع يسفر في البلد فلو لم يظهر اياها الى البلد او لم يجد وجوده وخصه بسوقه
والا كراهته لان الغرض من بيعه الربح وقد ارفق على الناس ولم يوجد بها الناس ان يكون المتاع المحبوب ما يحبها جارية فلا ينجح البذر لانه لا يدخل تحت النهر الرابع ان يوضع في حجره في البدو
ويبرعه البذر في التسلل السوء في ذلك لم يكن له ايسر الحسن ان يكون الغريب جاهلا بسوء البلد فلو علم به لم يكن له بئس عذبة نفس الخوف في اشتراط ما عدا الا في نظر لا طلاق انفس عدم منافاة التعليل اما
الاخر فالتعليل شرعي وفي القول ما تقدم لادوات البيع مع وان اثم ولا يابس شر البذر لا يصلح لعدم تنا ولا النهي قوله تنقضي الركبان كمره الى قوله ان تنقضي اطلق المعنى ان كراهته بها
وختلف الكلام كالمين وفيه جارية الى تحريمه على ظاهر النهي الواردة في الاجابة روي عن ابي القاسم عن الصادق عليه السلام انه قال لا تعلق ولا شتر ما تعلق ولا تامل منه ولا تامل في الحق فعمله على الكراهية ليس بتحريم
يكنز به لجماله بعض مسنده ومنه يظهر وجه ما اختاره المصنف من كراهية اشتراك ذلك والمراد بالتعلق التزعم او التزعم في حق ما دون الى الركب المتعاضد الى بلد البيع عليهم او
الشرائط فمما قيد الاول كون النوع بعد ذلك فلا يخرج لانه لا تنقضي الركب لم يكره ولم يحرم انما تحقق معنى التزعم في البلد فلو تعلق الركب في اول وصوله الى البلد لم تثبت الحكم وان لم يكره قد عرفنا
ولو دخل بعض الركب فلتق بعض الناجي فيل سيده انهم ايضا ويحل بصدق التعلق لما خرج منه ان كانت ان لا ينجح وزاد في ذلك ان يكون سوا التجارة لا يابس الرابع جلد الركب سوا البلد فما بيعه ويشتره
فمعلوم مما وجدنا لم يثبت الحكم فيه كاي شتره التعليل في قوله لا يبيع ولا يملكه لا يعلق احدكم تجارة فاجاز المصنف والمسلمون يريزق الله بعضهم بعضا والكل في الدلالة على الحق وفي مسنده كما تقدم
يكون التعلق للبيع على اوله شتره من نوعه لغيره المتعاضد ولو في بعض المعاملات كالاجارة لم تثبت الحكم في الحاق الصلح ونحوه من عقود المعانيات فيحل للعدو وعدهم انفسا فاما حالف المصلح التعلق
والحل الحاق الصلح بما اذن ويحل فحكم على الشرائخ خاصة نظرا الى ظاهر قوله لا يعلق احدكم تجارة ولقنا بالتعميم في حق البيع على ما خطر وغبن فلو خرج للبيع عليهم المأكول ونحوه فلا يابس فاذن التزعم
فصول النوع واشترى منهم ارباب عليهم العقد البيع وان قلنا بالتحريم لان النهي عن اخرج من حقيقة البيع خلاف الابن الجسد ثم ان ظهر فيه غبن بخير الركب من شتره العقد وعضائه والاقوي في الحل النوا اقتصارا
في مخالفة لزوم البيع والوفاء بالعقد على موضعها يتيقن وهو التراضي ان ثبتت حل النجاسة راجعا من مستحق الى ان ثبتت الحل لرافقه المصنف وهو وجه قوله وكذا حكم النجس ان يحل
الشيء المثلث رابعا بجمع الحكم السابق وهو الكراهية مع البيع وثبتت النجاسة في الركاب وكونه على التراضي على الخلاف ونهه المصنف لادواته المستعدة ويكره كونه الاخر وهو كون النجاسة على التراضي وهو يستلزم
صحة البيع ولا يكون متوقفا على حكم من حيث التحريم او كراهية والاقوي في تحريمه لانه غش وخديعة وثبت ما في الكلام السابق وما عداه من غير خديعة لان الزيادة لزيادة من اخطاه البائع فيكون المشرع
المنع وهو لا يعلق بغيره ولا كراهية اجماعا وانما الحزم من تلك الزيادة من النجاسة التي اوجبت المشرع لاجلها في توقيفه ان الزيادة في السعة من لا يريدها النجس غيره عليه وان لم يكره اجماعا
البيع فاذا اتفق ذلك فالبيع صحيح ويحذر المشرع من ظهور الغش كالتقدم وقيل لا خلافنا في ذلك مع ما عداه البائع والاخر والاقوي في حكمه ما قال البائع اعطيت في هذه السعة كذا
فيصدقه المشرع فانه يخبر لو ظهر الغش وان كان البائع صادقا ولو كان كاذبا فلا نجس في التحريم ويزيد على ذلك ولا يعلق به ترك الزيادة في السعة ليشتريها بالشر لا بغيره

(Faint handwritten notes at the bottom right)

١٩٥
 وزدوى العاهات وكراد والتعوض للكيد والوزن اذ الميجنه ولاستخط
 من الثمن بعد العقد والزايده في السلعة وقت النداء ودخول الموقن في سؤم
 اخيه على لظفر ان يتكل حاضر لبادي وقيل لحريم ولاول شبه والمحق كملك
 تلقى الركبان مكره وحده اربعة فرسخ اذ اقتصد ولايكه ان تقف ولا
 ثبت للمبايع الخيام الا ان ثبت الغير الفاحش والخافيه على الفور مع القدي وقيل
 لا يسقط الا بالاسقاط ولا شبه وكذا حكم الخش ومان زيد لزيادة
 واطاه المبيع **لا** يحكم مكره وقيل حرام ولاول شبه وانما يكون في
 الحظر والشعير والتمر والزبد السمن فيل في الملح بشرط ان يستيقمها للزيادة في
 التمر ولا يوجد بايع ولا باذل وشرط اخر من ان يستيقمها في الغلا ثلث ايام
 الرخص لمعين يوا ويحرم المحرك على البيع ولا يستعز عليه فيل سيعر ولا اظهر
 والنظر في اقسامه واحكامه اما افتامه فمخنة **خيار المجلس**
 فاذا حصل الاجاب القبول انعقد البيع وكذا في المتبايعين خيار الفسخ ما كان في
 المجلس ولو ضرب بينهما جليل لم يبطل الخيار وكذا لو اكرها على التفرق ولم يتنكها
 من الخيار ويسقط باسقاط سقوط في العقد وبمفارقة كل واحد منهما صاحبه
 ولو بخلوة وبالجباها اياه واحدا ما وخر ولا الزم احدهما سقط خيار
 ولو ببيعته ثم استوفى العقد سقطت له الخيار وادعوا المصنفه له اشراط شرط في العقد انه
 يسقط كغيره ولا شرط باع يعلق به عرض فيقع لفرض عدم المومن عند شرط واحد ما مضى
 سقطت له الخيار ولو لم ينفذ كل منها صاحبه ويحق نقال احدهما مكانه بحيث لا يبعد عن صاحبه ولو سقط
 او احدهما لا كذا بان فاشا مضطرب او فتر كل واحد احدهما لم يفسد خيارهما العقد واذا كان له
 بان يقول اخر ما العقد الزمناه او بشرط ان ياروا او اجلا ما فاشا سقطت خياره وبقول جارا الاخر
 ولو مضى ما فاشا له صاحبه فوفى حكم الاجاب راذا لا يفسد لفرض شرط واحد على الرضا به كاف في عدم التصرف
 ان فاشا الشر كان للفر ما باع بطلت خياره وبقول بايع واحد السام كان فاشا البيع وبطلت
 خياره وان فاشا التصرف ان فاشا الملك وغيره كان فاشا ان قل من المصنفه في خيار البيع فاشا خياره

قوله ولوح خلفه بترها فويلع السائر تشقيظ على الأمانات ودر طلع الذكور لحي رطبها الجود ما لم ثوروا العادة الاكتفاء بتأخير البعض والباقي مشيق بنغه وبهت ربح الذكور المير وقد لا يورث شي ومثيق الكل ويأبر بالربح خصوصا اذا كانت الذكور في ناحية الصبا فبالصبا وقت التميز مستحكم النص من النبي مع وآله والائمة عليهم السلام واجماع المسلمين عليه السلام شذوذهم العادة ربح

قوله ويحس المرسته نظر الى الوف وظاهر العادة ان النظر الى الوف دليل وجوب طوبى ان يسهل الخوض فيه فلهذا لم يصرح به بل قال في العادة تعض البعاب لميلج اذا ما ع

الشيعة على المشركين وليس بعيدا ان قطع التمرة مثلا وانها لا قوله اني الاغلب خصوصاً شجرة النخل فالعادة تعض البعاب لميلج اذا ما ع

الشجرة ويكنز ان يريد به وجوب تقيده بالادى الوف عليه يجب تلك الشجرة في ذلك المثل كما كانت عادته ان يوضع بها بعض الخبز الى ان يتناهي حلاوته وما يوقه رطبا اذا تيسر ما يظن

قوله ويأبر فخر اذا انتهى من شغل فلهذا

المعنى هو المقصود في اكثر العادات الا

ما كن مفردة ويدخل الاصول في اغلاق المضبوطة في بيع الدار وان لم يسمها بالدار
 ودخاها المستدخلة في البناء وذلك في المصلحة فيه والسلم المتيقن برأيه على حد
 البيع ودخول الفاني تردد ودخولها اشبه ولا يدخل الرمي المضبوطة الا على شرط
 ولو كان في الدار بخل او شح لم يدخل في البيع فان في الحق ما قيل يدخل ولا يرى هذا
 شيئا بل لو قال وما دان عليه حاجتها او ما ساكله لزم دخوله وان استثنى بخلة
 فله المهر اليها والخروج ويدي جرايدها من مرض ويوباع ارضاء وفيما خالف
 كان الحكم لذلك وكذا لو كان فيها شئ من سواء كانت له اصول يتخلف ولم يل
 لكن يجب تيقنه في ارض حتى يحدد ويوباع فخلا قد ابرقها فهو للبايع لان
 اسم التخل لا يتاوه ولقوله عليه السلام من باع نخلا فله ما في النخل قبل ان يقطع
 ويجب على المشتري تيقنه نظرا الى العرف وكذا لو اشترى ثمرة كان للمشتري تيقنها
 على الاصول نظر الى العادة وان باع النخل ولم يكن موقفا فله المشتري على ما اتفق
 الاصحاب ولو انقل النخل بغير البيع فالتمه للمبايع لئلا كان موقفا او لم تكن
 انقلت بعقد معاوضة كالاجارة والسكاح او بغير عوض كالعبدة وشبهها والدار
 يحصل ولو تشقق من نفسها فابترتها اللوائح وهو معبر في الاناث ولا
 يورث في النكاح ولا في الغنا من الغنا من اناء الله اناء الله

[illegible]

فلو باع شجرة الفلج للبايع على كماله وفي جمع ذلك لا يتيقن حتى يبلغ أولها
 وليس للمشتري انزالها اذا كانت قد ظهرت سواء كانت ثمرتها في كمال القطر
 والجوز لم تكن الا ان يشترط المشتري وكذا ان كان المقصود من الشجرة ثمرة
 فهو للبايع تفتح او لم تفتح **فروع** اذا باع الموهب وغيره كاللبن
 للبايع ولا للمشتري وكذا الوعاء الموهب لو احدث غير الموهب لا يخرجه
 التمه على الاصول يرجع فيها الى العادة في تلك التمه فما كان يختلف بغيره
 على بلوغه وما كان لا يختلف في العادة الا شرطيا فذلك **م** يجوز سقته
 ولا يوصف ان اشع احدهما اجبر المشع فان كان السقي يضادهما جزمنا مصلحة
 المتابع لكن لا يدين في ذلك الحاجة فان اختلفا خرج فيه الى اهل الخبرة **م** للمحار
 المخلق في مرض والمعاود تدخل في بيع مرض لا منها من اخلائها وفيه تردد
النظر الثالث في التسليم اطلاق العقد يقتضي تسليم المبيع
 التمه فان امتنع اجزا وان اشع احدهما اجبر المشع قيل يجبر للبايع
 او لا ولا شبهه سواء كان الثمن عينا او مينا ولو اشترط البائع تأجيل التسليم
 الى مدة معينة جاز كما لو اشترط المشتري تأجيل الثمن وكذا لو اشترط البائع سكنى
 الدار او ركوب الدابة مدة معينة كان ايضا جازا والقض هو التخليص

فان كان المشتري قد قبض المبيع قبل ان يملكه او كان له في ملكه
 لا يبرئ البائع من البيع ولا يبرئ المشتري من الثمن
 فلو كان المشتري قد قبض المبيع قبل ان يملكه او كان له في ملكه
 لا يبرئ البائع من البيع ولا يبرئ المشتري من الثمن

فقد قبض المبيع بالقبض او بالقبض او بالقبض او بالقبض
 فلو كان المشتري قد قبض المبيع قبل ان يملكه او كان له في ملكه
 لا يبرئ البائع من البيع ولا يبرئ المشتري من الثمن
 فلو كان المشتري قد قبض المبيع قبل ان يملكه او كان له في ملكه
 لا يبرئ البائع من البيع ولا يبرئ المشتري من الثمن

فان كان المشتري قد قبض المبيع قبل ان يملكه او كان له في ملكه
 لا يبرئ البائع من البيع ولا يبرئ المشتري من الثمن
 فلو كان المشتري قد قبض المبيع قبل ان يملكه او كان له في ملكه
 لا يبرئ البائع من البيع ولا يبرئ المشتري من الثمن

قوله اذا سلف في طعام بالعراق ثم طالبه بالمدينة لم يجزعه انما لم يجزعه في غير بلد لان بالاسم تعيين في بلد عند الاطلاق وفي موضع التعيين ان فرض على ما بالحق التفصيل على حاله فمعه
 في غير بلد تعيين في موضع غير واجب سواء كانت قيمة في بلد المطالبه مخالفة لقيمة في بلد ام مساوية وهذا الشبهة في ان الكلام في المطالبه بقيمة في البلد التي يحل عليه دفعها فان البحث فيها في
 موضعين احدهما ان يرضى المسلم اليه دفعها وفي جواز قولان احدهما عدم نظر الى ان القيمة عوض عن مال السلم قبل قبضه وسع له وهو غير جائز لان المفروض كونها مائة وانما هو الاخر
 يجوز لمع كون ذلك سبعا على استيفاء الحق غايته بغير حرجه وشك في ان لا يتبين سبعا فليجزم نعم بما قبله كما مره في موضع آخر في وجهه التوهم ان ان يطلب القيمة ولا يرضى المسلم اليه
 به دفعها فهل يحل عليه ان يعلق الجواز في الاول الاثر على عدمه لان الواجب في دفعه هو الطعام لا القيمة وما في ذلك لا يوجب في البلد المذكور فالاولى ان لا يجزى في مال من غير الحواضر ولم يقضه عقد
 السلم وفي بعض الاحكام منهم العلاقة المذكورة الى وجوب دفع القيمة بمقتضى بان الطعام الذي يلزم دفعه معدوم فكان كما لو عدم الطعام في بلد يلزمه التسليم فيه وفيه منع ظاهر اذ ليس
 ثم طعام يلزمه دفعه حتى يتقبل الى القيمة وعمل القيمة بان دفع المال كونه المطالبه حتى حال وجعل مستحقا على الوصول الى بلد السلم فظهر فانه ربما لم يكن له عزم العود الى ذلك البلد اصلا
 وان الوصول اليه يحتاج الى اضاف الى السلم فيه من المون اوان المسلم اليه قد لا يظهر بعد ذلك فحققت حقه بالكلية وما يقضيه العقد من اطلاق السلم اليه بالتسليم في البلد الغير محل له السلم
 فعلا الا ان السلف الى القيمة لصاحبه حقه اذ ليس له المطالبه بالعين فلم يجعله المطالبه بالقيمة على الوجه الذي ينفي حرم المسلم اليه لادى الى ضياع حقه راسا وانت خبير بان هذه العلاقة لا توجب
 الانتقال الى القيمة متى طلبها المسلم بل يحق صدق ضياع حقه بدونه للعلم بان يتخلف الضرر في موارد كثيرة غير ما ذكره كالوكان السلم اليه مصاحبا له في الطريق الى البلد المعين لتسليم او وكل
 في تسليمه في وقت ذلك فان ذلك هو الذي اقتضاه الامر الشرعي لعدم رده عند القيمة مطلقا غير جزم نعم لو فرض الضرر في بعض موارد كالمعلم بالقرين ان المديون لا يرجع اليهم البلد ولم
 يوطئة الا ايضا كونه لا يوجب تحصيل الحق فان التي يغتفر بان ختم التوجه في الامر الى الحاكم لتجربة الاحوال الا ان التسليم في بلد التسليم او دفع العين في بلد التسليم او دفع العين فيها وجميعة
 المطالبة بالعين ان كانت القيمة في تلك البلد مثل قيمة في بلد التسليم او اودون وبالنسبة في بلد التسليم ان كانت اكثر المال او اقله ان المفروض كون الحق حالا او كالحاق ثابت وعين
 لم التسليم انما كان للاتفاق ومعنى ذلك القيمة المديون او نقصانها في بلد المطالبه لا يوجب الاتفاق بل يوجب في بعض صورته فلا وجه لغيره وانما ان في ظهور التسليم لما ذكره في تقدير المثل
 شرعا بسبب الزيادة وهذا القول ليس بعينه الصواب لان من حصول الاتفاق فيما ذكره مطلقا يجوز ان يكون المديون قادرين على غير الحق في بلد التسليم عاجزا عنها في الآخر وان كان
 انقص قيمة يحصل الضرر عليه بذلك مع مخالفته لما شرطه من الاتفاق او دل على الاتفاق والمسلم من عند شرطه عليهم فانقول بان مع مخالفة المطالبة عينيا وقيمة او هو الاثر

فان كان في بلد التسليم في بلد التسليم او اودون وبالنسبة في بلد التسليم ان كانت اكثر المال او اقله ان المفروض كون الحق حالا او كالحاق ثابت وعين
 لم التسليم انما كان للاتفاق ومعنى ذلك القيمة المديون او نقصانها في بلد المطالبه لا يوجب الاتفاق بل يوجب في بعض صورته فلا وجه لغيره وانما ان في ظهور التسليم لما ذكره في تقدير المثل
 شرعا بسبب الزيادة وهذا القول ليس بعينه الصواب لان من حصول الاتفاق فيما ذكره مطلقا يجوز ان يكون المديون قادرين على غير الحق في بلد التسليم عاجزا عنها في الآخر وان كان
 انقص قيمة يحصل الضرر عليه بذلك مع مخالفته لما شرطه من الاتفاق او دل على الاتفاق والمسلم من عند شرطه عليهم فانقول بان مع مخالفة المطالبة عينيا وقيمة او هو الاثر

هذا هو الحق في كل حال
 في كل حال لا يخرج عن هذا
 في كل حال لا يخرج عن هذا
 في كل حال لا يخرج عن هذا

والبيضة على الشري

اذا سلف في طعام بالعراق ثم طالبه بالمدينة لم يجزعه
 ولو طالبه بقيمة قيل لم يجز له بيع الطعام على من هو عليه فبقي قبضه وعلو قلناه
 وان كان قرضا جازا من اخذ العوض بغير العراق وان كان غصبا لم يجز دفع المثل
 وجاز دفع القيمة بغير العراق ولا شبهة جواز مطالبته بالقيمة المثل حيث كان
 وبقيمة الحاضرة عند لا عوانا لو اشترى عينا بعين وقصر احداهما ببيع
 ما قبضه وتلفت العين الاخرى في يد بايعها بطل السع دول ولا سبيل لاعادة ما بيع
 ثانيا بل يلزم البايع قيمة لصاحبه

النظر الرابع في اختلاف

المبايعين اذا عين المتبايعان قد اوجب ذلك اطلاق الحق الى تقدير البلد
 فان كان فيه نقد غالبا كان البيع باطلا وكذا الوزن فان اختلفا فمهما
 لو اختلفا في قدر الثمن فالقول قول البايع مع ميمنه ان كان
 البايع باقيا وقد اشترى مع ميمنه ان اختلفا لو اختلفا في تأخير الثمن او في
 تعجيله او في قدره او في اشتراطه من حيا على النكاح وضمن عند القول
 قول البايع مع ميمنه لو اختلفا في البيع فقال البايع بعثك ثوبا فقال
 بل ثوبين فالقول قول البايع ايضا فلو قال بعثك هذا الثوب فقال له هذا
 فهذا دعوان فيختلفان في كل دعواهما ولو اختلفت وترا لبايع وترا

هذا هو الحق في كل حال
 في كل حال لا يخرج عن هذا
 في كل حال لا يخرج عن هذا
 في كل حال لا يخرج عن هذا

هذا هو الحق في كل حال
 في كل حال لا يخرج عن هذا
 في كل حال لا يخرج عن هذا
 في كل حال لا يخرج عن هذا

هذا هو الحق في كل حال
 في كل حال لا يخرج عن هذا
 في كل حال لا يخرج عن هذا
 في كل حال لا يخرج عن هذا

توضیحات

اوست اصل شرح عشره قصبات و القصبات اذبح کیدان المجموع ثمانین در عاف الطول و فی العرض ثمانین

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is arranged in several lines, with some words appearing to be in a different script or dialect. The text is somewhat faded and difficult to read, but it appears to be a continuous passage of text.

[The page contains several fragments of handwritten Persian script from other documents.]

او مع الساحة او جزء منها مشاعا ولو قل بعلمها كل ذراع يدبرهم لم يبيع
 الا مع العلم بغير علمها ولو قل بعلم عشرة ذراع منها وعز الموضع
 جازر ولو ابهم لم يخرجهالة المبيع وحصول التفاوت في جزائها بخلاف الصفة
 ولو باعها عرضا على انها جرابان معينة وكانت اقل فالمشتري يلجأ الى بيع
 واخذها بحسبها من الثمن وقيل بكل الثمن ولا ولا شيه ولو زادت كما
 للخيار للبايع ببيع الفسخ والابحار بكل الثمن وكذا كل ما لا يتساوى اجزؤه
 لو نقص ما يتساوى اجزؤه ثبت الخيار للمشتري بين الرد واخذه بحسبه
 من الثمن ولو جمع بين شيئين مختلفين في عقد واحد بثمن واحد كبيع وسلف
 او اجارة وبيع او كالحج واجارة صح ونقط العوض على قيمة المبيع و

فقلت يا شيخنا الميرزا يا ولى الله العزيم
 اني ارجو ان يكون هذا من اثاره العظام
 شريفة الفقه والاخلاق المنيعة فان من
 هذا بابا من شريكم ثم اخبرني بقصته بالكلية
 لانه رضى بمحض هذه الاشياء فادخل الى
 روف ولان الفرد حصل خبره فكتبه بطلان البيع
 ما لم يقصد ان يلازمه الميرزا فبعد من العوض
 فقلت يا شيخنا الميرزا يا ولى الله العزيم
 اني ارجو ان يكون هذا من اثاره العظام
 شريفة الفقه والاخلاق المنيعة فان من
 هذا بابا من شريكم ثم اخبرني بقصته بالكلية
 لانه رضى بمحض هذه الاشياء فادخل الى
 روف ولان الفرد حصل خبره فكتبه بطلان البيع
 ما لم يقصد ان يلازمه الميرزا فبعد من العوض

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

والبايع فالتقوى مع مينة اذ لم يكن المشتري مينة ولا شاهد حال يشهد له
يقوم المبيع صححا وعبا ونظر في نسبة التقصير ففيه حكمين
اختلف اهل الحنفية في المقوم عمل على الوسط اذا علم بالبيع ولم يرد لم يملك
ولو نظاوا الا ان يصرح باسقاطه ولو فسخ العقد بالعيب سوا كان غرضا
او غايبا اذا حدث العيب بعد العقد وقبل القبض كان للمشتري رد وفي
الارش ترد ولو قبض بعضه ثم حدث في الباقي حدثت كالحكم لذلك فيم
والمحدث في الحيوان بعد القبض وقبل انقضاء الحمار لا يمنع الرد في الثلثة
في ابي حنيفة رضي الله عنه في رد المملوك من احدثت له العيب
البرص والرجل وفي رواية على من اسباط عنه عيبه احد اثني عشر
للمعام والبرص والرجل يد الى تمام السنة من يوم اشتراه وفي معناه
عنه عليه السلام في هذا الحكم ثبت مع عدم الاحداث فلو احدثت التقيد
عنه او صفته ثبتت الارش وسقط الرد **الفصل الثاني**
في المراجعة والمواضعة والتولية والوكالة العامة فان تجنس
براس المال فبقي بعثا او جري مجرا بره كذا ولا بد ان يكون راسا له معلوما
وقد لا يرج معلوما ولا بد من ذكر الصف والوزن ان اختلف واذا كان البايع

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

لم يحدث فيحدثا ولا غيره فالعبرة عن الثمن ان يقول اشتريت بكذا وراس له
كذا او تقوم علي او هو علي وان كان علم فيه ما يقتضي الزيادة قل راس له كذا
وعلمت فيه بكذا وان كان علم فيه غيره باجره صح ان يقول تقوم علي او هو علي
بكذا ولو اشترى ثمن ورجع بامره عيب اسقط قدر الارش واخبر بالباقي
ان يقول راس الي في كذا ولو جنى العبد فقده السيد لم يجز ان يضم
الفدية الى ثمنه ولو جنى عليه فاخذ ارش الجناية لم يضعها من الثمن وكذا لو جنى
منه فليدفع كساح التامة وثمر الشجرة ويكره نسبة الربح الى المال **واما**
الحكم فيه مساليد - من باع غيره متاعا جاز ان يشتره منه
بزيادة ونقصته حال او مؤجلا بعد قبضه ويكره قبل قبضه اذا كان مما
يكال او يوزن على الظاهر ولو كان شرط في حال البيع ان يبيع بميزان
كان ذلك مقصدا ولم يشطط لفظا كره اذا عرفت هذا فلو باع علامة سلعة
ثم اشترى منها بزيادة جاز ان يجزى بالثمن ان لم يكن شرط اعادته ولو
شرط لم يجز كانه خيانة لو باع مائة فان راس له اقل كانه شرى

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

حيث نرى الربا بين الدوله بغير ان ياخذ الفضل وان لا يكون للمولود وارث ولا عليه دين واطلاق النسخ جعليه الحكم
مقتضى بالولد النسخي بالنسبة الى الاب فلا يتعدى الحكم الى اللام والاب المصدق ولد الولد ولا الى ولد الرضاع على اشتراطه
اقتصادا ورافضة على مورد البتة ووجوب العدم اخلاق اسم الولد عليها حتى يتم حصة على الاب ووجوبه اية الاسماء
ولا فرق بين المولود بين النسخ على الظاهر لاطلاق النسخ فلا يلزم له حيث خصها بالادام معلما بالنسخ في النسخ
في مال الرجل انما ثبت في حق العقد الدائم في الزوجه ان تأخذ من مال الرجل الاموال وفي معاشره مثل ذلك للنسخ في ظاهر
والحكم بنسب الربا ليس بدمه بل هو العدم من النسخ بان لا يملك فيصدق عدم الربا بان على من يملك ولا زاد ولا
لنقله لعدم ملكه تركه فيكون له ما ورد النسخ بغيره والارثية تمنع النسخ على من لا يكون شرعا كافرا في ذلك
ثبت بغيره ومن لم يكن الرضا كما والمولود والولد في حكم القن اما المالك بغيره فلا على الظاهر من احكامه

والاول الشبه وكذا البحث في كل مطبوع يابسه يجوز بيع الادقة بعضها ٢١١

بعض مثلاً بمثل وكذا الا خبايا من الخلول وان جهل مقدارها في كل واحد

الرطوبة اعتدال على نوال الاسم **تتم** فيها مسائل لا يزال

بين الدوله ولد ويجوز لكل منهما اخذ الفضل من صاحبه ولا يبي المولى ومملوكه

ولا بين الرجل فرجة ولا بين المسلم واهل الحرب وثبت بين المسلم والذمي

على الاشهر ٢ لا يجوز مع لم يحول بالحيوان من حنبله كلم الغنم بالشاة ويجوز

بغير حنسه لكم البقرة بالشاة لكن بشرط أن يكون اللحم حاضرا ٣ يجوز بيعه

فيما يبضه بدجاجة وبيع شاة في خرعما لين بشاة في خرعما لين او خالية

ولو كان من لبن جسمها **الشمعة** خير احدا حقير **ولست** يعافضها

الربا ولو اخذ احدهما الفضل ويجوز القسمة كيلا وخرصا ولو كانت الشريكتان في حصة واحدة

مرطوب و تر متساوین فاخذ احداهما الرطب جاز ب چون بیع مکرر الخطه بمکرر

وفي أحدهما عقد التين ودقاقة وكذا لو كان في أحدهما نيران أو سبيل

لانه مما جرت العادة بكونه
يخرج درهم ودينار بدنيار ودرم ودينار

كل واحد منهما الى غير حبسه وكذا الوجه يدل الديار والدرهم شي من المتاع

ولما مد من عمر و حرم بمدين و امداد و درمين و درام و قد تحيى من البرا

السبع لثمن

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى بن جعفر الطوسي

رسالة من السيد محمد باقر الخليلي الى السيد ميرزا قليچ خان
في تاريخ سنة ١٢٩٠ هـ

[illegible]

٢١٧ تتبع ما تعلم منه فخل الغيب فخل الفحل الدبر وچوزا التفاضل سببه انقذا وفي النسبة

تردد الثاني اعتبار الكيد والوزن فلا ربا الا في مكيد او وزن و

بالمساواة فيها يزول حریم الربوات فلو باع ما لا یکیل فیہ ولا یرقی فیہ

جاء ولو كان معدودا كالثوب بالثوبين والبيض بالبيضتين والبيض بالبيض

وفي النسبة تردد و المنع اخط ولا يرا في الماء تقدم اشترط الكيل والوزن

في بيعه وثبت في الطين الموزون كالامري على الاشبه والاعتبار عادة الشعر

فأثبت أنه بكيلا وموزون في عصر النبي عليه السلام بنى عليه وأجملت الحال فيه رجوع

إلى عادة اليد ولما خلف اليدان فيه كان لكل يد حكم نفسه وقيل يغلب جانب

التقدير ثبت التحريم عمدا والمراعى المساواة فى وقت لا يتبع فلو باع المحرم

بمقيد متساويا جانرا وكذا الوباغ بسير طرب وكذا الوباغ خضه مبلولة بياضه

لنحتمل له وقيل بالمنع نظر الى نحو النقصان عند الجفاف الى الضياف

اجزاء مائیت مجملہ فی سبع الرطب بالتمرد والاضطرار اختصاصه بانیع

اعتماد علی اشتهار روایتین

والاخر فموزون كالخط والافق مبيع احدهما بالآخر وزاجاز وفي البديل

ولاحظوا تعذيبه بالوزن مدين
 بيع الغيب المزيب جازين وديل لاطراف اعله الرطب

۱۰۰

125

الطبع الاخرى من الاملا السحر كوجوه اكله وانما لا يروى فيه
 ما عفا عنه كان ابلغ والسفوف كانت في الاملا
 كما لا ريب في ان طبع النوازل
 مسدود النور والاملا السحر كوجوه اكله وانما لا يروى فيه
 ما عفا عنه كان ابلغ والسفوف كانت في الاملا

[illegible]

This image shows a close-up of a manuscript page with dense, cursive handwriting in a dark ink. The script is highly stylized and fills the frame, with some words appearing to be written in a larger, bolder hand than others. The paper is aged and slightly discolored, with some visible texture and minor staining.

The image shows a page from the Voynich manuscript, specifically the 'Liber Primus'. The text is written in the Voynich script, which is a combination of consonants and vowels. The page is numbered '1' in the top right corner. The text is arranged in a single column, with some lines starting with a large, decorative initial. The parchment is aged and shows some staining.

این بر یکدیگر و درین یکدیگر
همان که در یکدیگر و درین یکدیگر

بأن يبيع أحد الباعين سلعة من صاحبه بغيرها ثم يشترى بغيره بالتقسيط
اعتبار المساواة وكذا لو وهب الآخر أو أقرضه صاحبه ثم أقرضه هو وتبارا
كذا لو تبايعا وهدب الزيادة كل ذلك غير شرط **الثالث في الصرف**
بيع الاثمان بالاثمان ويشترط في صحة بيعها ان يدا على الربويات المتبايعين
المجلفين لفرق قبل المتبايع بطل الصرف على الاشهر ولو قبض البعض صح فيما
قبض حسب ولو فارقا لم يصح لم يطل ولو وكل احد ما في القبض عنه
قبض الوكيل قبل تفرقه ما صح ولو قبض بعد التفريق بطل ولو اشترى منه
درهم ثم ابتاع بهادنا في قبض درهم لم يصح شي ولو افرق بطل العقدان
ولو كان عليه درهم فاشترى بهادنا في صح وان لم يتفابضا وكذا لو كان
دنانير فاشترى بهادنا في درهم لان التقديس واحد ولا يجوز التفاضل في الجنس
ولو تفاضا وجوز في الجنين يستوي في وجوب التماثل المصوغ والمكسوف
جيد الجوهري وردي واذ كان في الفضة عشرين مجبولا لم يصح الا بالذهب او
بجنس غير الفضة وكذا الذهب ولو علم جازيعة بمثل جنس مع زيادة في قبض
الفضة ولا يصح تراب معدن الفضة بالفضة احتياطا وباع بالذهب
كذا معدن الذهب لو جمعا في صنفه جازيعة بالذهب والفضة معا ويجوز
ان ياتي بالذهب متبوعا بالفضة ايضا ولو لم ياتي بالذهب متبوعا بالفضة
بشرط صحة متبوعه وان كان مع باقي الذرة للغير الذي كان
على القبض يكون ذكرا لا ياتي بالذهب الا في الجنس الذي كان
في القبض فاذا كانت هذه المقدمات صحيحة فلا بد

بيع جوهر الصاير والصفير بالذهب والفضة وان كان فيه سيفضة او ذهب
لان الغالب غيرهما ويجوز اخراج الدرهم للعشقة مع جملة العشر اذا كانت
معلومة الصرف بين الناس وان كانت مجهولة الصرف لم يجز اتفاقا الا بعد ايام
الحام مسائل عشر دوا في الدرهم والذنانير تعيان
فلو اشترى شيئا بدرهم او دنانير لم يجز دفع غيره ولو تساوت لا وصاف
الثانية اذا اشترى درهمين مثلهما معية فوجده صايرا
غير جنس الدرهم كان البيع باطلا وكذا لو باعته ثوبا كان ثابنا صوفا ولو كان
البعض من غير جنس بطل فيه حسب ولم يرد الكلي لتبعض الصفقة وله
اخذ الجيد بجنس من الثمن وليس له بدله لعدم تناول العقد له ولو كان الجنس طحا
وبع عيب كخشونة الجوهر او اضطراب السكة كان له رد الجميع او مساكه وليس
منه للمعيب حده ولا ابداله لان العقد لا يتناول **الثالثة** اذا
اشترى درهمين في الذرة مثلهما او وجده صايرا اليه في فضة قبل التفريق كان له
المطالبة بالبدل وان كان بعد التفريق بطل الصرف وان كان البعض بطل فيه
وصح في الباقي وان لم يخرج بالعيب من الجنسية كان بخير بين الرد ولا مساكه
بالمثل من غير ارشاد وله المطالبة بالبدل قبل التفريق قطعاً وبما بعد التفريق تردد

في الدار... والاعطاء...
الرابعة...
الخامسة...
سادسة...
سابعة...
ثامنة...
تاسعة...
عاشرة...

في الدار... والاعطاء...
الرابعة...
الخامسة...
سادسة...
سابعة...
ثامنة...
تاسعة...
عاشرة...

المرتبعة بالمرتبعة والمرتبة بالمرتبة
والمرتبة بالمرتبة والمرتبة بالمرتبة
والمرتبة بالمرتبة والمرتبة بالمرتبة
والمرتبة بالمرتبة والمرتبة بالمرتبة

المرتبة بالمرتبة والمرتبة بالمرتبة
والمرتبة بالمرتبة والمرتبة بالمرتبة
والمرتبة بالمرتبة والمرتبة بالمرتبة
والمرتبة بالمرتبة والمرتبة بالمرتبة

٢٢٣ ولذا لو ضم اليها شيئا قبل انعقادها واذا انعقد جاز بيعه مع اصوله ونفذه
سواء كان بائنا كالقماش والمشمش والعنب وفي قشر يحتاج الى لادخاره
كالجوز في القشر لا سفل كذا اللوز وفي قشر لا يحتاج اليه كالقشر لا على الجوز
والباقي الاخر المطران والعدس وكذا السنبك سواء كان بائنا كالشعير
او مسترا كالخضه منفردا مع اصوله قاما وحيدا واما الخضر فلا يجوز
بيعها قبل ظهورها ويجوز بعد انعقادها لقطر واحدة ولقطات وكذا
ما يقطع فيستعمل كالرطة والبقول حرة وحزرات وكذا ما يخطط كالحناف
التوت ويجوز بيعها منفردة مع اصولها ولو باع الاصول بعد انعقاد
الثمرة لم تدخل في البيع الا بالشرط ويجب على المشتري ابقاها الى ان يلوغها
ولا يحدش بعد ابتاع للمشتري واما اللواحق فمسائل
مدون

يجوز ان يستثنى ثمر شجر او نخلة بيعها
وان يستثنى حصة مشاعة وارطال معلومة ولو خاست الثمرة سقط
من الثمن ثمانية الشارعية اذ باع ما بدا صلاحه فاصيد قبل
قبضه كان بائنا وكذا لو اتلفه البائع وان اصيل بعض اخذ السلم
بحصه الثمن ولو اتلفه اجنبي كان للمشتري بالخيار بين فسخ البيع وبين
القبض على الثمن

المرتبة بالمرتبة والمرتبة بالمرتبة
والمرتبة بالمرتبة والمرتبة بالمرتبة
والمرتبة بالمرتبة والمرتبة بالمرتبة
والمرتبة بالمرتبة والمرتبة بالمرتبة

المرتبة بالمرتبة والمرتبة بالمرتبة
والمرتبة بالمرتبة والمرتبة بالمرتبة
والمرتبة بالمرتبة والمرتبة بالمرتبة
والمرتبة بالمرتبة والمرتبة بالمرتبة

المكلف ولو كان بعد القبض وهو التحليل يرجع على البائع بشئ على ان يشبه
الثمن المشتري في البائع استقر العقد وكان الاتفاق كالقبض وكذا لو
اشترى جارية واعتمها قبل القبض الثالث تجوز بيع الثمرة
اصولها بلا ثمن والعرض ولا يجوز بيع ثمرتها وهي المزينة وقيل بل هي مع
الثمرة في الثمن ثم لو كان على الارض وهو خضر وهل يجوز ذلك في غير ثمرة
الثمن من ثمر الفواكه قديلا لانه لا يجوز الربا وكذا لا يجوز بيع السنبك بغير
اجماعا وهي الحافله وقيل بل هي مع السنبك بغير حصة كفاك ولو كان
الارض ومولاهم الرابع تجوز بيع العرايا بغير ثمنها قرا والعرض هي
الثمن لكون في دار انسان وفي اهل اللغة وفي بستانه وهو من ثمرها
ولا يجوز بيعها من ثمرها الا بغير ثمن ولا يجوز بيع ما نزل على الواحدة نعم لو كان ثمره في كل
واحدة جاز ولا يشترط في بيعها بالثمن المقايض قبل التفرق بل يشترط العمل
حتى لا يجوز اسلاف واحد مما في الآخر ولا يجوز بمثل في المرحضين ثمنها
عند الجفاف وتتماعلا بظاهر الجوز ولا عري في غير الخضر مع لوقال
بعثك هذه الصبرة من الثمر والغلة بهذه الصبرة حصةها سواء بسواء لم يبيع
ولو تمسوا واعدل اعتبار الا ان يكونا عامرا في بغير وقت ابتاع وقيل يجوز

المرتبة بالمرتبة والمرتبة بالمرتبة
والمرتبة بالمرتبة والمرتبة بالمرتبة
والمرتبة بالمرتبة والمرتبة بالمرتبة
والمرتبة بالمرتبة والمرتبة بالمرتبة

المرتبة بالمرتبة والمرتبة بالمرتبة
والمرتبة بالمرتبة والمرتبة بالمرتبة
والمرتبة بالمرتبة والمرتبة بالمرتبة
والمرتبة بالمرتبة والمرتبة بالمرتبة

انما العلم بان تساويا عند غيب صح ولا بطل ولو كانا خسيان
 ان تساويا وان تغاوتا لم تماعيا بان بطل صاحب الزيادة او وقع صاحب النقص
 الا فحسب البيع ولا يشبه انه لا يصح على تقدير الجمالة وقد يتبع
 الزرع فصيلا فان لم يقطع فلبايع قطع ولم تركه وللطالبة باعته وكذا لو
 اشترى بخلاف شرط القطع يجوز ان يبيع ما ابتاعه الثمرة بزيادة عما ابتاعه
 او نقصان قبل قبضه وبعد اذا كان بين اثنين بخل او شجر فقبض
 احدهما حصصا به شي معلوم كان جائزا اذا امر الانسان بشي
 النخل وشجر الفواكه والزرع اتفاقا جائزا ياكل من غير افساد ويجوز ان يملك
 في بيع الحيوان والنظر في بيع تملكه واحكامه بدينار ولو اجم
 الفصل اما الاول فالكلفا اصلي سبب لجواز استرقاق المحارب وذم له ثم يبرئ
 الرق في عقابه وان زال الكلف لم تعز الا سباب المحرق ويملك اللقطه والحرق والملك
 الاسلام ولو بلغ فارق الرق قليلا لا يقبل وقيل قبل وتواشبه ويصح ان يملك
 الرجل كل احد عدا احدهم وهم الابهاء والامهات والاجداد والجدات وان علموا
 الاولاد واولادهم ذكورا واناثا وان سفلوا ولاخوات والعمات والحالات
 النخ وبنات تحت وهل يملك هؤلاء من الرضاع قبل نعمة وقيل لا وهو لا يشترط
 قوله ولو لم ياتر بقاء في الرضعة علم بكونه ثمة فلو كان له اكله اكله فلو كان له
 دار الكفر اذا لم يكن انتساب الى الرضعة فلو كان احداهما اعمى لم يملك
 تحت شرطه فلو عبق الرق والافواه في الرضعة لاسكانه قوله في الرضعة
 على انفسهم جائز ولا يلزم ان يكون في الرضعة ان يملك من قبله فلو كان
 فلو كان في الرضعة بالقديم لم يملك من قبله فلو كان في الرضعة
 كان في الرضعة لاسكانه فلو كان في الرضعة فلو كان في الرضعة
 عدم لعدم شرطه واختلف كلام غيره فتم من شرطه ومنهم من شرطه
 نوصيه ومنهم من شرطه ان يكون في الرضعة فلو كان في الرضعة
 والعقل وجه شرطه وان كان في الرضعة فلو كان في الرضعة
 وجه عدمه ان اقره بالرق ليس اقراره فلو كان في الرضعة

٢٢٦
ان يملك من عداها ولد من ذوقها كالاخ والعلم والحال و
اولادهم وتلك المرأة كل احد عدا الالباء وان علوا والاولاد وان نزلوا
الرضاع تردد والمنع اشهر واذا ملك احد الزوجين جباة استقر الملك ولم
الزوجية ولو اسلم الكافر في ملك مثل اجبر عليه مسلم ولو لولادة ثم لم ينفك
اقر نفسه بالعبودية اذا كان مكلفا غير مشهور بالحرية ولا يملك جباة ولو كان
المقهر كافر او كذا واشترى عبدا فادعى الحرية لكن هذا العقد عوا مع اليقين
الثاني في احكام لا يتبايع اذا حدث في الحيوان عيب بعد العقد وقبل القبض
المشترى بالخيار بين ردّه وانساكره الا ان ترد ولو قبضه ثم تلف
او حدث فيه حدث في الثلاثة كان في مال البائع ما لم يحدث فيه المشتري حدثا
ولو حدث فيه عيب غير حرية المشتري لم يكن ذلك لعيب فانعاذ الرد باصل
الخيار وهل يلزم البائع ارشاه في ردّه الظاهر ولو حدث العيب بعد التملك
الرد بالبائع باق واذا باع الحامل فولد للبائع على الاظهر الا ان يشترط المشتري
اشترها فقط الولد قبل القبض رجع المشتري بحصة الولد الثمن وثلثه
ان تقوم الامتصاصا وحالا ويرجع بنسبة التفاسد من الثمن ويجوز ان يتبايع
الحيوان مشاعا كالمصفد والربع ولوباع واستثنى الراس والجلد مع ويكون

ح

٢٢٨
 اذ لم يكن ربويا ولو كان ربويا وسبع بحته فلا بد من زيادة غيره له قبل
 الملك
 بجهان يستبرأ لامة قبل جهاد كان وطئها المالك خصه
 او خمسة واربعين يوما ان كان مثله يتخص ولم تخص ولكن المشتري
 اذ جهل حالها ويسقط استبراءها اذا اخبر الثقل انه استبراءها وكذا لو كان
 لامرأة او في سن فلا تخص لصغر او كبر وحاملا او حاملا ايضا استبراءها
 نعم لا يجوز وطئ الحامل قبل ان يعيض لها اربعة اشهر وعشرة ويكره بعده
 ولو وطئها غل عنها استجبا با ولولم يغزل كره له بيع ولدها ويستحب ان يغزل

من ميراثه قسطا والنفقة بريد طفل وامتها تم قبل استغنائهم عنهن محقرة
وقيل كرهته وهو لا ظهر ولا استغناء يحصل بلوغ سبع وقيل يكفي استغناء
عن الرضاع ولا ولا ظهر من اكد جارية ثم ظهر انها مستحقه لرضعها
المالك وعل الوطى عشر قيمتها ان كانت بكر او نصف العشرة ان كانت ثيبا
وقيل يجب مهر امثالها ولا ولا مروي والولد حر وعل ابه قيمته يوم ولد
ويجب على البايع ما اغتره قيمته الولد وهل يرجع بما اغتره من مهر واجرة
قليل نعم لان البايع اياحه بغير عوض وقيل لا يحصل عوضه مقابلته
ما اخذ من دار الحر بغير اذن الامام تلك في حال الغيبة وطاعة الامه

[illegible][illegible]

٢٢٧
ويكون شركا بقتل ثمانية على رواية سكوتى وكذا الواشك آسان اجماعا
وشرط احدهم لنفسه الرأس والجلد كان شركيا بنسبة ماله ولو قول
اشترحيوا بشركي صح وثبت البيع لم يعل كل واحد نصف الفخر ولو
اذن احداهما لصاحبه ان يفد عنه صح ولو تلف كان بينهما وله الرجوع على
الامر ما فدى عنه ولو قال له الربح لنا ولا خسران عليك فيه تردد والمروى
للجواز ويجوز النظر الى وجه المملوك ومحاسنها اذا اراد شراؤها و
يستحب لمن اشترى مملوكا ان يغيب اسمه وان يطعمه شيئا من الحلاوة وان يتصدق
عنه قنينة ويكره وطئ مولته من الزنا بالملك والعقد على الظهر وان ير
المملوك ثمنه في الميزان ذلك لو اخذ الاباء وهي مسائل العبد لا يملك قبل
ملك فاضل الضريبة وهو المروى وارث الجارية عرقول ولو قيل يملك مطلقا
لكنه محج عليه بالرق حتى يادون المولى كان حسنا واشترى عبد المال
كان ماله للمولاة الا ان يشترط المشتري وقيل ان لم يعلم به البائع فهو له وان
علم فهو لشري وبول شهر ولو قال المشتري اشتريني ولك علي كذا لم يلزمه في
ان اشتراه قيل ان كان له مال حين قال لزم والا فلا وهو المروى

[illegible]

والمستوى في ملك ما يبيع المسلم وغيره وان كان فيما حق الامام او كانت الامانة
مئة اذا دفع الى اذن مال لا يشترط بيعها ولا يحج عنه بالباقي فاشترى
اباه ودفع اليه ببقية المال فحج به فاختلف مولاه وورثه الامر ومولى الاب وكل يقول
اشترى مالي قيل رد الى مولاه قائم يحكم به لمن قام البيعة على وليه ان اشتم
ضعف وقيل رد على مولى الماذون ما لم يكن هناك بيعة وهو اشبه
اشترى عبدا في الذمة ودفع البايع عبدا وقال اختر احد مما فابق واحد
قيل يخرج نصف الثمن فان وجد اختيارا والا كان الموجود لها وهو باع على الخصا
حقه فيما لو قيل التالف مضمون بقيمة ولم المطلبة بالبعد الثانية الذمة كان
حسنا اما لو اشترى عبدا من عبيد لم يصح العقد وفيه قول موهوم **عامة** اذا
وطي احد الشريكين مملوكا بينهما سقط الجرمع الشبهة وثبت مع انقائها لكن
سقط عنه قدر نصيب العاطي ولا يقوم عليه نفس الوطي على وجه واحد
عليه حصص الشك والعقد الولد حرا وعلى ابيه فيه حصص موم ولد
المملوك الماذون لها اذا ابتاع كل واحد منهما صاحبه مولاه حكم بعقد
فان اتفقا في وقت واحد بطل العقدان وفي غير وقت يبرق بينهما وفي
لغز يبيع الطريق ويحكم لا قرب ولا اظهر **فصل** في اشتراط جارية

سفت مراض الصلح كان له رد هاهنا البائع واستعاد الثمن ولو باع ثوبا
واحدة ولم يخلف واثرنا استعصى في ثمنها وقيل تكون بمنزلة اللقطة وقيل
تسلم الى الحاكم ولا تستعصى كل اشبه
استدعى مقاصد **فصل** السلم هو ابتاع مال مضمون الى اجل معلوم بالاجاز
في حكمه ويعقد بلفظ اسلمت وسلقت وما دى مع ذلك ولفظ البيع والشراف
هل يعقد البيع بلفظ السلم كان يقول اسلمت اليك هذا الدينار في هذا الكتاب
الا شبه نعم اعتبار بقصد المتقادين ويجوز اسلاف لا عوض في الاعراض
اذ اختلفت في الايمان واسلاف الا ثلث في الاعراض ولا يجوز اسلاف في ثلث
في ثلثان ولو اختلفا في شرائط وتي **فصل** ذكر الجنس والوصف والصفة
ان كل ما يخلف اجله الثمن فذكر لازم ولا يطلب الوصف الغاية بل يقتصر على ما يتناول
لاسم ويجوز اشتراط الجيد والردى ولو شرط الاجود لم يصح تعذره وكذا لو
شرط الارضى ولو قيل في هذا الجواز كان حسنا لا مكان التخصص ولا بد
ان تكون العبارة الدالة على الوصف معلومة بين المتقادين ظاهرة في اللغة
حتى يمكن استعمالها عند اختلافها واذا كان الشيء ما لا تنضبط بالوصف
لم يصح السلم فيه كالمسك ومشتوية والخبز وفي الجلود نزود فيل يجوز المشاة

هذا هو الحق لا يجوز ان يكون
الشيء في نفسه غير متعين
بل هو متعين في ذاته
ولا يجوز ان يكون
الشيء في نفسه غير متعين
بل هو متعين في ذاته

هذا هو الحق لا يجوز ان يكون
الشيء في نفسه غير متعين
بل هو متعين في ذاته
ولا يجوز ان يكون
الشيء في نفسه غير متعين
بل هو متعين في ذاته

وهو خروج عن السلم ولا يجوز في التبدل المعلوم ويجوز في عيانه قبل ختمها
ولا في الجواهر والذات بقدر ضبطها وتفاوتها في البين والحق
واللون في الجواهر والالوان في السموات والسموات في السموات والسموات في السموات
والملابس في الثياب والدم في الدم والدم في الدم والدم في الدم
وفي جنس من جنس صفقة واحدة ويجوز في شاة لبن ولا يلزم
ما قبله بل شاة حشائما ذلك ويجوز في شاة معها ولها قبل المحزن
ذلك مما لا يوجد الا ناسا وكذا التردد في جارية حامل لجمالة الحمل في سلا
في جوارق تردد
فرض اس المال في الفرق شرط في حصة
العقد ولو اقر قائله بطل ولو قبض الثمن صح في القبض وبطل الباقي
ولو شرط ان يكون الثمن من دين عليه قبل بطل لا ينع دين مثله قبل بطله
تقدير السلم بالكيل والوزن العامين ولو عوقا على صح
محمول او كذا محمول لم يصح ولو كان معينا ويجوز سداد في التواذع
كنا كذا من بيع وهل يجوز سداد في المبدوع عند الوجه ولا يجوز
الاسلاف في القضاط انما لا يلحق بها ولا في المجر من جزا ولا في
الملا قريب وكذا لا بد ان يكون اس المال مقدما بالكيل العام او الوزن

هذا هو الحق لا يجوز ان يكون
الشيء في نفسه غير متعين
بل هو متعين في ذاته
ولا يجوز ان يكون
الشيء في نفسه غير متعين
بل هو متعين في ذاته

هذا هو الحق لا يجوز ان يكون
الشيء في نفسه غير متعين
بل هو متعين في ذاته
ولا يجوز ان يكون
الشيء في نفسه غير متعين
بل هو متعين في ذاته

ولا يجوز الاقتصار على شاهدته ولا يكفي دفعه في القبض من ايام وقته
طعام **الشرط** تعيين الاجل فلو ذكر اجملا لم ينعى كان يقول متى اترق
او اجلا يحتمل الزيادة والنقصان كقول الحاج كان باطلا ولو اشترى اجالا
قبل سطر فبطل صح وهو المروي لكن بشرط ان يكون عام العجز وفي العقد
الشرط ان يكون وجوده غالبا وقت حلوله ولو كان معدوما وقت العقد
ولا بد ان يكون الاجل معلوما للمتعاقدين واذا لم يكن الجألي حل في اوقاف
وكذا في بيع وكذا في الخبز في الجملة ويجوز الشراء عند الاطلاق عند البيع
فلا يلزم او ثلثين يوما ولو كان الحشر كذا حل با وجز سداد لطلال نظرا
الى عرف ولو قال في شهر في اول الشهر عد شهرنا هلة وان وقع العقد في
اشاء الشهور ثلثين يوما فبطل العقد وقيل ثلثين يوما او شهر
ولو قال في يوم الخميس حل او اجز منه ولا يشترط ذكر موضع التسليم على الاشياء
ولو كان في جملة مائة **المقتضى** في احكامه وفيه ما لا يدرك اذا السلف
في شي لم يجره قبل حلوله ويجوز بيعه وان لم يقبضه على وجهه عليه وغيره
على كراهية وكذا يجوز بيع بعضه وتولية بعضه ولو قبضه ثم باعه
برئت الكراهية **المقتضى** اذا دفع السلم اليه دون الصفة ورضي المسلم صح

هذا هو الحق لا يجوز ان يكون
الشيء في نفسه غير متعين
بل هو متعين في ذاته
ولا يجوز ان يكون
الشيء في نفسه غير متعين
بل هو متعين في ذاته

ويرى سواء شرط ذلك لاخل التجيل او لم يشط وان في كل صفة وجب فيه
 او ان المسلم اليه ولو اشيع قبضه الحاكم اذا سأل المسلم اليه لبيع ولو دفع
 الصفة وجب قبوله ولو دفع اكثر لم يبق قبول الزيادة اما لو دفع غير حبسه
 لم يبرأ بالتراضي اذا اشترى كرا طوعا بمائة درهم وشرط
 تأجيل خمسين طلغ الجميع على قول ولو دفع خمسين وشرط الباقي من
 دين له على المسلم اليه حتى يسد ما دفع ويطلق فيما قبل الدين وفيه تردد
 لو شرط موضع التسليم فراضيا بقضه في غيره جائز وان اشيع احدهما
 لم يجز **الحاشية** اذا قبضه فقد تعين ويرى المسلم اليه ان وجد به عيبا فرده
 وعاد الحق الى الذمة سليما لعيب اذا وجد به اسر المال عيبا فان
 من غير حبسه بطل العقد وان كان حبسه من غير بلا مشران شاه وان
 اختار له كان له **الحاشية** اذا اختلفا في قدر الحق القبض هل كان قبل التفريق
 او بعده فالقول قول من تدعى الصحة ولو قال البائع قبضته ثم ردها
 الملك قبل التفريق كان لقول قوله مع مبيته مراعاة لحان الصحة **الحاشية** اذا حل
 الاجل وانحلت التسليم لعرض ثم طلب بعد انقطاعه كان الخيار القسطن
 والصبر ولو قبض البعض كان له الخيار في الباقي وله الصبح والبيع

[illegible][illegible][illegible][illegible]

وهو وثيقه لدين المرتضى وثيقه في الاحجار والقبور

كل لفظ دل على التبرأ من كقولك هنتك وهذا وثيقه عندك وما أدى من المعنى
ولو عجز عن النطق بفت الإشارة ولو كنت سديء الحال هذه وعرفك لك قصده
جاءه والقبول هو الرضا بذلك لا يجاب ويصح لا تبرأ من سفر وأحضروا أهل
القبض شرطاً في قبلا وقيل نعم وهو لا يصح ولو قبض غير أخن الرهن لم ينعقد
كذا الوارد في قبضه ثم رجع قبل قبضه وكذا الوطى بالعقد ثم جئنا وأغنى عليه أقوا

فيلقبض وليس استدامة القبض شرطاً لوقوعه عادى الرهن وتصرف فيه ليخرج عن الرهن
ولو رهن ما هو في يد المدين لم ولو كان غصباً تحقق القبض ولو رهن ما هو غائب
لم يصح رها حتى يحضر المدين أو القاييم مقامه عند الرهن ونقصه ولو أقر الرهن
بالإقباض قضى عليه إذا لم يعلم كذبه ولو رجع لم يقبل جوعه وشمع دعواه لو ادعى
المواطاة على الشهادتين وتوجيه كمي على الرهن على الشبه ولا يجوز تسليم المشاع
أشكاله

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible][illegible]

فولس واما لفظ الهمزة واداء الهمزة في قوله فقلت الرزاق الذي لم يدرك قول الحق بالحق
فوقه من ان لا يكف ما هو في حق الا بالحق والحق هو الحق والحق هو الحق والحق هو الحق
وقد تقدم في قوله لفظ الهمزة واداء الهمزة في قوله فقلت الرزاق الذي لم يدرك قول الحق بالحق
ايه حجت من جهة ان الهمزة في قوله فقلت الرزاق الذي لم يدرك قول الحق بالحق
لزم فيه القولان في قوله فقلت الرزاق الذي لم يدرك قول الحق بالحق
ومن جهة الجارة ان حواجز الهمزة في قوله فقلت الرزاق الذي لم يدرك قول الحق بالحق
تستلزم الهمزة في قوله فقلت الرزاق الذي لم يدرك قول الحق بالحق

٢٢٢
خدم مع بقا التدبير قبل بيع الثقات الى الرواية المتضمنه حواشيه خدمته
وقيل لعذر مع المنفعة منفردة وهو اشبه ولو هو مال ملك لم يضر
على حازنة المالك ولكن لو هو من ماله ملك وماله ملك مضمون ملكه وهذا
في حصة الشريك على حازنة ولو هو المسلم حزم لم يضر ولو كان غنذ حمي
لو هوها الذي عند المبيع ايضا ولو وضعها على يد ذي علة اشبه
ولو هو من ارض الخراج لم يضر لانها لم يتعين لواحد فلم يضر من ماله يتي
والا توتج ولو هو من ماله يتي قابضة كالطبخ الهواء والسكن في الماء
لم يضر منه ولكن لو كان مبيع قابضة ولم يسهل ولد الوهر عند الكا عدا
مسا او مصحفا وقبل بيعه ويوضع على يد مسلم وهو او ولو هو من ماله
لم يضر ويصح العرف في من الحاشية سواء كان للمبايع او لمشتري او لماله
المبيع بنفس العقد على الاشبه ويصح هذا العدا لم ترد ولو عبطه و
لجاني خطأ وفي العدم تردد ولا شبه الجواز ولو هو من ماله يفسد
قبل الاجل فان شرط بيعه جائز ولا يطل وقيل يبيع ويحرم على
الحق وهو كذا في الذمة كالقرض وقد المبيع ولا يضر فمال يحصل بسبب وجوبه
كالهين على ما يستدعيه وعلم ثم فاشتهره ولا على ما حصل بسبب وجوبه ولم

[illegible][illegible]

كلاية قبل استعارة الجارية ويجوز عرق كل حيوان بعد حلوله وكذا الحال قبل
الرد ويجوز عبده وكذا مال الكتابة ولو قيل للجواز فيه كان شبهه وبطل
الرهن عند فسخ الكتابة المشروطة ولا يصح علما لا يمكن استيفاءه فالرهن
كالاجارة المتعلقة بعين الثوب مثل خدمته ويصح فيما هو كالدنة كالعمل
المطلق ولو رهن على مال رهنا ثم استدان آخر وجعل ذلك الرهن عليهما جاز
في الرهن وبشرط فيه كمال العقل وجواز التصرف ولا يعقد
مع الاكراه ويجوز لولي الطفل رهنه اذا افتقر الى الاستدانة مع مراعاة
المصلحة كان يستندم عقاره فيقوم رهنه او يكون له اموال تحتاج الى الانفاق
لحفظها من التلف ولا نقصا يغير بذلك ما رهنه من امواله اذا كان استبقا
في الرهن وبشرط فيه كمال العقل وجواز التصرف ويجوز لولي
اليتيم اخذ الرهن له ولا يجوز ان يسلف له الامع فهو الغيبة له كان يبيع بزيادة
الثمن الى اجل ولا يجوز له اقراضه الا اذا غلبه نعم وخشي من المالف من عرق او حرق او
تضييعه وما شاكل ذلك جاز اقراضه واخذ الرهن ولو تعد اقصر على اقرضه من
الثقة غالبا واذا شرط المدين الوكالة في العقد لنفسه او لغيره او وضع الرهن
على يد عدل معين لزم ولم يكن للرهن فسخ الوكالة على من ود بتطه معونة الرهانة

[illegible]

وذكر انما يتبين من الاثر بعد رهنها سواء انقضى اسمها كما في الدار او حتى اذا لم يكن لغرض الشئ المرمول انما يخص ذلك بعد حكمه بغير دخولها في القيد الثانية
ان مثل هذا لا يعد في الاثر من غير في الكفاف وانما كان من الشئ المرمول فلا اشكال في بقاءه على ما كان الا انه يجدد في القول ويلتوقف غرضه على ان المرمول
لا انه يعرف من الرهن وانما يتوقف بعد ذلك على ما لا بد من ان يكون في قديمه كالساق الدوار او غيرهم نعم لو اضر بالارض فلا يشك في توقفه على اذنه وكره الوكال الغرض من غير المرمول رك

كان صلاته قبل ان يصل اذ كان في بيتهم واما فلان
 ابنه لم يصل اذ كان في بيته وهو الذي لم يصل في جامع
 الفلاني كما تقدم ذكره في المتن في المتن في المتن

الحسن بن علي بن محمد



بالمقام الثالث قوله لو لم يصرح في العقد بان المالك يملك المورث من الميراث...
والقول الثاني ان قوله لو لم يصرح في العقد بان المالك يملك المورث من الميراث...
والقول الثالث ان قوله لو لم يصرح في العقد بان المالك يملك المورث من الميراث...

الحق يحل قبل تجدد الثانية صح وان كان متأخرا تاخر التزم منه اختلاط
الرهن بحيث لا يتميز قيل بطل والوجه انه لا يطل وكذا البحث في رهن
الخطة ما يخرج من الحقة فما يخرج واذا جنى المهر من عمدا تعلق
الجنانية بقبته وكان حق المجنى عليه اولى ان جنى خطا فان افعله
المولى بقبته وان سلمه كان للمجنى عليه منه بقدر ما ارش المجانية
الباقى من رهن فان استوعب الجنانية قيمته كان المجنى عليه اولى به من
المترين ولو جنى على نفسه عمدا اقتصر منه ولا يخرج عن الهاء لو كان
الجنانية فغا جان قتله ما لو كانت خطا لم يكن له عليه شيء بقوله لو كان
الجنانية علم من ثمر المالك ثبت للمالك ثابت للمورث من القصاص
وانتزع في الخط ان استوعب الجنانية قيمة او اطلاق ما قبل الجنانية
ان لم تستوعب ولو انلف الرهن بثلث قيمته يكون رهنه ولو انلفه
المترين كن لو كان ويكلا في الاصل لم يكن ويكلا في القيمة لان
العقد لم يتناولها ولو رهن عصيا فصار خمر ابطال الرهن فلو عا خلا
اليه ملك الرهن لو رهن من ماله لم يصح فلو انقلب فيه خلا فهو له
عليه رد وكذا الوجه خمر امراقا وليس كذلك لو غصب عصيا

فان كان الميراث من الميراث...
فان كان الميراث من الميراث...
فان كان الميراث من الميراث...

فان كان الميراث من الميراث...
فان كان الميراث من الميراث...
فان كان الميراث من الميراث...

فان كان الميراث من الميراث...
فان كان الميراث من الميراث...
فان كان الميراث من الميراث...

فان كان الميراث من الميراث...
فان كان الميراث من الميراث...
فان كان الميراث من الميراث...

الحاكم ولو رهنه بيضة فاحضنها فاصابت فرخا كان الملك الرهن فاقين
وكذا لو رهنه حبا فزرعه واذا هرن اثنان عبدا بينهما بدين علمها
كانت حصته كل واحد منهما ثلثه فاذا اذاه صارت حصته طلقا
وان بقيت حصته لآخر في النزاع الواقع فيه وفيه
مسائل اذا هرن مشاعا وثناسح الشريك والمترين في امساكه
انعه الحاكم واجزه ان كان له اجرة ثم قسمها بينهما بموجب الشك والاشارة
عليه شاء قطعا للمناعة اذا مات المترين اسحق حق الهانته
الى الورث فان امتنع الرهن من استيمانه كان له ذلك فان اتفقا على امين
والاستامر عليه الحاكم اذا طرأ في الرهن بتمت قيمته فوضعه
وقيل يوم هلاكه وقيل على القيم فلو اختلفا في القيمة كان القول قول
الرهن وقيل القول قول المترين وهو لا يشبه لو اختلفا فيما على
الرهن كان القول قول الرهن وقيل القول قول المترين مالم تستغروا دعواه
من الرهن ولا يشي لو اختلفا في مستاع فقال احدهما هو ودية
وقال المسك موهر فالقول قول المالك وقيل قول المسك و
لاول شبه اذا اذن المترين للرهن في البيع ورجع ثم اختلفا قال

مفسر
رجعت قبل البيع وقال الرهن بعده كل القول قول المترين حيا
لجانب الوثيقة اذا الدعويان متكافيان اذا اختلفا فيما يباع به الرهن
يبيع بالنقد الغالب البلد ويجبر الممتنع ولو طلب كل واحد منهما نقدا غير النقد
الغالب وتعاشر فيهما الحاكم الى الغالب بدينه الذي يقضي بالطلاق ولو كان
للبلدين نقدان غالبا سعي باشبههما بالحق اذا ادعى رهنه شي فانكر الرهن
ذكر ان الرهن غير لم يهناك بينة بطلت رهنه ما يذكره المترين وحلف
الرهن على الاخر فخرج عن الرهن لو كان له دينان احدهما هرن فدفن
اليه مالا واختلفا فالقول قول المانع لانه ابصر بنية وان اختلفا في مرة
الرهن فالقول قول الرهن مع يمينه اذ لم تكن بينة
المفسر هو الفقير الذي ذهب خاير له وتوفي فلو سهر والمفسر هو الذي جعل مفسرا
اي منع من التصرف في امواله ولا يتحقق الحجر عليه الا بشرط امرين ان يكون
ديونه ثابتة عند الحاكم ان يكون امواله قاصرة عن ديونه وبحيث
جملة امواله معوضات الدين ان يكون حاله ان يفتقر لغرماء او
بعضهم الحجر عليه ولو ظهرت امارات الفسار لم تنزع الحاكم بالحجر وكذا السوال
هو الحجر فاذا حجر عليه تعلق به منع التصرف لتعلق حق الغرماء واختصاص
بعضهم الحجر عليه ولو ظهرت امارات الفسار لم تنزع الحاكم بالحجر وكذا السوال
هو الحجر فاذا حجر عليه تعلق به منع التصرف لتعلق حق الغرماء واختصاص

٢٤٣ قضي ما عليه ولو قال ادفعه الى المضمون له فدفعه فقد بيا ولو دفعه
 الى المضمون له بغير اذن الضامن بطل الضامن والمضمون عنه
 اذا ضمن ما ذن المضمون عنه ثم دفعه مضمون وانكر المضمون له القبض كان
 القول قوله مع يمينه فان شهد المضمون عنه للضامن قبلت شهادته
 انشاء التهمة على القول بانقال المال ولو لم يكن مقبولا فخطب المضمون له كان
 له مطالب الضامن من ثمانية ويجمع الضامن على المضمون عنه بما اداه او لا ولو لم
 يشهد المضمون عنه رجع الضامن بما اداه اخيرا **القائمة** اذا ضمن المضمون
 مرضه وما فيه خرج ما ضمنه مثل تركته على اصح **القائمة** اذا كان
 الدين موجلا فضمنه حاله ام يصح وكذا لو كان الى شهرين فضمنه الشهر كان
 الفرع لا يرجع على اصل وفيه تردد **القائمة** والكلام في
 العقد وفي شرطه واحكامه **القائمة** فالحوالة عقد شرعي لتحويل المال من ذمة
 الى ذمة مشغولة بمثلها ويشترط فيها رضى المحيل والمحال عليه والمحال وقع
 تحققتا يتحول المال الى المحال عليه ويبرأ المحيل وان لم يبرأ المحال على وجه
 ويصح ان يحل على من ليس عليه دين لكن يكون ذلك بالقبول اشبه واذا احواله
 على المولى لم يحل القبول لكن لو قبل له لم يسر له الرجوع ولو اقر المولى

الحوالة جاهلا بجاهل ثم بان فقره وقت الحوالة كان له الفسخ والعود على ٢٤٤
 المحيل واذا احوال بما عليه ثم احوال المحال عليه بذلك الدين صح وكذا لو احوال
 الحوالة واذا اقر المحيل الدين بعد الحوالة فان كان بمسئله المحال عليه جمع
 المحيل عليه وان تبع لم يرجع وبرأ المحال عليه ويشترط في المال ان يكون معلوما
 ثابتا في الذمة سواء كان له مثل كالطعام او لا مثله كالعبد والثوب ويشترط
 تساوى المالى جنسا وصفا تفصيلا للتسلط على المحال عليه اذ لا يجوز ان يقع
 الا على ما عليه وفيه تردد ولو احوال عليه فقبل واذا رضى ثم طالب باذاه فادعى المحيل
 انه كان له عليه مال وانكر المحال عليه فالقول قوله مع يمينه ويرجع على المحيل
 وتصح الحوالة بالكتابة بعد حلول النجم وهل يصح قبله قولا ولو بائنه سيده
 سلعة فاحاله بثمنها جائز ولو كان له على جني دين فاحاله عليه بالكتابة
 صح لانه تحصيل **القائمة** فالايد **القائمة** اذا قال احلتك عليه فقبض وقول
 المحيل قصدت الوكالة وقول المحال انما احلتني بما عليك فالقول قوله
 المحيل لا يعرف بلفظه وفيه تردد اما لو لم يقبض واختلفا فقالا وكلنا فقال
 بل احلتني فالقول قوله المحيل قطعا ولو انعكس النقص فالقول قوله المحال
القائمة اذا كان لدين على اثنين وكل منهما كفيلا لصاحبه وعليه اجر

الحوالة عقد شرعي لتحويل المال من ذمة الى ذمة مشغولة بمثلها ويشترط فيها رضى المحيل والمحال عليه والمحال وقع تحققتا يتحول المال الى المحال عليه ويبرأ المحيل وان لم يبرأ المحال على وجه ويصح ان يحل على من ليس عليه دين لكن يكون ذلك بالقبول اشبه واذا احواله على المولى لم يحل القبول لكن لو قبل له لم يسر له الرجوع ولو اقر المولى

٢٤٦ مثل ذلك فاحاله عليهما صح وان حصل الفرق في المطالبة **فان** اذا حال المشتري
 البائع بالثمن ثم رده المبيع بالبائع السابق بطلت الحوالة لانها تتبع البيع وفيه تردد
 فان لم يكن البائع قبض المال فهو باق في ذمة الحال عليه المشتري ولو كان البائع قبضه
 فقد ربح الحال عليه ويستعيد المشتري من البائع اما لو حال البائع اجنيا بالثمن على
 المشتري ثم فسخ المشتري بالبائع وبامر حاكم لم تبطل الحوالة لانها تعلقت بفعل المتابعين
 ولو ثبت بطلان البيع بطلت الحوالة في الموضوعين **الكفالة** وبغيرها
 رضا الكفيل والمكفول له دفع المكفول وتصح الكفالة حاله وموجبه على ظهر
 ومع اطلاق يكون معجزة واذا اشترط لاجل فلا بد ان يكون معلوما والمكفول مطلقا
 الكفيل المكفول عاجلا ان كانت مطلقا او معجلة وبعد اجل ان كانت فاجلة فان سلم
 قسيما ما فقد برى وان امتنع كان له حبس حتى يحضره او يورثه عليه ولو قال اني
 احضره كان علي كذا لم يلزمه الا احضاره دون المال ولو قال علي كذا اني
 احضره وجب شرط من المال او مطلقا غير ما من يد صاحبه **فان** احضره احضاره
 او اداء ما عليه ولو كان قايلا لم يلزمه احضاره او دفع الدين ولا بد من دفع المكفول معينا
 فلو قال كفلت احد مني لم يصح وكذا لو قال كفلت بزيد او عمرو وكذا لو قال كفلت
 بزيد فان لم انت بغيره ويلحق بهذا الباب **الكفالة** اذا حضر الغريم قبل رجل
 بزيد فان لم انت بغيره ويلحق بهذا الباب **الكفالة** اذا حضر الغريم قبل رجل

الكفالة هي كفالة المكفول
 والكفيل هو الذي يكفله
 والمكفول هو الذي يكفله
 والكفالة هي كفالة المكفول
 والكفيل هو الذي يكفله
 والمكفول هو الذي يكفله

وجبت تسليمه اذا كان لاضرر عليه ولو قيل لا يجزى ان شبه ولو سلمه وكان ممنوعا ٢٤٦
 من تسليمه بيده فله ان يبرأ الكفيل ولو كان محبوسا في حبس الحاكم وجبت تسليمه لانه
 متمسك باستيفاء حقه وليس كذلك اذا كان في حبس ظالم **فان** اذا كان المكفول
 غائبا وكان الكفالة حاله انظر بقدر ما يمكنه من اتيانها اليه والعود به وكذا ان كانت
 موجلة اخر بعد حلولها بمقدار ذلك **فان** اذا كفله بتسليمه مطلقا انصرف الى
 بلد العقد وان عين موضوع الزم ولو دفعه في غيره لم يبرأ وقيل اذ لم يكن في نقله
 كلفة ولا في تسليمه وجبت تسليمه وفيه تردد **الكفالة** لو اتفقا على الكفالة وقال
 الكفيل لاحق لك عليه كان القول قول المكفول لان الكفالة تستدعي ثبوت
 حق **فان** اذا كفله رجلين برجل فله احد ما لم يبرأ لاخر ولو قيل لا يجزى ان
 ولو تكفل لرجلين برجل ثم سلمه الى احد ما لم يبرأ من الاخر **الكفالة** اذا مات
 المكفول برى الكفيل وكذا الوجه المكفول وسلم نفسه **فان** لو قال الكفيل برى
 المكفول فالكلام للمكفول له كان القول قوله فلو رده المير على الكفيل فله برى
 الكفالة ولم يبرأ المكفول من المال **الكفالة** لو كفله الكفيل اخر وثى المكفول جاز
 لا تصح كفالة الكاتب على تردد **الكفالة** لو كفله براسه او بدينه او بوجه
 صح لانه قد يعبر بذلك عن الجاه عرفا ولو كفله بيده او برجله واقتصر لم يصح

الكفالة هي كفالة المكفول
 والكفيل هو الذي يكفله
 والمكفول هو الذي يكفله
 والكفالة هي كفالة المكفول
 والكفيل هو الذي يكفله
 والمكفول هو الذي يكفله

لو ظهر استحقاق العوض العين من قبل المبيع كان البيع مطلقا رجع ببدله ولو ظهر العين من قبل المبيع كان البيع مطلقا رجع ببدله ولو ظهر العين من قبل المبيع كان البيع مطلقا رجع ببدله ولو ظهر العين من قبل المبيع كان البيع مطلقا رجع ببدله

المعنى ان المالك اذا اراد ان يبيع

البيع

والفرق بينه وبين البيع المطلق ان المبيع في البيع المطلق رجع ببدله ولو ظهر العين من قبل المبيع كان البيع مطلقا رجع ببدله ولو ظهر العين من قبل المبيع كان البيع مطلقا رجع ببدله ولو ظهر العين من قبل المبيع كان البيع مطلقا رجع ببدله

التجاذب

المعنى ان المالك اذا اراد ان يبيع

المعنى ان المالك اذا اراد ان يبيع

لا بد

احد ما الرجوع وكذا لو اقر له بالدار ثم صالحه قبل الرجوع لانه هاتر فاعا ٢٤١
ولا ولا شبهه ولو ادعى اثنان دارا في يد ثالث بسبب موجب للشركة كما لو
فصدق المدعى عليه احدهما وصالحه عن ذلك النصف بعوض فان كان باذن
صاحب الصلح في النصف اجمع وكان العوض بينهما وان كان بغير اذنه صح في
حقه وسو له ربع وبطل في حصة الشريك وسو له ربع لآخر اما لو ادعى كل واحد
منهما النصف من غير سبب موجب للشركة لم يشتركا فيما يقرب لاحدهما ولو ادعى
عليه فانك رفضا المدعى عليه على سبب غير موجب او شبهه بانه قليل لا يجوز له ان يقرب
هو الماء وهو مجهول وفيه وجه آخر اخذ جواز بيع ماء الشرب اما لو صالحه
على اجراء الماء الى سطحه او باحته صح بعد العلم بالموضع الذي يجري الماء منه
واذا لم يدعى عليه صالحه عليه لم يكن اقرارا لانه قد يصح مع رد كالماء لو
بعض او ملكه كان اقرارا ويحقق ذلك احكام النزاع في الاملاك وهو مسائل
يبحثها ائراج الرادش ولا يخفى ان الطرف النافذ اذا كانت عليه لا تقرب بالمارة و
لو عارض فيها لم يملك صح ولو كانت مضرة وجب ان التمس ولو اظلم بها الطريق قيل
لا تجب ان التمس ويجوز فتح ردها الى المستحق فيها اما الطرف المرفوع فلا يجوز
احداث باب فيها ولا خناج ولا غيره الا باذن امرائه سواء كان مضرا او لم يكن

المعنى ان المالك اذا اراد ان يبيع

المعنى ان المالك اذا اراد ان يبيع

روى عن ابي عبد الله عليه السلام ان من لم يقرأ سورة الفاتحة لم يقرأ القرآن

المدرسة الشريفة
المتحف في موزة الامام
بدر بنوع حمود
صنف بجوار
ع

فلا يكون روشن فسبق جائزه العمل روشن لم يكن للاول نعمه لانما فيه شئع
كالبق الى القعود في المسجد **فانما** اذ القم وضع جذوعه على حائط جان
لم يحجب الجار حايته ولو كان خشب واحدة لكن يستحب لو اذن جان الرجوع
قل الوضع اجماعا وبعد الوضع لا يجوز لان المراد به التأييد والجوارح
مع الضمان اما لو انهم لم يعد الطرح الا باذن مستأنف وفيه قول آخر

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

باب كيف الرزق للمرأة العزباء

ص ۱۰

او کلا قضی بی بینهما ولو کان متصلا ببناء احدهما کان القول قولهم مع مینه و
 از کان لاحدما علی حذع او حذوع قید لا یقضی بهما و قول یقضی مع الیمین مع تلا
 ولا ترجع دعوی احدهما بالخ اذ هی ذلک

وعمامة ولذا لو كانت في دلاب أو بر أو غير ذلك لا يجزئ صاحب السفار
 لا العلو على بناء المجد الذي يحمل العلو ولو هدمه بغير إذن تركه وخلفه
 وكذا لو هدمه ما ذنه وشطرا عاداته **الحال** اذا تنازع صاحب السفار والعلو

بهمها وفيل صاحب العلوفيل بيع عليهما وهو حسن اذا خرجت
اغصان شجرة الى ملك الجار وجع عطفا ان امكن والاقطعت من حد ملكه
وان امتنع صاحبها قطعها الجار ولا توقف على اذن الحاكم ولو صالحه على

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ما في الدنيا من شيء الا وله
 حكمة في خلقه
 حكمة في تدبيره
 حكمة في تقديره
 حكمة في خلقه
 حكمة في تدبيره
 حكمة في تقديره

في اقسامها

٢٧١ ابقائه في الهواء لم يبع على تردد اما لو صلح على طرحه على الجاني مع تقدير الزيادة وانتهائها **اذا** كان لسان يوت الخان السفلى ولا حرق العليا وتداعيا الدجة فحقها لصاحب العلو مع ميمنه ولو كان تحت الدرجة خزانة كان في دعواها سواء فلو تداعيا الصحن فحق منه بما يملك فيه الى العلو منها وما خرج عنه لصاحب السفلى **اذا** تنازع مراكب الدابة و قابض لجامها فحق للمراكب مع ميمنه وقيلها سواء في الدعوى ولو لا قوى اما لو تنازع اثنان في يد احد مما اكثره فمما سواء وكذا لو تنازع اعدا ولا حقا عليه ثياب اما لو تداعيا جالا ولا حادما عليه حمل كان الترجيح لدعواه ولو تداعيا غرة على بيت احدهما وبابها الى غرة الآخر كان الرجحان لدعوى صاحب البيت **والنظر في فصل** **في** اقسامها الشكر اجتماع حقوق الملاك في الشيء الواحد على سبيل الشائع ثم الشكر قد يكون عينيا وقد يكون منفعيا وقد يكون حقا وبالشكر قد تكون اثارا وقد تكون عقدا وقد يكون منجرا وقد يكون حيازة ولا شبه في الجائز اختصاص كل واحد منهما بما حاز نعمه لو اقلعا شجرة او اغترقا فاما دفعه تحققت فيها الشكره وكل من خرج احدهما بالآخر بحيث لا يميز ان تحققت فيها الشكره اختيارا

في اقسامها الشكر اجتماع حقوق الملاك في الشيء الواحد على سبيل الشائع ثم الشكر قد يكون عينيا وقد يكون منفعيا وقد يكون حقا وبالشكر قد تكون اثارا وقد تكون عقدا وقد يكون منجرا وقد يكون حيازة ولا شبه في الجائز اختصاص كل واحد منهما بما حاز نعمه لو اقلعا شجرة او اغترقا فاما دفعه تحققت فيها الشكره وكل من خرج احدهما بالآخر بحيث لا يميز ان تحققت فيها الشكره اختيارا

الشركة هي اجتماع عدة اشخاص في مال مشترك ليعملوا به جميعا في ارضها او في غيرها من الاموال او في غيرها من الاعمال او في غيرها من الاشياء

٢٧٢ المخرج او اقلها و ثبت ذلك في المالكين المتماثلين والجنس والصفة سواء كانا اثنيان او غروضا اما لا مثله كالشوب والخشب العبد فلا يتحقق بالمخرج بل قد تحصل بالامرث او احد العقود النافله كالابتياح وراسته باب ولو ارادوا الشركة في الامثلة باع كل واحد منهما حصته ما في يده بحصة ما في يده لاخر ولا يصح الشكر بالاعمال الخياطة والنجاعة نعم لو عملوا معا الواحد باجرة ودفع اليهما شيئا واحدا عوضا عن اجرتهما تحققت الشركة في ذلك الشيء ولا بالاجرة ولا شركة المفاوضة واما تصح بالاموال ويتساوى الشريكان في الربح والخسران مع تساوي ولو كان احدهما زيادة كان له من الربح بقدر راسه ولو كان عليه الخسارة ولو شرط لاحدهما زيادة في الربح مع تساوي المالكين والتساوي في الربح او الخسران مع تفاوت المالكين فيلحق بالشركة اعنى شرط والتصرف الموقوف عليه وياخذ كل منهما ربح ماله ولكل منهما اجرة مثل عمله بعد وضع ما قابل عمله في ماله وقيل تصح الشركة والشرط ولا يلحق هذا اذا عمل في المال ولو كان العامل احدهما وشرط للزيادة للعامل مع وكو بالقرض اشبه واذا اشترك المال لم يخرج لاحد الشركاء التصرف فيه الا مع اذن الباقي فان حصل الاذن لاحدهم تصرف دون الباقي وتصرف الباقي على ما اذن له فان اطلق له اذن تصرفا كفتا

الشركة هي اجتماع عدة اشخاص في مال مشترك ليعملوا به جميعا في ارضها او في غيرها من الاموال او في غيرها من الاعمال او في غيرها من الاشياء

نحوه الصدق والعمارة

في القسمة

فانما الصالح اعطى من ثمنه
حاشا ان يباين ما كان له من
وجاهة نصيبه ان يغير

٢٧٣ وان عين له السفة في حصة لم يخرجه لا خذني غيرها او نوع او اعيان من التجارة لم
الى سواها ولو اذن كل واحد من الشريكين لصاحبه جازهما التصرف وان انفردا
ولو شرط الاجتماع لم يخرجه لانفراد ولو تعدى التصرف احداهما ضمن والكلام في
الرجوع في الاذن والمطالبة بالقيمة لانها غير لازمة وليس لاحد من المطالبين ابقاء
لمس المال بل يقتسمان العين الموجودة ما لم يتفقوا على البيع ولو شرط الا يحيل في
الشركة لم يصح لكل منهما ان يرجع متى شاء ولا يضمن الشريك ما تلف في يده لانه امانة
الامع التقدي والتفريط في الاحتفاظ ويقتل قوله مع ميمته في دعوى تلف سوا
ادعى سببا ظاهرا كالحرق والغرق او خفيا كالسرقة وكذا القول بقوله مع
لو ادعى عليه الخيانة او التفريط ويقتل لادنى الجون والموت في القيمة وهي
تميز الحق وغيره وليست ببيع سواء كان في مارة او لم يكن ولا تصح الا بالتفاوت في
ثم هي تقسم فكل واحد من الطرفين في قيمته بحسب الممتنع مع التماس الشريك القسمة وتكون
بتعديل السهام والقرعة اما لو اراد احد الشركاء التخيير بالقيمة جاز له لكن لا يجبر الممتنع
عنها وكل واحد في ضرر الجوه والسيف والعصايد الحقيقية لا يجوز قيمته ولو اتفق
الشركاء على القيمة ولا يقيم الوقف لان الحق ليس بمختص بالمقامين ولو كان
الملك لواحد وقفا لكانت قيمته لانه يميز للوقف من غيره

كأنه في الشركة
بما كان له من
نحوه الصدق والعمارة

٢٧٤ في لو اذن هذا الباب وهو مسائل لو دفع انسان دابة واخر لوية
المسألة على اشتراك في الحاصل لم ينفذ الشركة وكان يحصل للسقاء وعليه
اجرة مثل الدابة والراوية لو اذن صيدا او احتطبا واحتش بنية لانه
له وغيره لم يثر تلك النية وكان باجمعه خاصة وهل يفتر المجزئ في ملك الباع الى
نية التملك قبل وفيه تردد لو كان بينهما مال بالبوقة فاذا اذن احدهما
لصاحبه التصرف على ان يكون الربح بينهما نصفين لم يكن قراضا لانه لا شركة للعامل
في مكسب مال الامر ولا شركة وان حصل لامتزاج بل يكون مضاعفة **الوجه** اذا اشترى
احد الشريكين فادعى الاخر انه اشتراه لهما فانكر الشريك فالقول بقوله المشتري
مع ميمته لانه بصريته ولو ادعى انه اشتراه لهما فانكر الشريك فالقول ايضا بقوله
لمشركائه **الوجه** لو باع احد الشريكين سلعة بينهما وادعى المشتري تسليم الثمن
الى الباع وصدق الشريك من المشتري من حقيقة وقيل ثمانية على القاض في
النصف آخر وموصلة الباع لا ارتفاع التهمة عنه في ذلك القدر ولو ادعى تسليمه
الى الشريك فصدق الباع لم يبرأ المشتري من شيء من الثمن لان حصته الباع لم تسلم
اليه ولا الى وكيله والشريك ينكر فالقول بقوله مع ميمته **الوجه** لو باع انسان
عبدين كل واحد منهما الواحد منهما بانفراده صفقة بغير واحد مع تفاوت

شركة

على السيد جازم من غير الباع في الشركة

في الشركة
بما كان له من
نحوه الصدق والعمارة
فانما الصالح اعطى من ثمنه
حاشا ان يباين ما كان له من
وجاهة نصيبه ان يغير
كأنه في الشركة
بما كان له من
نحوه الصدق والعمارة
فانما الصالح اعطى من ثمنه
حاشا ان يباين ما كان له من
وجاهة نصيبه ان يغير
في الشركة
بما كان له من
نحوه الصدق والعمارة
فانما الصالح اعطى من ثمنه
حاشا ان يباين ما كان له من
وجاهة نصيبه ان يغير

قيمة ما قبل البيع وطلب على ان الصفقة تجري بحري عقدين فلو كان ثمن كل واحد منهما مجهولاً أو لو كان العبدان هما أو كانا لوالد جاز وكذا لو كان لكل واحد قفيز من خضر غل الفراده فباعها صفقة لا تقسم الثمن عليهما بالسوية قد بينا ان شركة زبدان باطله فان تميزت اجرة عمل احد ما عن صاحبه اختص بهما وان اشتهيت قسم حاصلهما على قدر اجرة مثل علمهما واعطى لكل واحد ما قبل اجرة مثل علمه اذا باع الشريكان سلعة صفقة ثم استوفى احدهما منه شيئاً شاركه الآخر **فصل في استاجر للاخطاب او للاحتياش او للاصطياد مدة معينة** صحت رجعة وملك المستاجر ما يحصل من ذلك في تلك المدة ولو استاجر لصيد شئ بعينه لم يصح لعدم الثقة بحصوله غالباً **كتاب المصارعة** وهي مستدعي بان امور اربعة **فصل في العقد** وهو جائز في كل من كان فيه فسخه سواء نص المالك وكان به عرض ولو اشترط فيه اجل لم يلزم لكن لو قال ان مرت بك سنة مثلاً فلا تشتر بعد ما وبع صح لان ذلك مقتضى العقد وليس كذلك لو قال على اني لا املك فيما منعك لان ذلك مناف لمقتضى العقد ولو اشترط ان

الصفقة تجري بحري عقدين فلو كان ثمن كل واحد منهما مجهولاً أو لو كان العبدان هما أو كانا لوالد جاز وكذا لو كان لكل واحد قفيز من خضر غل الفراده فباعها صفقة لا تقسم الثمن عليهما بالسوية قد بينا ان شركة زبدان باطله فان تميزت اجرة عمل احد ما عن صاحبه اختص بهما وان اشتهيت قسم حاصلهما على قدر اجرة مثل علمهما واعطى لكل واحد ما قبل اجرة مثل علمه اذا باع الشريكان سلعة صفقة ثم استوفى احدهما منه شيئاً شاركه الآخر

فصل في استاجر للاخطاب او للاحتياش او للاصطياد مدة معينة صحت رجعة وملك المستاجر ما يحصل من ذلك في تلك المدة ولو استاجر لصيد شئ بعينه لم يصح لعدم الثقة بحصوله غالباً

كتاب المصارعة وهي مستدعي بان امور اربعة فصل في العقد وهو جائز في كل من كان فيه فسخه سواء نص المالك وكان به عرض ولو اشترط فيه اجل لم يلزم لكن لو قال ان مرت بك سنة مثلاً فلا تشتر بعد ما وبع صح لان ذلك مقتضى العقد وليس كذلك لو قال على اني لا املك فيما منعك لان ذلك مناف لمقتضى العقد ولو اشترط ان

الصفقة تجري بحري عقدين فلو كان ثمن كل واحد منهما مجهولاً أو لو كان العبدان هما أو كانا لوالد جاز وكذا لو كان لكل واحد قفيز من خضر غل الفراده فباعها صفقة لا تقسم الثمن عليهما بالسوية قد بينا ان شركة زبدان باطله فان تميزت اجرة عمل احد ما عن صاحبه اختص بهما وان اشتهيت قسم حاصلهما على قدر اجرة مثل علمهما واعطى لكل واحد ما قبل اجرة مثل علمه اذا باع الشريكان سلعة صفقة ثم استوفى احدهما منه شيئاً شاركه الآخر

الامر من زيد ولا يبيع المالك عمه وضح وكذا لو قال علم انك اشترى الاثني الف الف ٢٧٦ او ثمن لبيت الف لاق سوا كان وجود ما اشترى عليه عام او مبادر او شرط ان يشترى ما يصاد لا يشترى في ثمنه كالشجر والغنم فيل يفسد لان مقتضى الاثني الف في راس المال فيه تردد واذا اذن له في التصرف تولى ما اطلق الاذن ما يتوكله المالك من عرض القماش والنشر والحل واحرازه وقبضه ايداعه في الصندوق واستيعاره من حريم العاكة باستيعاره كالدال ولو كان الحال علم بالعرف ولو استاجر للدول ضمة لجرة ولو تولى الاخي بنفسه ثم اجرة وينفق في السفر كمال النفقة من اصل المال على لظهور لو كان لنفسه في القراض فالوجه التقيط ولو اتفق صاحب المال صافي اذ انتزع المال منه نفقة عوده في خاصته وللعامل اتباع المبيع والرجع بالبيع اخذ لا يرش كل ذلك الغلط ونقص اطلاق لادن البيع نقداً ثم لثمن نقد البلد ولو خالف لم يفسخ الا مع اجارة المالك وكذا يجب ان يشترى بعير المالك ولو اشترى في الذم يبيع الامع لادين ولو اشترى في الذم لا معة ولم يدرك له المالك تعلق الثمن بتمت ظاهراً ولو امره بالسفر الجملة فسا في الغنم او امره بابتاع شئ معين فابتاع غيره ضمن ولو ربح والحال هذه كان الربح بينهما بموجب الشرط وموت كل واحد منهما

الصفقة تجري بحري عقدين فلو كان ثمن كل واحد منهما مجهولاً أو لو كان العبدان هما أو كانا لوالد جاز وكذا لو كان لكل واحد قفيز من خضر غل الفراده فباعها صفقة لا تقسم الثمن عليهما بالسوية قد بينا ان شركة زبدان باطله فان تميزت اجرة عمل احد ما عن صاحبه اختص بهما وان اشتهيت قسم حاصلهما على قدر اجرة مثل علمهما واعطى لكل واحد ما قبل اجرة مثل علمه اذا باع الشريكان سلعة صفقة ثم استوفى احدهما منه شيئاً شاركه الآخر

قال المصنف

الاعتقاف أو حياثته وقوله مقبول في التلف وهل يقبل في الرد فيه ترى دأله
انه لا يقبل اذا اشترى من منقول سلب المال فان كان بائنه صحيحا

بمعين المال بطل وان كان في الذمة وقع الشراء للعامل الا ان يذكره المال **الثالثة**
لو كان المال امرأه فاشترى من وجهها فان كان باذنها بطل النكاح وان كان بغير اذنها

العامل والمعبر **الحاجة** اذا فسخ المالك صحح وكان للعامل جرة المثل في ذل الوقت

مرتب المال و متوجه وضع كان له البيع الا ان جميعه الوارث وفيه قولان
والقول الآخر انه ليس للعامل بيع وان لم يجمع الوراثه
العامل غيره فان كان باذنه وشط الرح بين العامل الشئ والمالك صح ولو شرط لنفسه

والضف

العالمين ويجمع اثنا عشر أول نصف لاجرة ولأول **حسب السابعة** إذا قل دفت
اليه ما لا فراجا فانكر فاقام المدعى بئنه فادعى العالم التلف فخص عليه بالخلاف كذا لو

الذالف من الوج وكذا الوتلف قبل ذلك وفي هذا تردد **المسألة** اذا قام امر اثنان واحد او اكثر
منهم اتفقا على فإلّا يرد مع التام في الكمال والافاضة

اذا كان اذن في الشر او في الذمة فلا بد من الاكابر بالاطلاق ولا يلزم التمسك بالحد **الحادي عشر**
اذا نضر قد الربح وطلب احد ما القيمة فان تقاضى وان امتنع المالك لم يجز باقتسابه ^{مجلس}

لكتاب **الثامن عشر** اذا دفع المالك قرضا وشطان ياخذ له بفاعة قيل لا يعمل لان العامل في
القرض لا يعمل الا يستحق عليه اجر او قيل يصح القرض وسطل شرط ولو قيل بوجبه كان **حاشا**

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

جئے انگریزوں سے پہلے یہ عجاوبہ کسمپوشاں داما خان درویش جی شمشاد جموں

الصفحة ١٠٠٠
والمحقق من نسخة المخطوط

٢٨١ كان راس المال تسعة وثلاثين اشعرا لان الماخوذ محسوب في راس المال
 فهو كما لو وجد فاذا المال في تقديس سبعين فاذا اقيم الخزان وهو عشرة على
 تسعين كانت حصة العشرة الماخوذة دينارا وتسعا فيوضع ذلك
 من راس المال **الخامسة** لا يجوز للضامن ان يشترى جارية يراها في
 اذن له المالك وقيل يجوز مع الاذن اما لو احلها بعد شرائها فصح **السادس**
 اذا مات وفي يده اموال مضاربة فان علم مال اعدم بعينه كان احق به
 وان جمل كذا في سواه فان جمل كونه مضاربة قضى به ميراثا
كتاب المضاربة والمساواة اما المنة عترة فهي معاملة على ان
 بحصة من حاصلها وعبارتها ان يقول نزار عترة كذا من هذه الارض
 او سلها اليك واجر مجرأ مدة معلومة بحصة معينة من حاصلها وهو عقد لازم
 لا ينفسخ الا بالتقاييل ولا يطل بموت احد المتعاقدين والكلام اما في شروطها
 واما في احكامها اما الشروط **الاول** ان يكون النماء مشاعا بينهما تساويا
 فيه وتفاضلا فلو شرط احد العلم وكذا لو اقتص كل واحد منهما بنوع
 من الزرع دون صاحبه كان يشترط احدهما الحرف ولا يخرى الاقل او ما
 يزرع على الحد او لا يزرع في غيرها ولو شرط احدهما قدرا محال

مخ

الحرف الزرع ان كان او ان يزرع اقم الحرف على

وما نراد عليه بينهما لم يصح ليجوز ان لا تحصل الزيادة او لو شرط احداهما ان يزرع
 شيئا يضمنه له من غير الحاصل مضافا الى المحصة قيل يصح وقيل سطر ولا يشبه
 ويكره اجارة الارض للزراعة بالحظ والشعير ما يخرج منها والمنع اشبه وان
 يوجرها بالكثر مما استاجرها به الا ان يحدث فيها حدثا او يوجرها بجنس
 غير **الثاني** من المدة واذا شرط مدة معينة بالديار او بالشمس والوقت
 على تعيين الزرع من غير ذكر المدة فوجها ان احدهما يصح لان الحكم مع امكا
 فيبني على العادة كالعراض ولا يفسر سطر لان عقد لازم فهو كما اجارة فيشترط
 فيها تعيين المدة دفعا للغير لان المدان مع غير مضبوط وهو اشبه ولو
 مضت المدة ولم يزرع باق كان للمالك ان يزرع على الاشبه سواء كان
 بسبب الزرع كالقسط او من قبله سبحانه كما خيل المياه او تغير لا هوية
 فان اتفقا على التيقين جاز بعض وغيره لكن ان شرط عوضا اقتصر في
 لزومه الى تعيين المدة الزائدة ولو شرط في العقد تأخير ان يبقى بعد المدة
 المشتط بطل العقد على القول باشتراط تقديس المدة ولو ترك الزرع حتى
 انقضت المدة لم يزرع لاجق المثل ولو كان استاجرها لزم من لجمرة **الثاني** ان
 يكون من فرض مما يمكن لا يتفاد بها بان يكون لها ماء اما من نهر او بئر او عين

انما يشترط في

٢٨١٣ أو مضع ولو انقطع في اثناء المدة فاللزاع الحيا لم يعدم لا انتفاع به اذا زرع عليها
او استاجرها للزراعة وعليه اجرة ماسلف ويرجع بما قابل المدة المتخلفة واذا
اطلق للزراعة زرع ما شاء وان عين الزرع لم يجر التعدي ولو زرع ما هو
اضرر للحال هذه كان لما لم يكن اجرة المثل ان شئ او المسمى مع لا شرط ولو كان
اقل ضررا جاز ولو زرع عليها او آجرها للزراعة ولا ماء لها مع علم
المنزاع لم يتخير مع الجهالة له الفسخ اما لو استاجرها مطلقا او لم يشترط الزراعة
لم يفسخ لا مكان لا انتفاع بها بغير الزرع وكذا لو شرط الزراعة وكانت في
بلاد تسقيها الغيوش غالبا ولو استاجر للزراعة مالا ينحصر عنه المأمور
لعدم الانتفاع ولو زرع بذلك المستاجر جاز ولو قيل بالمنع للجهالة لا يرضى كان
حسنا وان كان قليلا يمكن مع بعض الزرع جاز ولو كان الما ينحصر
عنه تدرى بما لم يصح للجهالة الوقت لا انتفاع ولو شرط الغرض والزرع افقر التعيين
مقدار كل واحد منهما القابض خضرهما وكذا لو استاجر لغير عين او عيني
مختلفي الخضر اذا استاجر لزمانه معينة لغيره فيها ما بقي بعد المدة
غالبا فيلحق على المالك ابقاؤه وانزله مع لا شرط وقيل له انزله بلا شرط كما
لو غرس بعد المدة ولاول الشبه واما احكامه فيشمل على مسأله اذا كان من

المنع من بيع ثمار الطحارة
المنع من بيع ثمار الطحارة
المنع من بيع ثمار الطحارة

احدهما الاخر حسب ومخر البذر والعمل والعوامل مع لفظ المزارع وكذا ٢٨١٤
لو كان احدهما الاخر والبذر من غير العمل او كان في احدهما ارض والعمل و
مخر البذر نظر الى اطلاق ولو كان بلفظ لا يجارة لم يصح لهما العوض اما الع
اجره بال معلوم مضمون في الذمة او غير مضمون لهما جاز **الثانية** اذا تنازع في المدة فالقول
قول منكر الزيادة مع يمينه وكذا لو اختلفا في قدر الحصة فالقول قول صاحب
البذر فان اقام كل واحد منهما بينة قدمت بينة العامل وقيل يرجحان الى القربة
ولاول الشبه **الثالثة** لو اختلفا فقال الزارع اعزتها وانكر المالك ادع الحصة
او اجرة ولا يئنه فالقول قول صاحب أرض وثبت اجرة المثل مع عيني الزارع
وقيل تستعمل القربة ولاول الشبه وللزارع تيقية الزرع الى او ان اخذه لا يملك
فيه اموال الوقف غصبتها حلف كان له انزله والمطالبة باجرة المثل ولا شرط
ان غابت وطم الحقل **الرابعة** للزارع ان يشارك غيره وان يزارع عليها غيره
ولا توقف على اذن المالك لكن لو شرط المالك للزارع بنفسه لم يملك المشاركة
الا باذنه **الخامسة** خارج لا يرضى فوتهما على صاحبهما الا ان يشترط على الزارع
السادس كل موضع يحكم فيه بطلان المزراعة بجر صاحب أرض اجرة المثل
بجوز صاحب أرض ان يخترع على الزارع والزارع بالخيار في القول والرد

ع

المسألة في ساقاة

٢١٥ فان قيل كان اسقرار ذلك مشروطا بالسلامة فلو تلف المزروع بآفة سماوية او آفة
 لم يكن عليه شيء **والساقاة** فهو على ما علم على اصول ثابتة بحجته ثم رها النظر
 فيها استدعى فصولا **الاول** في العقد وصيغة الجواب ان يقول ساقية
 او عاملك او سلت اليك او اشيته وهي لغة كالايجارة وتصح في كل صورة
 وهل تصح بعد ظهورها فيه تردد ولا يظن الجواز بشرط ان يبقى للعامل عمل وان
 قل ما يشترط اذ لا يمتنع ولا يتصل بموت الساقى ولا يموت العامل على كونه
 فيما ياتي عليه وهو كل اصل ثابت له ثم لا يتفنع بما مع بقائه فصح المساقاة على
 النخل والكرم وشجر الفواكه وفيما لا ثمرة اذا كان له ورق يتفنع به كالشوت والحناء
 تردد وكوسا في على ودي وشجر غريب لم يصح اقتصاره على موضع الوفاق
 اما لو ساقاه لردى مخرجه وسلكه لم يخل مشله فيها غالبا صح ولو لم يخل بها
 وان قصرت المدة مشروطا بغير ذلك غالبا او كان احتمال السواء لم يصح
 في المدة وبغيرها شرطان ان يكون مقلة بزمان لا يحتمل الزيادة والنقصان
 وان يكون ما يحصل فيها الثمن غالبا **في العمل** واطلاق المساقاة يقتضي
 قيام العامل بما فيه زيادة الثمن من الفروع واصلاح الاصلين وان الخبز
 المضرب الاصل وتهديت السقي والبلق والعمال المباح وتعديل الثمن واللقاط

هذا هو الوجه في ساقاة
 النخل والكرم وشجر الفواكه
 وفيما لا ثمرة اذا كان له ورق
 يتفنع به كالشوت والحناء
 تردد وكوسا في على ودي
 وشجر غريب لم يصح اقتصاره
 على موضع الوفاق

وان كان العامل ما فيه زيادة الثمن من الفروع واصلاح الاصلين وان الخبز المضرب الاصل وتهديت السقي والبلق والعمال المباح وتعديل الثمن واللقاط

كشتم بغير كاف
 يسكو شي بمجره ونون
 شربا شدة كيتا زحل
 كويند لوز كسوي

٢١٦ واصلاح موضع التسمير ونقل الثمن اليه وحفظها وقيام صاحبها بها الجدي
 وعمل استقوى من دواب او دالية وانشا الثمن والكثير للتلقح وقيل
 يلزم ذلك العامل وحسن لا يقيم ثم التلقح ولو شرط شيئا من ذلك على
 العامل صح بعد ان يكون معلوما ولو شرط العامل على ان يترك عمل
 العامل بطل المساقاة لان الغاية لا يستحق الا بالعمل ولو ابقى العامل شيئا
 من عمله ومقابلته المحصة من الفائدة وشرط الباقي على ان يترك العمل ولو شرط
 ان يعمل غلام المالك مع غيره جاز لانه ضم الى مال الوشرط ان يعمل الغلام
 الخاص العامل لم يجز وفيه تردد والجواز اشبه وكذا الوشرط عليه اخرا
 او شرط خراج اجرتهم منها **الخاص** في الفائدة ولا بد ان يكون للعامل جزء
 منها مشاعا فلو اضر عن ذكر المحصة بطل المساقاة وكذا الوشرط احدا
 لا تقراد بالثمن لم يقع المساقاة وكذا الوشرط لنفسه شيئا معينا وما زاد
 بينهما وكذا الوقت لنفسه ارجا لا للعامل ما فضل وكذا جعل حصة بخلاف
 بعينها ولا خروا عداها ويجوز ان يرد كل نوع بحصة مخالفة للخصوع ذكر
 اذا كان العامل ما بمقدار كل نوع ولو شرط مع الحصة الثمن حصة من
 الثابت لم يصح لان مقصود المساقاة جعل الحصة والفائدة وفيه تردد ولو ساقاه

او عكس
 يفردهم

بمير سقاه والواحدة جدي لانه قد جرد عنها حوصها حمل الكرم

٢١٧ بالنصف ان سقى الباذنجان سقى الساج بطل المساقاة لالحصة
 فيسرد ويكره ان يشترط من يرضى على العامل مع الحصة شيئا ذهب
 فضة لان الجباة بالشرط ولو تلفت الثمرة لم يلزم **السادس** في احكامها
 مسائل **الاول** كل موضع تفقد المساقاة للعامل اجرة المثلث الثمن لخصا
 ردصل **الثاني** اذا استاجر احب العمل الحصة منها فاكان بعد بدو صلاح
 جاز وان كان بعد ظهورها وقبل بدو الصلاح بشرط القطع مع الاستجارة
 بالثمن اجمع ولو استاجر بعضها قبل لا يبع لتعذر التسليم والوجه الجواز
 اذا لم ساقيتك على هذا اليستان بكذا اعلان ساقيتك على آخر بكذا
 قيل سطل الجواز شبه **الرابع** لو كانت اصولا شين فقالوا لو اصد ساقيتك
 على ان لك حصة فلا لنصف من حصة لاخر الثلث مع بشرط ان يكون عالميا
 بقدر نصيب كل واحد منهما ولو كان جاهلا بطل المساقاة لتعذر الحصة
الخامس اذا اهر العامل لم تطل المساقاة فان بذل العمل عنه باذل او دفع
 الحاكم فستل بالمال واستاجر عنه فلا خيار ان تعذر ذلك كان له الفسخ لتعذر العمل
 ولو لم يفسخ وتعذر الوصول الى الحاكم كان له ان يشهد انه استاجر عنه في جميع عليه
 على رد ولوم يشهد لم يجمع **السادس** اذا ادعى ان العامل خان او سرق او تلف

او فط قلف فانكر القول قوله مع ممينه وتقليد شئت الخيانة مل رفع يده او ٢١٨
 يستاجر من يكون معه من اصل الثمرة الوحدان يده لا رفع حصة من الرج والمالك
 رفع يده عما عداه ولو ضم للمالك اليه امينا كانت اجرة على المالك خاصة **والسابعة**
 اذا ساقاة على اصول فابنت مستحقة بطل المساقاة والثمر المستحق للعامل لاجرة
 على الماقي لا على المستحق ولو اقسما الثمن وتلفت كان للمالك الرجوع على الغاصب
 للمجمع ويرجع الغاصب على العامل بما حصله وللعامل على الغاصب اجرة عمله ان يرجع كل
 واحد منهما بما حصله وقيل الرجوع على العامل بالجميع ان شاء لان يده عادة في
 ردول شبه الانقيدي ان يكون العامل عاملا **الثامن** لير للعامل ساقيتي غيره لان
 المساقاة انما يبع على اصل ملوك للمساقي **الثاني** خلع لا يرضى على المالك الا ان يشترط
 على العامل او بينهما **الثاني** الفايقة ملك بالظاهر وجب الزكوة فيها على كل واحد منهما
 اذا بلغ نصيبه نصا **الثاني** اذا دفع امضا الى رجل لغيره ما على الغرض منها
 كانت الغارسة بائلة والغرس لصاحبه ولصاحب رد من الزكوة والرجوع **الاربعة**
 لغوات ما حصل اذن بسببه وعليه اثر النقصان بالقلع ولو دفع القيمة ليلو الغرس
 لم يجز الغارسة وكذا لو دفع الغارسة لرجل لم يجز صاحب رد على البقية
السادس والنظر في اصول ثلثة **الاول** في العقد

٢٨٩ استتابة في الحفظ ونفق الى الجواب وقبول وتقع بكل عبارة دلت على معناه
 الفعل الدال على التبول ولو طرح الودعة عنده لم يلزمه حفظها اذ لم يقبلها وكذا لو
 اكره على قبضها لم تصرف ودعة ولا يضمنها الوكيل واذا استودع وجب عليه
 الحفظ ولا يلزمه ديكها لو تلفت من غير تقصير او اخذت من غير انعم لو تمكن من
 الدفع وجب ولو لم يفعل ضمن ولا يجب تحمل الضرر الكثير الدفع كالجرح واخذ
 المال ولو انكرها وطالب بالمير ظلمنا جاز الحلف مورا ما يخرج عن عينه
 الكذب وهو عقد جائز من طرفيه يطل بموت كل واحد منهما فيخون بالزور
 امانه وحفظ الودعة باجرت العادة بحفظها كالشئ في الصندوق والدابة
 الاصطبيك الشاة في المراح او البحر في مجرى ذلك ويلزمه سقي الدابة وعلفها
 امره بذلك ولم يامر به ويحذر ان يسقيها بنفسه وبغلامه اتباعا للعادة ولا يجوز
 اخراجها من منزله لذلك الامع الضرورة كعدم التمكن من سقيها او علفها في منزله
 او شبه ذلك من عذر ولو قال المالك لا تعلمها او لا تسقيها لم يجب
 القبول بل يجب سقيها وعلفها نعم لو اخل بذلك والحال هذه اثم ولم يضمن لان
 المالك اسقط الضمان بنهيها كما لو امره بالقاء ماله في البحر ولو عثر به لموضع
 الاحتفاظ اقره عليه فلو نقلها ضمن الا الى اخرها او مثله على قول لا يجوز نقلها
 بل يضررها

استودع ودعة

المالك المالك

المواد منه ولو كان حرزا الامع الخوف مع ابقائها فيه ولو قال لا يتعلمها هذا
 الحرز فهو بالنقل كغيره كان الا ان يخاف تلفها فيه ولو قال وان تلفت
 الطفل ولا المجنون ويضمن القاص ولا يبرأ بردها اليها وكذا لا يصح
 ان يستودعها ولو اودع عالم يضمن بالاهمال لان المودع لها متلف طاله و
 اذا ظهر للمودع امانة الموت وجب له شهادتها ولو لم يشهد وانكر الوكيل
 القول قولم ولا معين عليهم الا ان يدعي عليهم العلم وتجيأة الودعة
 المودع مع المطالبة ولو كان كافرا الا ان يكون المودع غاصبا لها فيمنع منها
 ولو ماتت فظلمها وارثه وجب له انكاره ويجب اعادة ما على المخصوص منه ان
 ان جعل عرفته سنن ثم جازا التصديق بها عن المالك وفي المتخذ
 ان اكره صاحبها ولو كان الغاصب مزجها باله ثم اودع الجميع فان اكل المبتدع
 المالك يرد عليه ماله ومنع لا يبرأ وان لم يكن تميزها وجب اعادة ما على الغاصب
الثاني في موجبات الضمان وينظمها اقسامان التفريط والتعدي
 التفريط فكان يطرهما في اليسر او ترك سقي الدابة او علفها او شئ
 الشئ الذي يفتقر الى النشا او يودعها من غير ضرورة ولا اذن
 او يسافر بها كذلك مع خوف الطريق وامنه وطرح لاقتنه في المواضع التي

ح

٢٩١ وكذا لو ترك سقى الدابة او علمها مدة لا تصبر عليه في العادة فانتبه ^{المسألة}
 في التعدي مثل ان يلبس الثوب او يركب الدابة او يخرجها من حرزها لينتفع بها
 نعم لو نوى لا انتفاع لم يضمن بحج النية ولو طلبت منه فامتنع من الرد مع
 القدرة ضمن وكذا لو حيد هاتم قامت عليه بئنه او اعترف بها وضمن
 لو خطما بما له بحيث لا يتميز وكذا لو اودعه مالا في كيس مختم ففتح ختمه
 كذا لو اودعه كيسين فخرجهما وكذا لو امره باجارتهما لخل خف فجرهما
 لا ثقل او لا سهل فاجرهما لا شق كالقطن والحديد ولو جعلها المالك
 في حرز مقفل ثم اودعها ففتح المودع الحرز واخذ بعضها ضمن الجميع
 لو لم يكن مودعة في حرز او كانت مودعة في حرز للمودع فاخذ بعضها
 ضمن ما اخذ ولو اعادة بدله لم يبرأ ولو اعادة في حرز بالباقي ضمن ما اخذ
 ولو اعادة بدله وخرج به سقية الوديعة مخرجا لا يتميز ضمن الجميع ^{المسألة} في اللواحق
 وفيه مسائل ^{المسألة} لو سافر بالوديعة اذا خاف تلفها مع بقائه ثم لا يخرج
 ولا يجوز السفر مع ظهونه لانه خوف ولو سافر والمالك هذا ضمن ^{المسألة}
 يبرأ المودع الا يردّها الى المالك او وكيله فان فقدتها فالملك
 مع العذر ومع عدم العذر يضمن ولو فقد الحاكم وخشي تلفها جازا ردا

في حرزها لو ترك سقى الدابة او علمها مدة لا تصبر عليه في العادة فانتبه
 في التعدي مثل ان يلبس الثوب او يركب الدابة او يخرجها من حرزها لينتفع بها
 نعم لو نوى لا انتفاع لم يضمن بحج النية ولو طلبت منه فامتنع من الرد مع
 القدرة ضمن وكذا لو حيد هاتم قامت عليه بئنه او اعترف بها وضمن
 لو خطما بما له بحيث لا يتميز وكذا لو اودعه مالا في كيس مختم ففتح ختمه
 كذا لو اودعه كيسين فخرجهما وكذا لو امره باجارتهما لخل خف فجرهما
 لا ثقل او لا سهل فاجرهما لا شق كالقطن والحديد ولو جعلها المالك
 في حرز مقفل ثم اودعها ففتح المودع الحرز واخذ بعضها ضمن الجميع
 لو لم يكن مودعة في حرز او كانت مودعة في حرز للمودع فاخذ بعضها
 ضمن ما اخذ ولو اعادة بدله لم يبرأ ولو اعادة في حرز بالباقي ضمن ما اخذ
 ولو اعادة بدله وخرج به سقية الوديعة مخرجا لا يتميز ضمن الجميع
 وفيه مسائل لو سافر بالوديعة اذا خاف تلفها مع بقائه ثم لا يخرج
 ولا يجوز السفر مع ظهونه لانه خوف ولو سافر والمالك هذا ضمن
 يبرأ المودع الا يردّها الى المالك او وكيله فان فقدتها فالملك
 مع العذر ومع عدم العذر يضمن ولو فقد الحاكم وخشي تلفها جازا ردا

من ثبقة ولو تلفت لم يضمن ^{المسألة} لو قدر على الحاكم فدفعها الى النقة ضمن ^{المسألة}
 اذا اراد النقة فدفعها ضمن الا ان يخشى المعاينة ^{المسألة} لو اعادة الوديعة بعد
 التفرط الى الحرز لم يبرأ ولو جدد المالك الاستئمان برئ وكذا لو اراه
 الضمان ولو اكره على دفعها الى غير المالك دفعها ولا ضمان ^{المسألة} اذا انكر
 الوديعة او اعترف وادعى التلف وادعى الرد ولا يثبت فاقول قوله والمالك
 احلافه على لا شبهة اما لو دفعها الى غير المالك وادعى ردّها فانكره فاقول
 المالك مع يمينه ولو صدقة على اذن لم يضمن وان ترك لا ضمان ^{المسألة}
 اذا اقام المالك البينة على الوديعة بعد انكار صدقة قائم ادعى التلف قبل ان
 لم تسمع دعواه لا اشتغال ذمته بالضمان ولو قيل تسمع دعواه وتقبل بئنه كان
^{المسألة} اذا عين له حرزا بعيدا عنه وجعل الجارية اليه بلجرت العادة فان اخرج
 ففكر ضمن ولو سلمها الى زوجته لتخزينها ضمن ^{المسألة} اذا اقرض بالوديعة ما
 وجعلت عينها فيلحق من اصل تركته ولو كان له غرام وضاعت التركة اضمن
 المستوجع وفيه تردد ^{المسألة} اذا كان في يد وديعة فادعاهما اثنان فان صدق
 احدهما قبل وان اكد بهما فذلك وان قال لا ادري اقرت في يده حتى ثبت لها
 ملكك وان ادعى او احدهما على بصحة الدعوى كان عليه الميم ^{المسألة} اذا اقرط

٢٩٣ واختلاف في القيمة فالقول قول المالك مع ميمنه وقيل القول قول الغاصب
 وهو أشبه **المستعير** إذا مات الموقوف سلمت الوديعة إلى الوارث فإن كان وارثا
 سلمت إلى الوارث ولا من يقوم مقامهم ولو سلمها إلى البعض من غير
 ضم حصص الباقيين **كتاب العارية** وهي عقد ثمرية
 التبرع بالمنفعة وتقع بكل لفظ يشمل كل ذن ولا تنفع ولا يرد ولا يملك لأحد التمتع
 والكلام في فصول الوديعة **كتاب العارية** ولا بد أن يكون مكلفا جازيا تصرفا
 يصح عارية الصبي ولا المجنون ولو أذن الولي جاز للصبي مع مراعاة المصلحة
 وكما لا يلزم إيجاب نفسه كذا لا يصح ولا ينع عن غيره **كتاب المستعير** وله أن تنفع بما
 جرت العادة به في استعماله بالمعاري ولو قصص العين شيء أو تلفت الاستعمال
 من غير تعدل يضمن إلا أن يشترط ذلك في العارية ولا يجوز للمعير أن يستعير
 شيئا لا يبرأ له من استعماله ولو أسكره ضمنه وإن لم يشترط عليه ولو كان الصبي
 في يده حرم فاستعاره المحل جاز لأن ملك المحرم زال عنه بالأحرام كما يأخذ الصبي
 ما ليس ملكا ولو استعاره من الغاصب وهو لا يعلم كالغاصب على الغاصب والمالك
 الزام المستعير باستوفاء المنفعة ويرجع على الغاصب لأنه أذن في استيفائها
 بغير عوض ولو وجه تعلق الضمان بالغاصب خشب وكذا لو تلفت العين في يد المستعير
والأمر يرجع على من استعاره
 ويستقر القام على الغاصب

لا يستباح على المالك ما عارده ولا استباحته بل ينفذ الإباحة تردد كونه
 عارية

٢٩٤ أما لو كان عالما كان ضمانا ولم يرجع على الغاصب ولو نزع الغاصب حرجا على
 المستعير **كتاب العارية** وهي كل ما يصح انتفاع به مع بقاء عينه كالنخل
 الدابة ويصح استعارته لأرض للزراعة والغرس والبناء ويقطع المستعير
 القدر المأذون فيه وقيل يجوز أن يستعير ما دون في الضرر كأن يستعير أرضا
 للغرس فخرج ولا يولأ شجره وكذا يجوز استعارته كل حيوان له منفعة كحمل
 الظأن والكلب المستقر والعبد للخدمة والمملوك ولو كان المستعير أجنبيا
 منها ويجوز استعارته الشاة للحل في المحل وتصح عارية مطلقه وماله
 وللمالك الرجوع ولو أذن في البناء والغرس ثم أمره بالإنزال وجب له إجابته وكذا
 في الزرع ولو قبل حركته على لا شيء وعلى أن لا يشر في طلبه بالإنزال
 من دون إشراف ولو أعاره أرضا للدفن لم يكن له إيجابه على قلع الميت
 للمستعير أن يدخل إلى الأرض ويستظل بشجرها ولو أعاره ما يطالطه خشية
 فطالبه بانزالها كان له ذلك إلا أن يكون أطرافها الأخرى متبقة فيها المستعير
 فيؤدى الزخاير وإيجابه على إنزاله جذوعه عن ملكه وفيه تردد ولو أذن له
 في غرس شجرة فانتقلت جازان يغرس غيرها استصحابا للأذن لا أول
 وقيل يفسر إلى أذن متأنف وهو أشبه ولا يجوز عارية الغير إلى استعاره الأذن

النجوم الوقت المخرّب

٢٩١
 الأول قوله ان خطبة فارسيان فلكهم وان خطبة روميان فلكهم وان خطبة
 ان على هذا العمل اليوم فلكهم وان خطبة روميان فلكهم وان خطبة روميان فلكهم
 الاجرة لجره بنفس العمل سواء كان ملكا او ملكا لمتاجر ومنهم من فرق ولا يتوقف تسليم
 احد ما على ثمر وكل موضع يطالب فيه عقد لاجرة يحجب اجر المثل مع استيفاء المنفعة
 او بعضها سواء مرادت عن المسمى ونقصت ويكره ان يستعمل الاجير قبل ان تقاعض
 الاجرة وان يضمن الاجير المنفعة ^{الاجرة} ^{ان تكون} ^{المنفعة} ^{ملكوته} اما تبعا للملك العين او منفعة ^{الموجود}
 ان يوجر الا ان يشترط عليه استيفاء المنفعة بنفسه ولو شرط ذلك فسلم العين ^{الاجرة}
 الى غيره ضمنها ولو اجر غير المالك تراجيل بطلت قبل وقفت على اجرة المالك ^{الاجرة}
^{الاجرة} ^{الاجرة} ان يكون المنفعة معلومة اما بتقدير العمل بخياطة الثوب العلوم واما بتقدير
 المدة كسكنى الدار والى العمل على الدابة مدة معينة ولو قدر المدة والعمل مثل
 ان يستاجر ليحيط هذا الثوب في هذا اليوم قيل سئل لان استيفاء العمل في
 المدة قد لا يتفق وفيه تردد ولا جبر للمعاصر وهو الذي يستاجر مدة معينة لاجرة
 العمل لغير المتاجر الا بآذنه ولو كان مشتركا جاز وهو الذي يستاجر لعمل محرم عن
 المدة وتلك المنفعة بنفس العقد كما يملك لاجرة به وبهذا شرط اتصاله بالاجرة ^{بطلت}
 الوجه الجواز واذا سلم العين المستأجرة ومضت مدة يمكن فيها استيفاء المنفعة لزم ^{الموجود}

عالمه مقدره غير خيره امر الطوبى بطوبى من غير ان الطوبى يعنى كماله

وفيه تفصيل وكذا الاستحجار ما وسلمها ومضت المدة ولم يسكن واستأجره
 لفلان فمضت المدة التي يمكن اتياع ذلك فيها فلم يقبله المستأجر فلم يلقه
 المستأجر استقرت الاجرة اما لو زال الالم عقيب العقد سقطت الاجرة ولو
 استأجر شيئا قبل قبضه بطلت الاجرة وكذا لو تلف عقيب قبضه اما لو
 انقضى بعض المدة ثم تلفا وتحديد فسخ الاجرة صح فيما مضى وبطلت الباقي
 ويرجع من الاجرة بما قابل المتخلف من المدة ولا يرجع تعيين ما يحمل على الدابة اما
 بالمشاهدة واما بتقديره بالكيل او الوزن او ما ترجع للجهاالة ولا يكفي ذكر الحمل ولا
 ما كغيره معين ^{لحق} لاختلاف الخفة والنقل ولا بد مع ذكر الحمل من ذكر طوله
 وعرضه وهل هو مكشوف او مغطي وحسن عطاءه وكذا لو استأجر دابة للحمل فلا بد
 تعيينه بالمشاهدة او ذكر جنسه وصفته وقدره وكذا لا يكفي ذكر الآلات المحملة ما لم
 يعين قدرها وحينها ولا يكفي اشارة حمل الزاد ما لم يعينه واذا فني حمل ببله
 بالمشاهدة واذا استأجر دابة افقر الى مشاهدتها فان لم تكن مشاهدة فلا بد
 من ذكر جنسها وحينها وكذا الذكورة والانثى اذا كانت للركوب يسقط اعتبار
 ذلك اذا كان الحمل ويلزم موجب الدابة كل ما يحتاج اليه في مكان الركوب من الرجل
 والقف وآلة والحزام والفرام وفي رفع الحمل وشدة تردده اظهره للزوم ولو

الحمل كغيره من شقان طائر السبعين على ما هو عليه في كل وقت

ان كان الحمل مكشوفاً لم يفسد ولو كان مغطياً لم يفسد

القبيل التجاري رجل صغير على قدر السنام في الرجل العرج وهو من القبيل في الرجل الا ان السنام

آجرها للدوران بالذولاب افتقر الى مشاهدة لاختلاف حاله في النقل ولو آجرها للزراعة
 فان كان لحرث حريم معلوم فلا بد من مشاهدة لارض او وصفها وان كان لعمل يدعي كقيد
 المدة وكذا في اجارة الدابة لسفر سافرة معينة فلا بد من تعيين وقت السير ليل او نهارا
 الا ان يكون لغا او عادة فيستغنى بها ويجوز ان يستأجر اثنان جملا او غير العقد
 يرجع في التناوب الى العادة واذا اكره دابة فسار عليها زيادة على العادة او ضمها اليه
 او كسرها بالجمام من غير ضرورة ضمن ولا يصح اجارة العقار الا مع التعيين بالمشاهدة او بوثائق
 الى موضع معين موصوف بما يقع للجهاالة ولا يصح اجارة في الذمة لما يتغير من الغرض بخلاف
 استيجار الخياط للخياطة والنساج للنساج والنجار للنجارة واذا استأجر دابة فلا بد من تعيين الصانع
 دفعا للغش الناشئ من تفاوتهم في الصنعة ولو استأجر حفر البئر لم يكن له بد من تعيين رخص
 وقدر نزولها وسعها ولو حفرها فهايتها وبعمقها يلزم الاجير ان ينزلها وكان ذلك الى
 المالك ولو حفر بعض ما قوطع عليه ثم تعذر حفر الباقي ما لصعوبة الارض او فساد جدارها
 ذلك قوم حفرها واخفر منها ورجع عليه بنسبة من الاجرة وفي المسئلة قول آخر مستند
 الى رواية صحيحة ويجوز استيجار المرأة للارض مدة معينة باذن الزوج فان لم ياذن فيه تردد
 الجواز شبه اذ لم يمنع ارض حقها ولا بد من مشاهدة العبيد ويل بشرط ذكر الموضع الذي
 ترضع فيه قبل نفيه وفيه تردد لان العبيد والمرضة بطل العقد ولو ما ارضه هل سطل

العقبة بغير العيب النوب ما يتعارف على الرخصة او لا يفسد
 دابة اخرى كان كذا في العادة فيسقط ما يباين ذلك وان كان حراما
 عليها ولا يلزم تعيين صانعها في النسيطة بالعادة على خلافها
 وضبطها مع تعيين صانعها في النسيطة بالعادة على خلافها
 بالقرعة فيعين البذر ان لم يعين في النسيطة بالعادة على خلافها
 ويجوز ان يملكها فان تعذر العادة في النسيطة بالعادة على خلافها
 والاشارة مع الحان دفعها الى الدابة

يجوز للمرأة ان تستأجر الدابة لغيرها كالحمام والخنزير

لا يبنى على القولين ولو استاجر شيئا مدة معينة لم يجب تقسيط الاجرة على اجزائها
 سواء كانت قصيرة او متطاولة ويجوز استئجار الارض ليعمل مسجد او محراب او
 الدار او المزرعة او غيرها فان تحقق لها منفعة حكمت مع بقاء عينها **تقضي** ولو استاجر
 عشرة اقدرة من صبرة فاعتيقها ثم حملها وكانت اكثر فان كان المعقب هو المستاجر
 اجرة المثل من الزيادة ومن الدابة ان تلفت لتعوق العدوان وان اعتهبها المجرم
 المستاجر اجرة ولا قيمة ولو كان المعقب اجنبيا لم يمتد اجرة الزيادة **الخامس** ان تكون
 المنفعة مباحة فلو اجره مسكن الخبز في محل او دكانا ليس فيه آلة محرمة او اجير ليعمل
 مسكرا لم تنفذ اجارة وربما قيل بالتحريم وانقضاء اجارة لا مكان في منع في غير الحرم
 ولا ولا شبه لان ذلك لم يتناول العقد ولم يجز استئجار الحايطة الموقوفة للزينة قليلا
 وفيه تردد **السادس** ان يكون المنفعة مقدورا على تسليمها فلو اجر عبد ابقا لم يعرج
 لو ضم اليه وفيه تردد ولو منع ظالم قيل القبض كان بالخيار بين الفسخ والرجوع على الظالم
 باجرة المثل ولو كان بعد القبض لم يطل وكان له الرجوع على الظالم واذا اتهم الممسك
 كان المستاجر فسخ لاجارة الا ان يعيده صاحبه ويكف عنه وفيه تردد ولو تبادى المجرم
 في اعادة فسخ المستاجر رجوع بنسبة ما تخلف من اجرة ان كان سلم اليه بجملة **الثاني**
 في احكامها وفيه مسائل **الاول** اذا وجد المستاجر العيب في الاجرة عيبا كان له الفسخ او

ولو منع المجرم منه سقطت اجرة وهما ان لم يملك
 المجرم بالقبول في رد ولا غلظ نعم

يجلد برئانه ان يشك في كونه مستأجرا

٣٢٢ الرضا با لاجرة من غير نقصان ولو كان العيب ما يفوت به بعض المنفعة **الثاني**
 اذا تعدى في العين المستاجرة ضمن قيمتها وقت العدوان ولو اختلفا في القيمة كان
 القول قول المالك ان كانت دابة وقيل القول قول المستاجر على كل حال
 شبه **الثاني** في تقبل عيابه ان يحجز ان يقبله غيره بنقصته على اشئ الا ان يحجز
 الفضيل ولا يجوز تسليمه الى غيره الا باذن المالك ولو سلم من غير اذن ضمن
الاجرة يجب على المستاجر سقالاته وعلفها ولو اهل ضم **الخامس** اذا افسد الصانع
 ولو كان حاذقا كالقصباء يجرق او يخرق او يلجم ينجني في جملته والختان
 يجتنن فيسبق مواساه المحشفة او يتجاوز حد الختان وكذا البيطار
 مثل ان يحيف على الحافر او يفسد نقيلا او ينجني ما يضر الدابة ولو اخطا
 واجتهد اما لو تلف في يد الصانع لا بسببه من غير تفريط ولا تعدل يضمن
 على لا صح وكذا الملاح والمكاري لا يضمنان الا ما يتلف عن تفريط على
السادس فاستاجر اجيرا لينفذه في حواشي كانت نفقة على المستاجر الا
 ان تشترط على الاجير **سابعة** اذا اجره ملوكا فافسد كان ذلك لازما للمولاه
 في سعيه وكذا لو اجر نفسه باذن مولاه **الثامنة** صاحب النعام لا يضمن انه او
 وفراط في حفظه او تعدى في **الثانية** اذا اسقط الاجرة بعد تحققها في الذمة صح

صاحب النعام
 لا يضمن
 ان يفسد
 ما كان عليه
 في حفظه

٣٣ ولو اسقط المنفعة المعينة لم يسقط لان الايراد لا يتناول الا ما هو في الذم **شقة**
 اذا اجر عبده ثم اعتقه لم تبطل اجارة وتستوفي المنفعة التي تناولها العقد
 يرجع العبد على المولى باجرة مثل عمله بعد العتق ولو اجر الوصي صبيا لم يعلم
 بلوغه فيه بطلت في المتيقن وصحت في المجتهد ولو اتفق البلوغ فيه وهل
 للعبيد بعد بلوغه قبل تعلم وفيه تردد **الموتقة** اذا تسلم اجيرا ليعمل لرضعة
 فملك لم يضمنه صغيرا كان او كبيرا حرا او عبدا **الموتقة** اذا دفع سلعته الى غيره
 ليعمل فيها فلا فان كان من عاده ان يستاجر لذلك العمل كالغسال والقصار
 فله اجرة مثل عمله وان لم يكن له عادة وكان العمل له اجرة فله المطالبة لانه يشبه
 وان لم يكن له مال له اجرة بالعادة لم يلفس له مدعيها **الموتقة** كل ما يتوقف عليه
 توفية المنفعة فعلى الموجه كالحياطة والمداد ويدخل المفتاح في اجارة
 الدار لا لا تنفع يتم بها **البيع** في التنازع وفيه من **البيع** اذا تنازع في اصل
 الاجارة فانكروا ملك فالقول قول المالك مع مميته وكذا لو اختلفا في قدر المستاجر
 وكذا لو اختلفا في حيز العيز المستاجرة اما لو اختلفا في قدر الاجرة فالقول قول المستاجر
الذانية اذا ادعى الصانع او المذبح او المكاري هلاك المتاع وانكر المالك فكفوا البيعة
 ومع نقدها يلزمهم الضمان وقيل القوم قوتهم مع همهم لانهم امناء وهو شهرتهم

اداد الصانع

وكذا لو ادعى المالك التفريط فانكر **الوكالة** لو قطع شواقيبا فقال المالك امرتك بقطع **عم**
 قميصا فالقول قول المالك مع مميته وقيل قول الخياط ولا يزال يشبه ولو ادعى الخياط
 فقهه لم يكن له ذلك اذا كانت الخيوط من الحرير والمالك ولا اجرة له لان عمله لم
 ياذن فيه المالك **كتاب الوكالة** وهي مستدعي بيان فصول **الوكالة**
 في العقد وهو استنابة في التصرف ولا بد من تحققه من الجاهل والاعلم **الوكيل**
 وكله او استنابه او ماشا كل ذلك ولو قال وكنتي فقال نعم او اشار ما يدرك انما
 كفى في الجواب واما القبول فيقع باللفظ القوله قبلت او رضيت او ماشا به وقد
 يكون الفعل اذا قال وكنت في البيع فباع ولو تاخر القبول عن الجواب لم يقدح في الصحة
 فالغائب يؤكل والقبول يتاخر في شرطها ان يقع من جهة فلو علق بشرط متع
 او وقت متحدد لم يصح نعم لو تجزئ الوكالة وشرط تاخير التصرف جاز ولو وكله في شراء
 عبدا فصر الى وصفه لينفق الغرض ولو وكله مطلقا لم يصح علم قول والوجه الجواب
 ومع عقد جاز في طرفيه فلو وكيل ان يعزل نفسه مع حضور الموكل ومعه
 والموكل ان يعزله بشرط ان يعلمه العزل ولو لم يعلم لم يعزل بالعزل وقيل ان يعزله
 اعلامة فاشهد العزل بالعزل ولا شهاد ولا ظاهر ولو تصرف الوكيل قبل اعلام
 تصرفه على الموكل فلو وكله في استيفاء القصاص فصره فاقصر قبل العلم بالعزل

بيان وكالة
 بيان وكالة
 بيان وكالة

٥٣ وقع الاقتصار موقعه وتبطل الوكالة بالموت والخير ولا غناء وكل واحد منهما
 وتبطل وكالة الوكيل بالحجر على الموكل فيما يمنع الحجر التصرف فيه ولا تبطل وكالة النوا
 وان تطاول وتبطل الوكالة بتلف ما تعلقت الوكالة به كموال الموكل في بيعه
 وموت المرأة الموكل خلالها وكذا الوكيل ما تعلقت الوكالة به بالعقار
 والعيارة عن الغرض ان يقول عزك او ازلت نيابتك او فسخت او بطلت انقضت
 او جرى مجرى ذلك والطلاق الوكالة يقضى لا يتبع ثم المثل ينقد البطلان
 وان يتابع الصحيح دون المعيب ولو خالف لم يصح وقف على الحائز المالك
 ولو باع الوكيل ثم فسخ المالك لا يثبت في ذلك العقد كان القول قوله مع ميثمة
 تستعمل العين ان كانت باقية ومثلها او قيمتها ان كانت تلفت وقيل لا يزم الدال تمام ما
 حلف عليه المالك وهو بعيد فان تصادق الوكيل المشي على الشيء ودفع الوكيل الى
 المشي الساعته فلف في يده كان الموكل الرجوع على ايها شاء بقيمتها لان رجوع المشي
 لا يرجع المشي على الوكيل لصدقه في رد ذن وان رجع الوكيل رجوع الوكيل على
 باق لا مزين حرمته واغترم بطلاق الوكالة في البيع يقضي تسليم المبيع لا مبيع
 واجباته وكذا اطلاق الوكالة في البيع يقضي ذن في تسليم المبيع لا لا يقضي لا
 في البيع قبض المبيع لا في قبض المبيع على القبض والوكيل ان يرد بالعيب في مصلحة

مع حضور الموكل وغيبته ولو منع الموكل لم يكن له مخالفة **ثالثا** فيما لا يصح فيه
 النيابة وما يصح فيه اما لا تدخل النيابة فضايلة ما تعلق قصد الشارع بايقاعه من
 المكلف مباشرة كالطهارة مع القدرة وان جازمت النيابة في غسل اعضائه
 الضرورة والصلوة الواجبة ما دام حيا وكذا الصوم ولا عتاف في الحج الواجب مع
 القدرة ولايمان والندوة والغضب والقسم نزلت وجات لانه يتضمن استمعا
 الظاهر واللعان وقضاء العدة والحجاة ولا لقاط ولا خطا ولا حشاش
 اقامة الشهادة الا على وجه الشهادة اما ما تدخل النيابة فضايلة ما جعله الشارع
 لا يخص مباشرة كالبيع وقبض المبيع والرهن والصلح والحوالة والضمان وشركة الوكيل
 والعارية وفي اخذ بالشفعة ولا براء والوديعة وقسم الصدقات وعقد النكاح وقرض
 والخلع والطلاق واستيفاء القصاص وقبض الديارات وفي الجهاد على وجهه واستيفاء
 الحدود مطلقا وفي اثبات حدود لا دمين اما حدود الله سبحانه فلا وفي عقد السبق
 الرماية والغنم والكاتب والتدبير في الدعوى واثبات الحج والحقوق ولو وكل على كل قليل و
 كثير قيل لا يصح لما يتطرق من الضرر وقيل يجوز وينفع الخيال باعتبار المصلحة وهو بعيد
 موضع الضرر نعم لو وكله على كل ما يملك مع لانه يباين المصلحة **ثالثا** الموكل فيه
 يعتبره البلوغ والعقل وان يكون حائز التصرف فيما وكل فيه ما يصح فيه النيابة فلا يصح وكالة

انما الموكل فيه

٣٧. ٧ العبي من كان اوله يكره ولو بلغ عشر اجاز ان يوكل فيما له التصرف فيه كالوصية و
 الصدقة والطلاق على روايته وكذا يجوز ان يوكل فيه ولذا لا يصح وكالاجور
 ابطال ولو عرض له بعد التوكيل بطلت الوكالة والكتاب ان يوكل لا يملك التصرف في
 الاكتساب وليس العبد القن ان يوكل الا باذن مولاه ولو وكل انسان في شراء
 نفسه فهو مولاة صح وليس للوكيل ان يوكل الموكل الا باذن الموكل ولو كان الموكل
 ماذن له في التجارة جاز ان يوكل فيها جرح العادة بالتوكيل فيه لانه كما ذوقه ولا
 يجوز ان يوكل في غير ذلك لانه يتوقف على صريح لا ذن مولاة وله ان يوكل فيما
 يجوز ان تصرف فيه من غير ان مولاة ما يصح فيه النيابة كالطلاق والحج عليه ان يوكل
 فيما له التصرف فيه طلاق وخلع وما شابهه ولا يوكل المحرم في عقد النكاح ولا ابتياع
 وللاب والمجدان يوكل عن الولد الصغير وتصح الوكالة في الطلاق للغايب
 والمحاضر على ظهره ولو قال الموكل اصنع ما شئت كان ذا الاعل اذن في التوكيل
 تسلط على ما يتعلق به المشيئة ويستحب ان يكون الوكيل تام البصيرة فيما وكل فيه عارفا
 باللغة التي يتعامل بها وينبغي الحالم ان يوكل السفهاء من يتولى الحكومة عنهم ويكره لذي
 المروءات ان يتولوا المنازعة بنفسهم **الراجح** ان يوكل معتبر في البلوغ وكما لو وكل
 فاسقا او كافا او مرتدا ولو ارتد المسلم بطلت وكالته لا يتردد لا يمنع الوكيل ابتداء

لا شرط عدالة الوكيل ولا الوكيل في عقد
 وكالة

فلذا استدامة وكيله ان يملكه بنفسه وتصح النيابة فيه صح ان يكون فيه وكالته ٣٨
 المحجور عليه لتبذير او فساد لا تصح نيابة المحرم فيما ليس للمحرم ان يفعله كابتياع العبيد و
 امساكه وعقد النكاح ويجوز ان يوكل المرأة في طلاق غيرها ولا يصح في طلاق نفسها
 قيل لا وفيه تردد وتصح وكالته في عقد النكاح لان عبارة ما فيه معتبرة عندنا ويجوز وكالة
 العبد اذن له مولاة ويجوز ان يوكله مولاة في اعتاق نفسه ولا يشترط عدالة الوكيل ولا
 الوكيل في عقد النكاح ولا يتوكل الذي على المسلم الذي ولا المسلم على القول المشهور وهل
 يتوكل المسلم الذي على المسلم في تردد والوجه المحوز على كراهية ويجوز ان يتوكل في غير النكاح
 على الذي وتصح الوكيل والتصرف على ما اذن له فيه وما شهد العادة بالاذن فيه فلو امر ببيع
 بديانة نسيت فباعها بديانة نقد صح وكذا لو باعها بديانة الا ان يكون هناك عوض صح
 تعلق بالاجل او الوارثه ببيعها الا ببيع موجد لم يصح ولو كان اكثر ما عتق لان لا عرض
 تعلق بالتعجيل ولو امره ببيعه في سوق مخصوصة فباع في غيرها بالتم الذي عتق له او منع
 من طلاق ثم التمس صح اذ الغرض تحصيل الثمن اما لوجه فلا ان فباعه غيره لم يصح ولو
 تضاعف الثمن لم يرضه غرض في الغوا تفاوت وكذا لو امره ان يشتري بعير بالدينار فاشترى
 في الليرة او في الذمة فاشترى بالبيع لا تصرف له برون فيه وهو ما تفاوت فيه المقاصد
 واذا ابتاع الوكيل وقع الشراء للموكل ولا يدخل في ملك الوكيل لانه لو دخل في ملكه لم

٣٩ ان منع عليه ابوه وولده لو اشترها كما منع ابو الموكل وولده ولو وكل مسلم
 ابتاع خمر لم يصح وكل موضع يطل الشراء للموكل فان كان تمامه عند العقد لم يقع عن
 احدهما وان لم يكن تمامه فبعضه يبيع الموكل في الظاهر وكذا لو انكر الموكل الوكالة لان
 ان كان الموكل مطلقا فالملك له ظاهر وباطنا وان كان محققا كان لشراء الموكل باطلا
 التخلص انفعول للموكل ان كان له فقد بعته ولو كان في بيعه ولا يكون
 هذا تعليقا للشرط وتفاصيله وان امتنع الموكل من البيع جاز ان يستوفي
 عوض ما اذا ادى البائع غرضه فكل هذه التسعة ويرد ما يفضل عليه او يرجع ما يفضل
 له ولو وكل اثنين فان شرط اجتماع لم يجز لاحدهما ان يفرد بشيء من التصرف ولذا لو
 اطلق ولو مات احدهما بطلت الوكالة ليس للحاكم ان يقيم لهما امنا لما اوشى في ذلك
 جاز لكل منهما ان يتصرف غير متعبد برأي صاحبه ولو وكل زوجة او عبدا
 ثم طلق الزوج او اعتق العبد بطلت الوكالة اما لو اذن لبعده التصرف في ماله
 ثم ائقعه بطل لا ذن لانه ليس على احد لو كاله بل هو اذن تابع للمالك واذا وكل
 انسانا في الحكومة لم يكن اذنا في قبض الحق اذ قد يوكل من لا يستحق على المال وكذا
 وكلة في قبض المال فانكر الغريم لم يكن ذلك اذنا في محالته لانه قد يرضى للخصم
 لو قال وكلك في قبض حق من فلان فان لم يكن له مطلبه الوقتة اما لو قال

لا يشترط ان يكون الموكل سوا كذا به التزم او صدقة وانما شئت باقرار الموكل او البينة وهرس ان عدلان ولا شئت بشهادة النساء منفردات وان كثرن ولا بشهادة رجل وامرأتين ولا بت

الدلالة تكون اللفظ
 بحيث يترتب من العلم به
 العلم في امر ص

٣١٠ وكلك في قبض حق الذي علفلان كان له ذلك ولو وكله في بيع فاسد
 لم يملك لصحة وكذا لو وكله في ابتاع معيب اذا كان لا يمان على غيره دين فوكله
 ان يبيع له بمائة متاعا جاز ويبرأ بالتسليم الى البائع في ما ثبتت
 الوكالة ولا يحل للموكل بدعي لو كدل ولا يوافق الغريم ما لم يقيم بذلك بينة
 وهي شاهدان ولا تثبت بشهادة النساء ولا شاهد واحد اثنان ولا شاهد
 وغيره على قبل شهود ولو شهد احدهما بالوكالة في ما ربح وفتر في تايخ آخر
 قبلت شهادتهما نظر العادة في لا شهادا اذ مع الشهود لذلك في الموضع
 الواحد قد يجهل وكذا لو شهد احدهما انه وكله بالجمعة واخر بالعربية لان
 ذلك يكون اشارة الى المعنى الواحد ولو اختلفا في لفظ العقد بان يشهد احدا
 ان الموكل قال وكلك ويشهد الاخر انه قال استبكت لم تقبل لانها
 شهادة على عقدين اذ صيغة كل واحد منهما مخالفة للآخرى فيه تردد اذ جوبع
 انهما شهدا في وقتين اما لو عدل لا عن حكاية لفظ الموكل واقصر على ايراد
 المعنى جاز وان اختلفت عبارتهما واذا علم الحاكم بالوكالة حكم فيها
 بعلمه لو ادعى الوكالة عن غايبة في قبض المهر غريم فان انكر الغريم
 فلا يميل عليه وان صدقه فان كان عينا لم يؤمر بالتسليم ولو دفع اليه

٣١١ كان للمالك استعادتها فان تلفت كان لم الزام ايها الشا مع انكار الوكيل
 ولا يرجع احدهما على الآخر وكذا لو كان الحق ديناً وفيه تردد لكن في هذا
 لو دفع لم يكن للمالك مطالبة الوكيل لانه لم يتبرع عين مال الا اذا لا يتعين
 الا بقبض او قبض وكيله وهو يفي كل واحد من القسامين وللغيرم ان يعود
 على الوكيل ان كانت العين باقية وتلفت بتفريط منه ولا يدرك عليه لو
 تلفت بغير تفريط وكل موضع يلزم الغريم التسليم للواقر يلزم المهر اذا انكر
في مسئلة وفيه مسائل **لو** وكيل امير لا يضمن ما تلف في
 يده الا مع التفريط او التعدي **انما** اذا اذن لو وكيل ان يوكل فان
 وكل عهده كله كانا وكيلين لا يتطل وكالتها موقوفة ولا يتطل بموت احدهما
 ولا بعزل احدهما صاحبه وان وكله غرضه كان له عزله فان مات الموكل
 بطلت وكالتها وكذا ان مات الوكيل **اول** **الشك** يجب على الوكيل تسليم
 في يده الى الموكل مع المطالبة وعدم العذر فان امتنع من غير عذر ضمن
 وان كان هناك عذر لم يضمن ولو ان العذر فاخر التسليم ضمن ولو ادعى
 بعد ذلك ان تلف المال قبل الامتناع او ادعى ان رد قبل المطالبة قبل الايقيل
 دعواه ولو اقام بينة والوجه ان يقبل **ان** كل من دفع في يده مال الغيرة او

منع

وحالة
 كل من دفع حق له لا يتبرع تسليمه الى غيره حتى يشهد له بالقبض سواء كان به بينة او لا سواء كان عليه ان يقبل قول من اراد من غير البينة كاللودع او لا كالفاسد لم
 يؤد له شئ الى اخره فان ادعى فاعلم به وجوب دفعه فيقبل قول الدافع مع البينة ان اقره اذا اشد بما في القبض لم يكن عليه تسليم الوثيقة الى
 ولا تمنعها بل لا تقاومها في يده **قوله**

ذمتان بمقتضى التسليم حتى يشهد صاحب الحق بالقبض ويستوعب في ٣١٢
 ذلك ما قبل قوله في ردهه ولا يقبل الا بينة في هر با من المحجود المقتض
 الى التبرك او لم يوفضه لآخرين بين ما يقبل قوله في ردهه ولا يقبل
 فوجب التسليم في الاول واجاز لا امتناع في الثاني مع لا شهادة ولا شبه
لو وكيل في لا يدع اذا لم يشهد على الوكيل لم يضمن ولو كان وكيله
 قضا الدين فلم يشهد بالقبض ضمن وفيه تردد **لو** اذا تعدى
 الوكيل في مال الموكل ضمنه ولا يتطل وكالته لعدم التنا في ولو باع ما
 تعدى فيه ولو سلمه الى المشتري بخر فخله لانه تسليم ما ذون فيه فخر
 قبض المالك **لو** اذا اذن الموكل لو وكيله في بيع ماله نفسه فباع جائز
 وفيه تردد وكذا في النكاح **سابع** وفيه مسائل **لو** اذا اختلفا
 في الوكالة فالقول قول المذكر لانه يوصل ولو اختلفا في التلف فالقول قول
 الوكيل لانه امين وقد يتعذر اقامة البينة بالتلف غالباً فاقنع بقوله **دعا**
 لا تزامر ما تعذر غالباً ولو اختلفا في التفريط فالقول قول منكره لقوله عليه
 ولهم على من انكر **لو** اذا اختلفا في دفع المال الى الموكل فان كان يجب كلف
 البينة لانه مدع وان كان غير جليل قيل القول قوله كقول ديعة وهو قول مشهور

٣١٣ وقيل القول قول المالك وهو لا شبهة اما الوصي فالقول قوله في انفاق يتبعك

البتة في وقت تسليم المال للموكل لم يكن القول في الاب والجدة والحاكم
امينه مع اليتيم اذا انكر القبض عند بلوغه ورشده وكذا الشريك والمضارب
ومن حصل في يده ضالة **ثالث** اذا ادعى الوكيل لقرف وانكر الموكل مثل ان
يقول بعثت او قبضت قبل القول قول الوكيل لا يقر بما له انفعله ولو قيل
قول الموكل انكر لكن بدول **رابع** اذا اشترى انسان سلعة وادعى انه
وكيل لانسان فانكر كان القول قول ممينه وقضى على المشتري بالتمسك سواء اشترى
بعين او في الذمة الا ان يكون ذكر انه يتبع له حالة العقد ولو قال الوكيل ابتعت
لك فانكر الموكل او قال ابتعت لنفسي فقال الموكل بل لي فالقول قول الوكيل لا يبر
بنيت **سادس** اذا تزوج امرأة فانكر الوكالة ولا يثبته القول قول الموكل مع
ولزم الوكيل مهرها وروي نصف مهرها وقيل يحكم بطلان العقد في الظاهر ويح على
الموكل ان يطلها ان كان يعلم صدق الوكيل وان يسوق اليها نصف المهر ويؤاخذ
سابع اذا وكله في اتباع عبد فاشتراه بانه فقال الموكل اشتريته بثلث
فالقول قول الوكيل لانه مؤتمر ولو قيل القول قول الموكل كان شبه لانه غارم
اذا اشترى لموكله كان الباع بالخيار ان شاء طالب الوكيل وان شاء طالب الموكل

اليتيم زمانه بوجه قتل غيره وروايت في قول الموكل في انفاق يتبعك

٣١٤

اختصاص المطالبة بالموكل مع العلم بالوكالة واختصاص الوكيل مع الجهل بالوكالة
الاول اذا طالب الوكيل فقال الذي عليه الحق لا يستحق المطالبة لم يثبت القول
لانه مذهب بيتة الوكالة ولو قال الموكل لم يتوجه على الوكيل لعمري الا ان يدعي
عليه العلم وكذا الوادي ان الموكل ابراه **ثاني** يقبل شهادة الوكيل لموكله فيما لا
ولاية فيه ولو غل قبلت في الجميع ما لم يكن اقام بها او شرع في المنفعة **الثاني** لو
وكيل قبض دينه من غريم له فافر الوكيل القبض وصدقه الغريم وانكر الموكل فالقول
قول الموكل وفيه رد اما الوارثه يبيع سلعة وتسلمها وقبض ثمنها وتلف غير تفرط
فاقر الوكيل القبض وصدقه المشتري وانكر الموكل فالقول قول الوكيل لان الدعوى هنا
على الوكيل من حيث سلم المبيع ولم يتسلم الثمن فكان يدينه ما يوجب الضمان وهذا
الدعوى على الغريم وفي الفرق نظر ولو ظهر في المبيع عيب رده على الوكيل وكان
الموكل لانه لم يثبت وصول الثمن اليه ولو قيل يرد المبيع على الموكل كان شبهة

كتاب الوقف والصدقة

والنظر في العقد والشرايط والواجب **الاول** الوقف عقد ثمره تجدي لا اصل
واطلاق المنفعة واللفظ الصحيح فيه وقف لا غير ما حرمت وتصدق فلا
يجعل على الوقف الا مع القرينة لاحتماله مع افراد غير الوقف ولو نوى بذلك الوقف

كان يبرأ من الوقف لانه لا يبرأ من الوقف

نحو

وقد قيل
ينفق الوقف
القول الاول القول
لان الوقف عقد ثمره
فان شئت قال القول
الوقف على شخص من
اشياء الوقف
فان شئت قال القول

٣١٥
فردون القرينة ^{منه} بنيت نعم لو اقر انه قصد ذلك حكم عليه بظاهر لقرار ولو
حبست وسببت قيد يصير قفا وان تجرد لقوله عليه السلام حبس لاصل وسبب
الشرع وقيد لا يكون وقفا لامع القرينة اذ ليس ذلك عرفا مستقرا حيث ينعم مع
لاطلاق وهو لا شبه ولا يلزم الاقباض واذا تم كان لانها لا يجوز الرجوع
فيه اذا وقع في زمان الصحة اما الوقف في مرض الموت فان اجاز الوثر واما
اعتبر ثلث كالمهر والمجياة في البيع وقيل غيبي من اصل التركة ولا والاشبه
ولو وقف وهدى وابتاع وباع فحايى ولم تجز الوثر فان خرج ذلك ثلث صح
وان عجز يدى بالاول والا راح حق مستوفى قد ثلث ثم يطل ما زاد وهكذا الواو
بوصايا ولو قبل المتقدم قيد يقسم على الثلث بالجمع بالخصر ولو اعتبر ذلك بالقرعة كان
واذا وقف شاة كان صومها ولبنها الموجود دخلا في الوقف مالم يستنفذ
نظر الى العرف كالوصايا ^{في} الشرايط وهي اقسام
في شرايط الموقوف وهي اربعة ان يكون غيا ملوكة ينتفع بها مع ما
ويصح اقباضها فلا يصح وقف ليس بعين كالدين وكذا الوقول وقفت فمسا
او باضحا او داما او لرعيه ويصح وقف العقار والسياب والاراث و
ولاات المباحة وضابطه كل ما يصح لا تنفع به منفعة محالة مع بقاء عينه

وكذا يصح وقف الملك للملوك والمستور لا مكان لا شفاع ولا يصح وقف الخيرية
لأنه لا يملك المسلم ولا وقف لا يتقصد التسليم وهل يصح وقف له إهم والذاني
قيل لا وهو ظاهر لأنه لا نفع لها إلا التصرف فيها وقيل يصح لأنه قد يفرض لها
نفع مع بقائها ولو وقف لا يملكه ماله وقفه ولو أجاز للمالك قيل يصح لأنه
كالوقف المتألف وهو حسن وصح وقف المشاع وقبضه كقبضه في البيع
القسم الثاني في شروط الوقف وبغير اللوغ وكمال العقل وجوا التصرف
وفي وقف من بلغ عشرين سنة والمراد بوجوب ان صدقته ولا والمنع توقف
رفع الحجر على اللوغ والمرشد ويجوز أن يحمل الوقف ^{توحيده} النظر للنفسه وبغيره فإن
يعين لناظر كان النظر إلى الموقوف عليهم بناء على القول بالملك ^{توحيده}
في شروط الموقوف عليه ويعتبر في الوقوف عليه شروط أربعة أن يكون موجوداً
متن يصح أن يملك وإن يكون معينا وإن لا يكون الوقف عليه محرراً فلو وقف على
معدوم ابتداء لم يصح مكن بوقف على شيء كذا أو على محمل لم ينفصل أياً
لو وقف على معدوم تبع الموجود فانه يصح ولو بدأ بالمعدوم ثم تبعه على
الموجود فيلایصح وقيل يصح على الموجود ولا ولا أشبهه وكذا الوقف على من لا
يملك ثم على من يملك فيه تردد والمنع أشبهه ولا يصح على الملوك

وإذا وقف شاة كان صومها ولبنها الموجود دخلا في الوقف مالم يستنفذ
 نظر إلى العرف كالروايات في الشرائط وهي بقا قسم
 في شرايط الوقف وهي أربعة أن يكون عينا مملوكة ينتفع بها بقاها
 ويصح أياها فلا يصح وقفها لغير عين كالدين وكذا الوقف وقف فريسة
 أو ناضجا أو داما ولم يعين ويصح وقف العقار والثياب والذات و
 مولات المباحة وضابط كل ما يصح لا تنقل به منفعة محالة مع بقا عينه

وقف
بمجانة الموقوف
عن الدنيا والاخر
والعدالة في
للفضل
مخرجوا عن الشرع
الحق

٣١٧ ولا تصرف الوقف الا لوجه لا ندب يقصد بالوقفية ويصح الوقف على المصالح كالقفا
والمساجد لان الوقف في الحقيقة على المسلمين لكن هو صرف الى بعض مصالحهم
ولا ينفق المسلم على الحرب ولو كان رجلا وقف على الذبيح ولو اجنبيا ولو
وقف على الكفايس لم يصح وكذا الوقف على معونة الزنا او قطاع الطريق او شارب
ولكن الوقف على كتب ما يسمى الآن بالتوراة ولا يخلل انما هو وقف ولو كان في حيا
والمسلم اذا وقف على الفقراء انصرف الى فقراء المسلمين دون غيرهم
ولو وقف الكافر على الفقراء انصرف الى فقراء المسلمين انصرف الى الفقراء
ولو وقف على المؤمنين انصرف الى اثني عشر قبل لا يعتنوا الكبار ولا اشبه
ولو وقف على الشيعة فهو لامامية والجائر فدية ومنهم من يفرق في الزيدية
وهكذا اذا وصف الموقوف عليهم بنسبة دخل فيها كل من انطلقت عليه ولو
وقف على لامامية كان لاثني عشر ولو وقف على الزيدية كان للقبائل ما في الزيدية
وكذا لو علم بنسبة الى اكل من الكائنات لشيء بالابوة كالحاشية فهو من انسابها من
ولدا طالب والحاشية والعباس والطلبين فهو من ولدا الطالبين
ولا ناث النسب من جهة الاب نظر الى العرف في خلاف الاصحاب ولو وقف الجائر على
وقيل لمن لم يدره الى اربع في اربعة وحسن وقيل الى اربعين اربعة كل جانب من

الوقف على الفقراء
الوقف على الفقراء
الوقف على الفقراء

الوقف على الفقراء

الوقف على الفقراء

الوقف على الفقراء

ولو وقف على مصلحة فبطلت من تمامها في وجه البر ولو وقف في وجه الكبر ٣١٨
واطلق صرف في الفقراء والمساكين وكل مصلحة تقرب بها الى الله سبحانه
ولو وقف على شيء قيم صح ويصرف الى من يريد منهم وقيل لا يصح لانهم مجهولون
ولا اول والمذهب ولو وقف على الذبيح جاز لان الوقف عليك فهو بالحق للمنفعة
وقيل لا يصح لانه يشترط فيه القرابة الا على احد ابوين وقيل يصح على ذوي القربى
ولا ولا يشبهه ولكن انصرف الى المرتد وفي الخبر ترد اشبهه المنع ولو وقف
ولم يذكر المصنف بطل الوقف وكذا الوقف على غير معين كان يقول على احد
او على احد المشركين والفقير في الكل باطل واذا وقف على اولاده او اخوته
او ذوي قرابته اقضى الاطلاق اشراك الذكور ولا ناث ولا دني ولا بعد
والتساوي في القسمة انما ان يشترط ترتيبا واختصاصا او تفضيلا
ولو وقف على اخواله واعمامه تساو واجمعا واذا وقف على اقراب الناس اليهم
والولد وان سفلوا فلا يكون لاحد من ذوي القربى شيء الميعوم المذكور
ولا حق ولا خواص وان نزلوا في الاعام ولا خوال على ترتيب مرتك تساو
في لا استحقاق الا ان يعين التفضيل **الترتيب** في شرائط الوقف
وهي اربعة الدوام والتبعية ولا قباض واخراج عن نفسه فلو قرئ عند

ع

٣١٩

بطل وكذا لو علقه بصفة متوقعة وكذا لو جعله لمن ينقرض غالباً
 كان يقفه على زيد ويقتصر أو يسوقه إلى بطون ينقرض غالباً أو يطلو
 في عقبه ولا يذكر ما يصنع به بعد لا نقراض ولو فعلاً ذلك قيل بطل
 وقيل يحياجر أو حتى ينقرض الممنون وهو لا شبهة فإذا انقضت
 إلى ورثة الواقف وقيل إلى ورثة الموقوف عليهم ولا يظهر ولو قل وقت
 إذا جاز لسائر الشرايين قدم زيد لم يصح والقبض شرط في صحة الوقف
 يقبض ثم مات كان ميراثاً ولو وقف على أولاده الأصاغر كان قبضه قبضاً عنهم
 وكذا الجدلاد وفي الوصي تردد أظهر الصحة ولو وقف على نفسه لم يصح
 كذا لو وقف على نفسه ثم عل غيره وقيل بطل في حق نفسه ويصح في حق غيره
 ولا يشبه وكذا لو وقف على غيره وشرط قضاء ديونه أو أدائه فمؤثر به
 لم يصح أما لو وقف على الفقراء ثم صار فقيراً أو على الفقهاء ثم صار فقيراً صح له
 المشاركة في الانتفاع ولو شرط عوده إليه عند حاجته صح شرط وبطل الوقف
 وصاحبها يبيع الكبيع الحاجة ويؤثر ولو شرط إخراج من يريد بطل الوقف
 ولو شرط إدخال من يريد مع الموقوف عليهم جائز ولو وقف على أولاده أو غيره
 أما لو شرط نقله عن الموقوف عليهم إلى من يريد يخرج وبطل الوقف وقيل إذا

القبض

القبض هو القبض على الوقف
 وهو القبض على الموقوف عليه
 وهو القبض على الموقوف عليه
 وهو القبض على الموقوف عليه

٣٢٠

وقف على أولاده الأصاغر جائز إن بشرهم جميعاً وإن لم يشترط وليس بمعتمد
 والقبض معتبر في الموقوف عليه أولاً وبسقط اعتبار ذلك في بقية الطبقات
 ولو وقف على الفقراء أو على الفقهاء فلا بد من نصب قيم لقبض الوقف
 ولو كان الوقف على مصلحة كفي إيقاع الوقف عن اشتراط المصلحة وكذا القبض إلى
 الناظر في تلك المصلحة ولو وقف سبيلاً صح الوقف ولو صلى فيه واحد ولو لا
 وقف مقبرة نصيب وقفاً للدفن فيها ولو واحد ولو صلى فيها سبيلاً
 أو في الدفن ولم يلفظ بالوقف لم يخرج عن ملكه وكذا لو تلفظ بالعقد ولم
 يقبضه في الواقع وفيه مسائل الوقف ينقل إلى ملك الواقف
 عليه لأن فائدة الملك موجودة فيه والمنع من البيع لا ينافيه كما في قوله ولو قد
 يبيع يبيع على وجه فلو وقف حصته من عبد ثم اعتقه لم يصح العتق لخروج عتقه عن ملكه
 ولو اعتقه الموقوف عليه لم يصح أيضاً التعلق حق البطون به ولو اعتقه الشريك
 من حق العتق في حصته ولم ينفذ فمقتضى العتق لا ينفذ فيه مباشرة فإولى
 أن لا ينفذ سراً ولا ينفذ من القول بانسحابه إلى الموقوف عليهم ابتكاه
 من الفرق ويفرق بين العتق مباشرة وبينه سراً يبان العتق مباشرة
 فتوقف على الخصام الملك في المباشر أو فيه وفي شريكه وليس كذلك ابتكاه
 الوقف

القبض هو القبض على الوقف
 وهو القبض على الموقوف عليه
 وهو القبض على الموقوف عليه
 وهو القبض على الموقوف عليه

٥٦

[illegible]

اعليهم المعتبرون له وموال من اسفل وهم الذين اعتقهم ثم وقف على
مواليه فان علم انه اراد احدها انصرف لوقف اليه وان لم يعلم انصرف
اليها **ان** اذا وقف على اولاد او اولاده اشترك اولاد البنين في البناء
ذكورهم واناثهم من غير تفصيل المأول من انتسب اليهم لم يدخل اولاد
البنات ولو وقف على اولاده انصرف الى اولاده لصلبه ولم يدخل معهم اولاد
الاولاد وقيل بل اشترك الجميع ولا ولا ظهرا لان ولد الولد لا يفهم اطلاقا ولفظ
الولد ولو قل على اولادى واولاد اولادى اخص بالطين ولو قل على
اولادى فاذا انقضوا او انقرض اولاد اولادى فعلى الفقهاء ان يوقف اولاد
فاذا انقضوا قيل يصرف الى اولاد اولاده فاذا انقضوا الى الفقهاء وقيل لا يصر
الى اولاد الاولاد لان الوقف لم يتناولهم لكن يكون انقراضهم شرطا لانصرف الى
الفقراء وهو اشبه **ان** اذا وقف مسجد اخر وخرت القرية والحل
الى ملك الواقف ولا يخرج العوض عن الوقف ولم يجز سعيها ولو وقع بين الواقف
خلف تحت خشي خرابه جاز سعيه ولو لم يقع خلف ولا خشي خرابه بل كان سعي
انفع لم قيل يجوز سعيه والوجه المنع ولو انفلت خلفه الوقف قيل يجوز سعيها
لتعد لا متفاع الابالبيع وقيل لا يجوز لامكان الانشغال بالاجارة للتسقيف وشبهه

[illegible]

٣٢٣ وهو أشبه **الناحية** إذا أجز البطلان والوقف مدة ثم انقضى في
أشياءها فإن قلنا الموت يبطل بإجاعة فلا كلام وإن لم نقل فهل تبطل
ههنا في تردد أظم البطلان لأننا بيننا أن هذه المدة ليست للمؤجر ^{للمؤجر} فكلو
للبطلان الثاني الخيارين جانبة في الباقي ^{العلية} وبيرفض فيه ويرجع المستاجر
تركة الأولين بما قابل المختلف **إلا** إذا وقف على الفقراء انصرف إلى فقراء
البلد ومن يحضره وكذا التوقف على العلويين وكذا الوقف على بني
مشتريين صرف إلى الموجودين ولا يجب تتبع من لم يحضر لموضع المشقة ولا
يجوز للموقوف عليه وطى ^{بمن} الأمانة للموقوف لأنه لا يختص علمها ولو أودعها كان الولد
حرًا ولا قيمة عليه لأنه لا يجب عليه على نفسه غرم وهل نصير أم ولد قيل نعم ونعتق بموت تبه
وتؤخذ القيمة من تركته لمن يليه من البطون وفيه تردد ويجوز تزويج ^{الأمانة} الأمانة للموقوف
ومررها للموجودين من أرباب الوقف لأنه نفايدة كاجرة الدار وكذا ولدها
من غائبا إذا كان من مملوك أو من زنا ويختص به البطن الذي يولد معهم فإن
كان من حر يوطئ صحيح كان حرًا إلا أن يشترط ^{الأمانة} أرقبته في العقد ولو وطئها الحر
بشبهة كان ولداً حرًا وعليه قيمة للموقوف عليهم ولو وطئها الواقف كان كالأمانة ^{حاشية}
وأما الصدقة فهي عقد يفترق إلى إيجاب وقبول وإقباض ولو قبضها من
المعطى

غير رضا المالك لم ينقل اليه ومن شرط ما ياتي القبول ولا يجوز الرجوع فيما بعد القبض
على الاصح لان المقصود بها الاجر وقد حصل في كل المعوض عنها والصدقة
المفروضة محرمة على من هاشم الا صدقة الهاشمي او صدقة غيره عند لا ضطرار ولا
باس الصدقة المندوبة عليهم مسايلثك **لا** ويجوز الرجوع في الصدقة بعد القبض
سواء عوض عنها او لم يعرض لرحم كانت والاجنبى على اصح **في** يجوز الصدقة
على النسي و ان كان اجنيا لقوله عليه السلام على كل كبد حررى اجر وقوله تعالى لا تأكلوا
عن الذين لم يؤمنوا بكم في الدين **الان** صدقة المسلم افضل من الحسن لان يتم في
ترك الموادة فيظهر ادعائها للتمهم **السبب الثاني** في جليل وفي عهد
يفقر الى الجباب والقبول والقبض فايدتها التسليط على استيفاء المنفعة مع بقاؤ الملك
على ملكه وتختلف عليها الاسما بح اختلاف ولاضافة فاذا قرئت بالعرقيل عري وان كان
قبل سكنى وبابدة قبل رقي اما لا نقاب او عز قبال الملك والعامة العقد ان يقول
اسكنك او اعمرتك او اقرت بك او اجرى مجرى ذلك هذه الازان وهذه لاضر او هذه
المسكن عمرتك او عمري او دة معينة فلتزم بالقبض وقبل التزم وقبل لهم ان قصد به القرية
ردول اشبه ولوقد لك سكنى هذه الدار باقية او ما حيت جانز ورجع الى المسكن **قوله**
بعدي الساكن على تشبه اماله فل اذا امت رجعت الي فانما ترجع قطعاً ولو

۵۵۰ المسألة كسي ادعى انما جرت بينه وبينه

٣٢٥ اعترتك هذه كذا ولك واعقبك كان عزمي ولم تنقل للمعز وكان كماله لم يكن
العقب واذا عتبت السكنى مدة لزمت بالقبض ولا يجوز الرجوع فيها الا بعد انقضاء
ولكن الوجه بان المعز للمالك لم يرجع وان مات المعز ونقله كان له الى ورثته حتى يموت
المالك ولو قهر المعز ثم مات لم يكن لورثته الرجوع الى المالك ولو اطلق المدة
ولم يعينها كان الرجوع متى شاء وكل ما يصح وتقر بغير اقراره فخر دار ومملوك وان اقر
ولا يظن بالرجوع بل جبان يوثق المعز بشرط له واطلاق السكنى يقضي ان يسكن نفسه
اهله واولاده ولا يجوز ان يسكن غيره الا ان يشترط ذلك ولا يجوز ان يوجب السكنى
كما لا يجوز ان يسكن غيره الا باذن المالك واذا حبس في سبيل الله او غلامه في خدمة
البيت او المسجد لم يملك ذلك ولم يجر تغيره مادامت العين باقية اما لو حبس شيئا على رجل
ولم يعين وقام مات الخابس كان ميراثا وكذا لو عتق مدة وانقضت كان ميراثا لو لم يصر
كراهية **الهيئات والنظر في العقيدة والحكم** **في الحقيقة**
العتبة العقد المتعق قليل او كثير غير ضروري فليكن كالمعز اعز القربة وتدينه بها بالاختلاف
والعطية وهي تفقر الى الجارية والقبول والقبض فلا يباين كل لفظ قصدي التملك المذموم
لقوله مثلا وهبتك وملكك ولا يصح العقد الا من الغ كمال العقل جازي التعريف ولو قهر
ما في الذمة فان كانت لغيره عليه الحق لم يرجع على لا شبهة لانها مشروطة بالقبض وان كان الرجوع

٣٢٦ وصرفت الى الابراء ولا يشترط في لبراء القبول ولا صحة ولا حكم الهبة ما لم يقبض ولو اقر
والا قبض حكم عليه باقراره ولو كانت في يد الواهب ولو اقر بعد ذلك لم يقبل ولو مات
الواهب بعد العقد وقبل القبض كانت ميراثا ويشترط في صحة القبض ان الواهب له قبض
الموهوب من غير ان ينقله الى الموهوب له ولو وهب له هو يد الموهوب له صح وما يفقر
الى اذن الواهب في القبض ولا ان يمضي زمان فله في القبض وهو ما صار الى ذلك بعض الحكماء
وكذا اذا وهب الاب والجد للولد الصغير لم يملك العقد لان قبض الوالي قبض عنه ولو وهب ميراثا
الاب والجد سواء كان له ولاية او لم يكن له قبض عنه ويتولى ذلك الوالي والمحاكم
وهي المشايخ جازية وقبضه قبضه في البيع ولو وهب اشياء فقبضها وقبض مالك كل
واحدة مما وهب فان قبل احدها وقبض واستعرت بغير حق الهبة للقابض فان كانت
لا يبرهن لم يكن للواهب الرجوع اجاءا وكذا ان كان ذراعه غيرهما وفي خلافه وان كان اجنيا
فله الرجوع ما دامته العين باقية وان لم ينفذ الرجوع وكذا ان قبض عنها ولو كان العوض
يسيرا وهل يلزم التعريف قبل نعم وقيل لا يلزم وهو شبهة وسحق العطية لذى الرحم وتأكد في
الوالد والولد والتسوية في العطية ويكره الرجوع فيما تمسبه الزوجه لزوجها والزوج لزوجته
قيل بجريان مجرى ذوى الرحم ولاول الشبه **في حكم الهبات** وهي مساييل
لو وهب فاقبض ثم باع من آخر فان كان الموهوب له رجلا لم يرجع البيع وكذا ان كان اجنيا

في قبضه بعض الموهوبين في العتبات على الهبة واذا قبض الهبة

٣٢٧ وقد عوض مالو كان اجنبيا ولم يقوض قيل بطل لا يباع ما لا يملك وقيل بطل لا
الرجوع ولا ولا شبه ولو كانت الهبة فاسدة مع البيع على احوال وكذا القول في بيع
مال مؤثر وهو يعتقد بقاؤه وكذا اذا اوصى بقبضة معتقة فظهر فساد عقبة **القول** اذا
تراخي القبض غ العقد ثم انقض حكم بانقال الملك من حين القبض لا يخرج من العقد
ليكن لك الوصية فانه يحكم بانقالها بالموت مع القبول وان **القول** وان كان
وهبت وطرا قبضة كان القبول قوله والمقر له احل له ان ادعى قباضه وكذا القول
وهبت ولكنه ثمر القرض لانه يمكن ان يخرج عن وصية **القول** اذا رجع في الهبة وقد عابت
لم يرجع بالارش وان نرادت زيادة متصلة للواهب وان كان متفصلة كالتمتع
الولد فان كانت متحدة كانت للموهوب له وان كانت حاصلة وقبض العقد كانت للواهب
اذا وهب واطلق لم يكن الهبة مشروطة بالقبول فان انا لم يكن للواهب الرجوع فان
شرط القبول مع اطلاق او عين وله الرجوع لم يردع الهبة ما شرط ومع لا شرط مع
تقدير يدفع ماشاء ولو كان سيرا ولم يكن للواهب مع قبض الرجوع ولا يجبر الموهوب على
دفع المشروط بل يكون الخيار ولو تلفت والمحال هذه او عابت لم يضر الموهوب لان ذلك
حدث في ملكه وفيه تردد **القول** اذا اصبح الموهوب له التوبة فان قلنا انقص
يمنع الرجوع فلا رجوع للواهب وان قلنا لا يمنع اذا كان الموهوب له اجنبيا كان شيكا

البيع الهبة فاسدة مع البيع

نفسه

نفسه

نفسه

بقية الصنيع **القول** اذا وهب في مرضه الخوف وبقي تحت الهبة وان مات في مرضه ولم
تجزأ الوثبة اعتبرت مع ثلث على الاظهر **القول** في الهبة **القول** في الهبة
بعث العزم على الاستعداد للقبول والهداية لما مرسته الفضل وهي عوامل صحيحة
قوله عليه السلام لا سبق الا في فصل او حقا وخاف وقوله علم السلام ان الملامكة كسفر
عند الرهان وتلعن صاحبه ما خلا الحافر والخف والريش والنصل وتجبون هذا
الباستدعي فصولا **القول** في الالفاظ المستعملة في السابق هو الذي يتقدم بالعقد
والكتد وقيل بانه ولا ولا اكثر والمصلي الذي يجاذي راسه صلوي سابق وصلو
ما عن عين الذئب وتامه والسبق تسكون اليه المصدر والتعريف العوض وهو الخطر
والحطل الذي يدخل بين المتراهنين ان سبق اخذ وان سبق لم يجرم والغاية وهي
السباق والمناضلة المسابقة والمراعاة وقال سبق يتشدد الباء اذا اخرج سبق
واذا اخره ايضا والرشق بكسر الراء عدد الرمي وبالفتح الرمي وقال رشق وجهد
يراد به الرمي على ولا حق فيخرج الرشق ويوصف السهم بالخالي والخاص والخارق و
الخاصق والمارق والخاصم بالخالي ما فاج على الارض فصار الغرض والخاص ما
اصاب احد جانبيه والخارق ما اخذ منه والخاصق ما فتحه ونشبهه والمارق الذي خرج
من الغرض فانفاد والخاصم **القول** في حاشيته وقال المزدلف الذي يضرب رض

نفسه

نفسه

نفسه

نفسه

نفسه

نورالاسلام

واما الرمي فينقل العلم بوقت الرشق وعدد الاصابة وضمنتها وقد يطلق في وقت الرشق
 السبق وقال جنس الآلة وفي اشتراط المداقة والمحاطة تردد وظاهره انه لا يشترط وكذا في
 تعيين القوس والسهم **فصل** في احكام النضال وفيه سبيل **فصل** اذا قال اخي بخي
 فله خمسة فتساو ولا يبلوغ الغاية فلا شيء لاحد من لانه لا سبق ولو سبق احدهم كانت
 الخمسة له وان سبق اثنان كانت لهما وفي السابقين وكذا لو سبق ثلثة او اربعة ولو هلك
 سبق فله درهمان ومن ضل فله درهمان سبق واحد واثنان او اربعة فله درهمان ولو
 سبق واحد وصلى ثلثة وناخر واحد كان للسابق درهمان وثلثة درهم ولا شيء لناخر **فصل**
 لو كانا اثنين واخرج كل واحد سبقا وادخل محلا ولا اي ثلثة سبق فله سبقا
 السابقين فان سبق احد المتبقين كان السابقان له على الاختلاف وكذا لو سبق المحلل ولو سبق
 كان لكل واحد من نفسه ولا شيء للمحلل ولو سبقا احدهما والمحلل كان للسبق من نفسه
 ونصف مال المسبق ونصف الآخر للمحلل ولو سبق احدهما وصلى المحلل كان لكل السابقان على
 بل شرط وكذا لو سبق احد المتبقين وناخر الآخر والمحلل وكذا لو سبق احدهما وصلى الآخر
 وناخر المحلل **فصل** في اشتراط المداقة والرشق عشرين ولا صاية خمسة فرمى كل واحد
 منها عشرة فاما خمسة فقد تساوى في الاصابة والرمي فلا يجزى لكل الرشق لانه يخرج عن
 المداقة ولو رمى كل واحد منهما عشرة فاما باحد ما خمسة ولا خرابعة فقد فضله

سید محمد علی بن ابی طالب علیه السلام

٣٣٣
سواء كانت مال او ولاية ويحصل جوع بالتصرح وبفعل ايئنا في الوصية فلو باع ما كان
بها او وصي بغيره او هبته واقضيه او هبته كان رجوعا وكذا الوتصرف فيه تصرفا
اخرجه عنه كما اذا وصي بطعام فطبخه او بدقيق فخبه او خبزه وكذا الوصي
ببيت فخلطه باهو اوجد منه او بطعام فمزجه بغيره حتى لا يتميز اهل الوصي بخبز
فقدرة فقتيل الميراث رجوعا **الشايخ** في الموصي ويعتبر فيه كمال العقل والحرية فلا يبيع
وصية المحنون ولا الصبي ولا يبلغ عشرين اقلها فوصيته حايه في وجوده المعروف لا فانها
وغيرهم على الاثر اذا كان بصيرا وقيل يبيع وان بلغ ثمانين ولو كانا يده بشاذة ولو
جرح الموصي نفسه بانه هلكا ثم اوصى لم يقبل وصيته ولو اوصى ثم قتل نفسه
قبلت ولا يقع الوصية بالولاية على الاطفال الا لاسباب الجذال لا لخاصة ولا ولاية
للامم ولا تصح منها الوصية عليهم ولو اوصت ام مال ونصبته وصيا صح تصرفه في ذلك
تركتهما وفي اخراج ما عليهما من الحقوق ولم يرض على الاولاد **المالك** في الموصي
وفي اطار **الروي** في متعلق الوصية وهو اعاين واما منفعة وعبث فيها المالك
فلا تصح بالحمز ولا الخنزير ولا كلب الحراش ولا ما لا نفع فيه ولا يقدر كل واحد منهما باقدا
ثلاث التركة فما دونه ولو اوصى ما زاد بطلت الزايدة خاصة الا ان يخرج الولد ولو كان
جماعة فاجازت بعضهم نفدت الاجازة وقد حصته بالزيادة واجازة الولد تعبر

ختم الله على قلوبهم
 وسمعهم وبعثهم
 في قلوبهم
 ختم الله على قلوبهم
 وسمعهم وبعثهم
 في قلوبهم
 ختم الله على قلوبهم
 وسمعهم وبعثهم
 في قلوبهم

۳۳۴

بعد الوفاة وهل تصح قبل الوفاة في قولنا ان اشهر ما نزل من التوراة واذا وقعت بعد
الوفاة كان ذلك اجازة لفعل الموصي وليس ابتداء تعبه فلا يفرق بينهما الى قبض و
يجب العمل بما رسمه الموصي اذ لم يكن منافيا للشروع وبغير ثلث وقت الوفاة لا وقت
الوصاء فلو اوصى بشئ وكان مؤسرا في حال الوصية ثم انقر عند الوفاة
لم يكن بيساره اعتبارا وكذلك لو كان في حال الوصية فقيرا ثم اسير وقت الوفاة كان
الاعتبار بحاله يساره ولو اوصى ثم قتلته قالوا خبره كانت وصيته ماضية
مثلث تركته وحديثة وارث جراحه ولو اوصى الى انسان بالمضاربة تركته
او بعضها على ان يرج بينه وبين ورثته نصفان صح وما يشترط كونه قديما
الثلاث فاقول الاول مروى ولو اوصى بواجب وغيره فان وسع الثلث
عمل الجميع وان قصر ولم تجز الورثة بدئي بالواجب متصل وكان الباقي
من الثلث ويبدا بالاول فالاول ولو كان الكل غير واجب بدئي بالاول
فالاول حتى يستوفي الثلث ولو اوصى لشخص ثلث والاخر سدين ومن
تجز الورثة اعطى الاول وبطلت الوصية لمن عراه ولو اوصى بثلاثة لواحد
بثلثة الاثر كان ذلك جوعا عزول الثاني ولو اشتبه الاول استخرج بالقرعة
ولو اوصى بعقوب اليك دخل في ذلك من عليه منفردا ومن ملك بعضه وعشق

[illegible]

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

لا يجوز اخراج الولد من الارث ولو اوصى الاب وخير وادى مائة من ثمنه
وصانا

والمسلمون
على اربعة اشكال
الاول منكم منكم
الثاني منكم منكم
الثالث منكم منكم
الرابع منكم منكم

بما لا يخفى من كونها
مقتضية لكونها
مقتضية لكونها
مقتضية لكونها
مقتضية لكونها

٣٣٧
ثم اوصى باخرى مضادة للاولى عمل بالخير ولو اوصى بمثل فجات به
خسته اتمى تحت الوصية ولو كان عشرة اشهر حين الوصية صح واجاز
لمدة بين الستة والعشرة وكانت خالية من مولى او زوج حكم به للمولى ولو
كان لهان زوج او مولى لم يحكم به للمولى لاحتمال توهم الحمل في حال الوصية
وتجدد بعد ذلك ولو قل ان كان في بطن هذه ذكر فله درهمان وان كانت
انثى فلها درهم فان خرج ذكر وانثى كان لهما ثلثة دراهم الموقوف ان كان الذكر
في بطنها ذكر فلان وان كان انثى فلان فخرج ذكر وانثى فلم يكن لها شئ
وتصح الوصية بالحمل وبما يحمل المملوك والشجر كما تصح الوصية بكنى الدار مدة
مستقبله ولو اوصى بخدمة عبدا او ممة بستان او سكنى دار او غير ذلك المنافع
على التابيد او مدة معينة قومت المنفعة فان خرجت كملت والا كان للموصي
ما يحمله الثلث واذا اوصى بخدمة عبدا مدة معينة فنفقته على الوتر لانها تابو ملك
والموصي له التصرف في المنفعة والوصية التصرف في الرقبة ببيع وعق وغيره ولا يطل
حق الموصي له بذلك ولو اوصى له بقوس انصرف الى قوس الشياخ والنيل والحساب
الامع قرنه تداعل غيرهما وكل لفظ وقع على اشياء وقوامتها بالفلو والحيان
في تعيين ما شاءوا منها الموقوف اعطوه قوسي ولا قوس له الا واحدة انصرف الوصية

بما لا يخفى من كونها
مقتضية لكونها
مقتضية لكونها
مقتضية لكونها
مقتضية لكونها

وحيثما كان المصنف قد اوصى بامور فله ان يوصي بها

٣٣٨
اليه من اي اجناس كانت ولو اوصى براس فرس فله كانه الخمار في القعير
الى الوتر ويجوز ان يعطوا صغيرا او كبيرا صحيحا او معيبرا ولو هلك ماله
بعد وفاته الا واحدا تعين للعطية فان ماتوا بطلت الوصية فان قتلوا لم يطل
وكان للوتر ان يعينوا من شاءوا ولو اوصوا بعتة ان صارت اليهم والا اخذها
من الجاني وثبت الوصية بشاهدين مسلمين عدلين ومع الضرورة وعدم
المسلمين تقبل شهادة اهل الذمة خاصة وقبيل في الوصية بلال شهادة واحد
مع المير او شاهدين وامرأتين وقبيل شهادة الواحدة في ربع ما شهدت به في
شهادة اثنين في النصف وشهادة ثلث في ثلث الارباع وشهادة الاربع في
الجميع ولا تثبت الوصية بالولاية الا بشاهدين ولا تقبل شهادة النساء في ذلك
ولهل يقبل شهادة شاهد مع المير في رد اظهره المنع والتمسك انسان عاقل
له على حمله انه منه ثمرات فاعتقا وشهدا بذلك فقلت شهادة تمام ولا يستقيم
المولود وقيل بكونه وهو اشبه ولا تقبل شهادة الوصي فيما هو وصي فيه ولا ما جرت به
نفع او يستفاد منه ولا يبره ولو كان وصيا في اخراج مال معين فشهد للثمن
بما يخرج به ذلك المال فقلت لم يقبل ما دل به لا اذ اوصى بعقوب عبيد و
ليس له سواهم اعتق ثلثهم بالقرعة ولو برتهم اعقوا ولا اول حتى يستوفى الثلث

بما لا يخفى من كونها
مقتضية لكونها
مقتضية لكونها
مقتضية لكونها
مقتضية لكونها

بما لا يخفى من كونها
مقتضية لكونها
مقتضية لكونها
مقتضية لكونها
مقتضية لكونها

بما لا يخفى من كونها
مقتضية لكونها
مقتضية لكونها
مقتضية لكونها
مقتضية لكونها

وتبطل الوصية فيمن يقبل ولو اوصى بعقود مخصوص من عبده استخرج ذلك
العدد بالقرعة وقيل يجوز الورثة ان يحجزوا بقدر ذلك العدد والقرعة على استحقاق
وهو حسن **الثاني** لو اعتق مملوكه عند الوفاة مخرجاً وليس له سواء قبل عتقه كله
وقيل يفتقر ثلثه ويسعى للورثة في باقي قيمته وهو اشهر ولو اعتق ثلثه سعى في باقيه
لو كان له مال غيره اعتق الباقي **الثالث** لو اوصى بعقود رقبته فموت منه وجب ان
يحدد اعتق من لا يعرف من نصيب ولو ظنهم مومنه فاعتقها ثم بانت بحد في ذلك
اجزأت غل الموصل **الرابع** لو اوصى بعقود رقبته بمعين فلم يجد له لم يجب شراؤها
وتوقع وجودها باعتق له ولو وجد باقيا شراها واعتمها ودفع اليها ما بقي
في الوصية ويشترط فيه الوجود فلو كان معدوما لم تنفع الوصية له كمال الوصية ان
لم يخل وجوده فان ميتا عند الوصية وكذا الوصية لما قلته المرأة او لمن
يوجد من اولاد فلان وتنفع الوصية للاجنبي والورث وتنفع الوصية للذي ولو كان
اجنبيا وتلك هي مطلقا منهم من خص الجوزي الذي لا رجم وولد الشبه وفي
الوصية المحرقة ترد اظهر المنع ولا تنفع الوصية لمملوك لا جني ولا مملوك ولا الام
ولده ولا ملكا تملكه فقط او الذي لم يولد من مكاتبه ولو اوجان مولاه وتنفع الوصية
ومدني ومكاتبه وام ولده ويعتبر ما يوصى به مملوكه بعد غرضه من الثلث فان كان

في الوصية المحرقة ترد اظهر المنع ولا تنفع الوصية لمملوك لا جني ولا مملوك ولا الام ولده ولا ملكا تملكه فقط او الذي لم يولد من مكاتبه ولو اوجان مولاه وتنفع الوصية ومدني ومكاتبه وام ولده ويعتبر ما يوصى به مملوكه بعد غرضه من الثلث فان كان

اجنبيا وتلك هي مطلقا منهم من خص الجوزي الذي لا رجم وولد الشبه وفي الوصية المحرقة ترد اظهر المنع ولا تنفع الوصية لمملوك لا جني ولا مملوك ولا الام ولده ولا ملكا تملكه فقط او الذي لم يولد من مكاتبه ولو اوجان مولاه وتنفع الوصية ومدني ومكاتبه وام ولده ويعتبر ما يوصى به مملوكه بعد غرضه من الثلث فان كان

بقدر قيمته اعق وكان الموصى به للورثة وان كانت قيمته اقل اعطى الفاضل وان
كانت اكثر سعى للورثة فيما بقي لم يبلغ قيمته ضعف الوصية فان بلغت ذلك بطلت
الوصية وقيل يصح ويسعى في الباقي كيف كان وهو حسن واذا اوصى بعقود مملوك
وعليه دين فان كانت قبله لعبد بقدر الدين مرتين اعق المملوك وسعى في خمسة
اسداس قيمته وان كانت قيمته اقل بطلت الوصية بعقده والوجهان الذين يقدم
الوصية فيداه به ويعتق من الثلث ما فضل عن الدين اما لو اوصى بعقده عند موته كما
سأله ما ذكره او لا عملا به فانه عبد له عمره على عبد الله عليه السلام ولو اوصى لمكاتب
المطلوق وقادى بعض مكاتبته كان له من الوصية بقدر ما اداه ولو اوصى لافسان
لام ولد صح الوصية وهل تنفع الوصية او من نصيب ولها قبل عتقه من نصيب
ولها ولو كان لها الوصية وقيل بل يعق من الوصية لانه لا ميراث الا بعد الق
واطلاق الوصية تنفع التسوية فاذا اوصى لاولاده ومن ذكره واماته فموت منه
سواء ولد الاخوانه وخالاته اولعامة وعامة ولد الوصية لاهلها وعامة امه
سواء على اصح وفيه رواية مجوزة اما لو نص على التفصيل اشبع واذا اوصى لذوي
قرباته كان للمعروف بنسبه مصير العرف وقيل كان لمن تقرب اليه
الى اقراره وام له لسلام وهو غير مستند الى شاهد ولو اوصى لقومه

في الوصية المحرقة ترد اظهر المنع ولا تنفع الوصية لمملوك لا جني ولا مملوك ولا الام ولده ولا ملكا تملكه فقط او الذي لم يولد من مكاتبه ولو اوجان مولاه وتنفع الوصية ومدني ومكاتبه وام ولده ويعتبر ما يوصى به مملوكه بعد غرضه من الثلث فان كان

في الوصية المحرقة ترد اظهر المنع ولا تنفع الوصية لمملوك لا جني ولا مملوك ولا الام ولده ولا ملكا تملكه فقط او الذي لم يولد من مكاتبه ولو اوجان مولاه وتنفع الوصية ومدني ومكاتبه وام ولده ويعتبر ما يوصى به مملوكه بعد غرضه من الثلث فان كان

اجنبيا وتلك هي مطلقا منهم من خص الجوزي الذي لا رجم وولد الشبه وفي الوصية المحرقة ترد اظهر المنع ولا تنفع الوصية لمملوك لا جني ولا مملوك ولا الام ولده ولا ملكا تملكه فقط او الذي لم يولد من مكاتبه ولو اوجان مولاه وتنفع الوصية ومدني ومكاتبه وام ولده ويعتبر ما يوصى به مملوكه بعد غرضه من الثلث فان كان

تجربتي في العلم والادب والسياسة

شهر اعتباراً فبطل الوصل اليه التماس
تأخير لا يرين اليه لظلمه وكان
عدا لافتنق بعد مو الوصل لطلت
ضد فالار ادرسي لا يعود يعود
و ادش

ابرهه الخ

والله اعلم
بما فيه
الغيب

في الوصية، وتعتبر في الوصي العقد لا سلام، وكل تعب العبدان
 قد نعم لان الفاسق لا امانه وقيل لان المسلم محل الامانة كما في الوكالة ولا
 ولا يخالف الامة باعثة لاختيار الوصي فتتحقق بتعيينه اما الوصي الى
 العدل ففسق بعد موت الموصي امكن القول ^{بطلان} وصيته
 لان الوثوق ربما كان باعتبار صلاحه فلم يتحقق عند ذر والفيض ^{الوثوق}
 الحاكم ويستتبع مكانه ولا يجوز الوصية الى المملوك الا باذن مولاه ولا تصح
 الوصية الى الصبي منفردا وتصح منها الى البالغ لكن لا يتصرف الصبي الا بعد
 بلوغه ولو اوصى الى اثنين احدهما صغير تصرف الكبير منفردا حتى يبلغ
 الصغير وعند بلوغه لا يجوز للبالغ التفرد ولومات الصغير او يبلغ فاسد
 العقل كان للعاقل لانفراد بالوصية ولم يدخله الحاكم لان الملية وصيا
 ولو تصرف البالغ ثم بلغ الصبي لم يكن له نقض شيء ما ابرمه الا ان
 يكون مخالفا لمقتضى الوصية ولا يجوز الوصية الى الكافر ولو كان حرا
 نعم يجوز ان يوصى لمثله ويجوز الوصية الى الملة اذا جمعت ^{الشرائط}
 ولو اوصى الى اثنين فان اطلق او شرط اجتماعهم لم يجز لاحدهما ان ينفرد
 عن صاحبه شيء من التصرف فلو تشاحا لم يضر ما ينفرد به كل واحد منهما

سید
محمد
ابو
عبدالله
بن
محمّد

۱۹۱۹
 ۱۹۲۰
 ۱۹۲۱
 ۱۹۲۲
 ۱۹۲۳
 ۱۹۲۴
 ۱۹۲۵
 ۱۹۲۶
 ۱۹۲۷
 ۱۹۲۸
 ۱۹۲۹
 ۱۹۳۰
 ۱۹۳۱
 ۱۹۳۲
 ۱۹۳۳
 ۱۹۳۴
 ۱۹۳۵
 ۱۹۳۶
 ۱۹۳۷
 ۱۹۳۸
 ۱۹۳۹
 ۱۹۴۰
 ۱۹۴۱
 ۱۹۴۲
 ۱۹۴۳
 ۱۹۴۴
 ۱۹۴۵
 ۱۹۴۶
 ۱۹۴۷
 ۱۹۴۸
 ۱۹۴۹
 ۱۹۵۰
 ۱۹۵۱
 ۱۹۵۲
 ۱۹۵۳
 ۱۹۵۴
 ۱۹۵۵
 ۱۹۵۶
 ۱۹۵۷
 ۱۹۵۸
 ۱۹۵۹
 ۱۹۶۰
 ۱۹۶۱
 ۱۹۶۲
 ۱۹۶۳
 ۱۹۶۴
 ۱۹۶۵
 ۱۹۶۶
 ۱۹۶۷
 ۱۹۶۸
 ۱۹۶۹
 ۱۹۷۰
 ۱۹۷۱
 ۱۹۷۲
 ۱۹۷۳
 ۱۹۷۴
 ۱۹۷۵
 ۱۹۷۶
 ۱۹۷۷
 ۱۹۷۸
 ۱۹۷۹
 ۱۹۸۰
 ۱۹۸۱
 ۱۹۸۲
 ۱۹۸۳
 ۱۹۸۴
 ۱۹۸۵
 ۱۹۸۶
 ۱۹۸۷
 ۱۹۸۸
 ۱۹۸۹
 ۱۹۹۰
 ۱۹۹۱
 ۱۹۹۲
 ۱۹۹۳
 ۱۹۹۴
 ۱۹۹۵
 ۱۹۹۶
 ۱۹۹۷
 ۱۹۹۸
 ۱۹۹۹
 ۲۰۰۰
 ۲۰۰۱
 ۲۰۰۲
 ۲۰۰۳
 ۲۰۰۴
 ۲۰۰۵
 ۲۰۰۶
 ۲۰۰۷
 ۲۰۰۸
 ۲۰۰۹
 ۲۰۱۰
 ۲۰۱۱
 ۲۰۱۲
 ۲۰۱۳
 ۲۰۱۴
 ۲۰۱۵
 ۲۰۱۶
 ۲۰۱۷
 ۲۰۱۸
 ۲۰۱۹
 ۲۰۲۰
 ۲۰۲۱
 ۲۰۲۲
 ۲۰۲۳
 ۲۰۲۴
 ۲۰۲۵
 ۲۰۲۶
 ۲۰۲۷
 ۲۰۲۸
 ۲۰۲۹
 ۲۰۳۰
 ۲۰۳۱
 ۲۰۳۲
 ۲۰۳۳
 ۲۰۳۴
 ۲۰۳۵
 ۲۰۳۶
 ۲۰۳۷
 ۲۰۳۸
 ۲۰۳۹
 ۲۰۴۰
 ۲۰۴۱
 ۲۰۴۲
 ۲۰۴۳
 ۲۰۴۴
 ۲۰۴۵
 ۲۰۴۶
 ۲۰۴۷
 ۲۰۴۸
 ۲۰۴۹
 ۲۰۵۰
 ۲۰۵۱
 ۲۰۵۲
 ۲۰۵۳
 ۲۰۵۴
 ۲۰۵۵
 ۲۰۵۶
 ۲۰۵۷
 ۲۰۵۸
 ۲۰۵۹
 ۲۰۶۰
 ۲۰۶۱
 ۲۰۶۲
 ۲۰۶۳
 ۲۰۶۴
 ۲۰۶۵
 ۲۰۶۶
 ۲۰۶۷
 ۲۰۶۸
 ۲۰۶۹
 ۲۰۷۰
 ۲۰۷۱
 ۲۰۷۲
 ۲۰۷۳
 ۲۰۷۴
 ۲۰۷۵
 ۲۰۷۶
 ۲۰۷۷
 ۲۰۷۸
 ۲۰۷۹
 ۲۰۸۰
 ۲۰۸۱
 ۲۰۸۲
 ۲۰۸۳
 ۲۰۸۴
 ۲۰۸۵
 ۲۰۸۶
 ۲۰۸۷
 ۲۰۸۸
 ۲۰۸۹
 ۲۰۹۰
 ۲۰۹۱
 ۲۰۹۲
 ۲۰۹۳
 ۲۰۹۴
 ۲۰۹۵
 ۲۰۹۶
 ۲۰۹۷
 ۲۰۹۸
 ۲۰۹۹
 ۲۱۰۰
 ۲۱۰۱
 ۲۱۰۲
 ۲۱۰۳
 ۲۱۰۴
 ۲۱۰۵
 ۲۱۰۶
 ۲۱۰۷
 ۲۱۰۸
 ۲۱۰۹
 ۲۱۱۰
 ۲۱۱۱
 ۲۱۱۲
 ۲۱۱۳
 ۲۱۱۴
 ۲۱۱۵
 ۲۱۱۶
 ۲۱۱۷
 ۲۱۱۸
 ۲۱۱۹
 ۲۱۲۰
 ۲۱۲۱
 ۲۱۲۲
 ۲۱۲۳
 ۲۱۲۴
 ۲۱۲۵
 ۲۱۲۶
 ۲۱۲۷
 ۲۱۲۸
 ۲۱۲۹
 ۲۱۳۰
 ۲۱۳۱
 ۲۱۳۲
 ۲۱۳۳
 ۲۱۳۴
 ۲۱۳۵
 ۲۱۳۶
 ۲۱۳۷
 ۲۱۳۸
 ۲۱۳۹
 ۲۱۴۰
 ۲۱۴۱
 ۲۱۴۲
 ۲۱۴۳
 ۲۱۴۴
 ۲۱۴۵
 ۲۱۴۶
 ۲۱۴۷
 ۲۱۴۸
 ۲۱۴۹
 ۲۱۵۰
 ۲۱۵۱
 ۲۱۵۲
 ۲۱۵۳
 ۲۱۵۴
 ۲۱۵۵
 ۲۱۵۶
 ۲۱۵۷
 ۲۱۵۸
 ۲۱۵۹
 ۲۱۶۰
 ۲۱۶۱
 ۲۱۶۲
 ۲۱۶۳
 ۲۱۶۴
 ۲۱۶۵
 ۲۱۶۶
 ۲۱۶۷
 ۲۱۶۸
 ۲۱۶۹
 ۲۱۷۰
 ۲۱۷۱
 ۲۱۷۲
 ۲۱۷۳
 ۲۱۷۴
 ۲۱۷۵
 ۲۱۷۶
 ۲۱۷۷
 ۲۱۷۸
 ۲۱۷۹
 ۲۱۸۰
 ۲۱۸۱
 ۲۱۸۲
 ۲۱۸۳
 ۲۱۸۴
 ۲۱۸۵
 ۲۱۸۶
 ۲۱۸۷
 ۲۱۸۸
 ۲۱۸۹
 ۲۱۹۰
 ۲۱۹۱
 ۲۱۹۲
 ۲۱۹۳
 ۲۱۹۴
 ۲۱۹۵
 ۲۱۹۶
 ۲۱۹۷
 ۲۱۹۸
 ۲۱۹۹
 ۲۲۰۰
 ۲۲۰۱
 ۲۲۰۲
 ۲۲۰۳
 ۲۲۰۴
 ۲۲۰۵
 ۲۲۰۶
 ۲۲۰۷
 ۲۲۰۸
 ۲۲۰۹
 ۲۲۱۰
 ۲۲۱۱
 ۲۲۱۲
 ۲۲۱۳
 ۲۲۱۴
 ۲۲۱۵
 ۲۲۱۶
 ۲۲۱۷
 ۲۲۱۸
 ۲۲۱۹
 ۲۲۲۰
 ۲۲۲۱
 ۲۲۲۲
 ۲۲۲۳
 ۲۲۲۴
 ۲۲۲۵
 ۲۲۲۶
 ۲۲۲۷
 ۲۲۲۸
 ۲۲۲۹
 ۲۲۳۰
 ۲۲۳۱
 ۲۲۳۲
 ۲۲۳۳

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الشيخ" (the scholar) and "المرجع" (the reference).

جبرائیل
 میکائیل
 اسرافیل
 عزرائیل
 ایزرائیل
 یسرا

و
ی
ن

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

۳۴۱

قيل هو لأهل الغنى ولو قال لأهل بيته دخل فيهم ولو لأبائهم وأجدادهم
 ولو قال للغير كان لأقرب الناس إليه ولو قال للغير كان
 لمن لم يكن له داره إلى أربعين عاماً وكل جانب وفيه قول آخر مستعجل
 ويصح خصوصية الحمل الموجود ويستقر بالفصل الحيا ولو وضعت ميتة بطلت
 الوصية ولو وقع خاتمة مات كانت الوصية لوثة وإذا وصى المسلم الفقير
 كان لفقرا ملته ولو كان كافرا انصرفت إلى فقرا المخلت ولو وصى لآل
 مات قبل الموصي بطلت الوصية وقيل إن حج الموصي بطلت الوصية
 سواء رجع قبل موت الموصي أو بعده وإن لم يرجع كانت الوصية لوثة
 الموصي وهو أشهر الروايتين وإن لم يخلف الموصي أحد أرحبه إلى وقت
 الموصي وكذا لو قال أعطوا فلانا كذا ولم يبين الوجه وجب فيه
 إليه يصنع به ما شاء ولو وصى بسبيل الله صرفها إلى ما فيه أجر وفيه تحقيق
 بالغزاة ولو قال لشيء وتيمم الوصية لذوي القربان وإثره كان أو غيره

وإذا أوصى باللاقرة
على مراتبها
ولا يعطى لأبعد

مدا
نسخه
رشت و مدغ
اصول الرحو
ارتفع بع
نحو

القريب والبعيد
والقريب والبعيد
والقريب والبعيد
والقريب والبعيد

عندنا

الشيخ أبو بكر بن محمد بن الحسين

[illegible]

ولا والظاهر **في الميراث** وفيه ما كان **القسم** وفيه ما كان **الوصية** إذا أوصى **خمس**
 مثل نصيبه وليس له واحد فقد تركه بينه في تركته فلم يوص له النصف
 فان لم ير الوارث فلا الثلث ولو كان له ابان كانت الوصية بالثلث ولو كان
 له ثلثة كان الربع والضابط انه يضاف الى الوارث ويجعل كل واحد من ان كانوا **مستأثرين**
 وارجختلفت سهامهم جعل مثل ضعفهم سها الا ان يقول مثل اعظمهم فعمل
 بمقتضى وصيته فلو قال **لـ** مثل نصيبتي فعندنا نصف اذا
 لم يكن له وارث سواها ويترك الى الثلث اذا لم يترك فلو كان له بنتان كان الثلث
 لان المال عند البنين **دو العصبية** فيكون الموصى له **كالثلة** ولو
 كان له ثلاث اخوات **عز** واخوة **مرب** فوصى لاجنبي مثل نصيب
 احد ورثته كان كواحدة من اخوات فيكون له سهم فرعة و
 للاخوات ثلثة وللأخوة ستة ولو كان له زوجة وبنت فقال
 مثل نصيب بنتي فلجان الوتر كان له سبعة اسهم واللبنت ثلثا و
 للزوجة سمان ولو قيل لها من سهم خمسة عشر كان اولى ولو كان له
 اربع زوجات وبنت فوصى مثل نصيب احدكن كانت الفريضة
 اثنين وثلثة فيكون للزوجات الثمن اربعة بنين بالسوية وله سهم

قدوة كان لها في الدنيا
 في المصنفين من العرفيين
 من غير أن يكونوا من
 بلغة لغة لا تلتفت
 أقوم بالاشتراك في
 فصل الجواب عما
 الدعوة لا يترك
 يشهد في ذلك زيادة

عَلَيْهِ الرُّحْلُ يَخْرُجُ وَثَرْتُهُ لَا يَدْرِي أَمَا نَسِيَ أَمْ لَمْ يَحْصِلْ إِلَى مَا طَوَّرَ فِيهِ لَطِيفُ طَرَفٍ وَالْإِلَافُ وَالْعَمَلُ وَالْإِلَافُ جَانِبُ صَحَاحٍ

575

لواحدة وبنو سبعة وعشرون للبنات ولو قيل ثلثة وثلاثون كان شبه
الاول لو اوصى ابني نصيب ولكم قيل تطلب الوصية لهما وصية محقة
 وقيل نعم وتكون كما لو اوصى بمثل نصيب ولو كان له ابن قاتل فاعصى
 بمثل نصيب قيل صحت الوصية وقيل لا تصح لان لا نصيب له وهو اشبه
 اذا اوصى بضعف نصيب له كان له مثله ولو قال ضعفاه كان
 ربعه قيل ثلثه وهو اشبه اخذا بالمتيقن وكذا لو قال اضعف نصف
 نصيب **الرابع** اذا اوصى ثلثة للفقراء وله اموال متفرقة جازرو كل ما في بلد
 الى فقرائه ولو صرف الجميع في فقرائه لم يملك الوصي جانبا ايضا ويبلغ الى الموجودين
 في البلد ولا يجب تتبع غراب وهل يجب ان يعطى ثلثة قضاء قبل نعم هو
 شبه عملا بمقتضى اللفظ وكذا لو قال اعتقوا رقابا وجب ان يعتق ثلثة
 فان اراد الا ان يقتل ثلث مال الموحي **الخامسة** اذا اوصى لابنان بعد ولادة
 تمام الثلث ثم حدث في العبد عيب قبل ليمه الى الموصل كان الموصل الآخر
 ثلث الثلث بعد وضع قيمة العبد صحيحا لان قصد عطية الثلثة والعبد صحيح وكذا
 مات العبد قبل موت الموحي بطل الوصية واعطى الآخر ما زاد عن قيمته للعبد
 صحيح ولو كانت قيمة العبد بقدر الثلث بطلت الوصية للاخر **سادس** اذا

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script and some red ink markings.



السدسين بالمحاباة وهي سمان ما الثلث من ستة فيكون ذلك
 اسداس العبد ويطلق في الرأيد وهو سدس فيرجع على الوثر و
 المشتري بالخيار ان شاء فسخ لبعض الصفقة وان شاء اجاز ولويد
 العوض عن السدس كل ان الوثر بالخيار بين امتناع ورجاء بل ان
 العين **الخامسة** اذا اعتق في مرض الموت وترجع وفعل
 العتق والعقد وورثته ان خرجت من الثلث فان لم يخرج فعلى الورث
 الخلاف **السادسة** لو اعتق امته وقيمتها اثلث تركته ثم اصدقها الثلث
 الاخر ودخلت فمات فالتكاح صحيح ويطلق المسمى لانه زائد على
 الثلث ورثته وانه ثبت من المثل تردد وعل قول لا يرضى الجميع

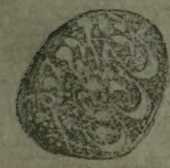
في جلد اول من كتاب شرايع رسول الله

في جلد اول من كتاب شرايع رسول الله

في جلد اول من كتاب شرايع رسول الله

في جلد اول من كتاب شرايع رسول الله

وقفا صحيحا على المثل لا ما في المثل بعد ما اعد
 وقفا صحيحا على المثل لا ما في المثل بعد ما اعد





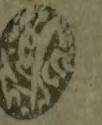
السدس بالمحاباة وهي سمان ما الثلث فترتة فيكون ذلك
 اسداس العبد ويطلب في السداد وهو سدس فيرجع على الوثر و
 المشتري بالخيار ان شاء فسخ لبعض الصفقة وان شاء اجاز ولو
 العوض غل السدس كان الوثر بالخيار بين امتناع ورجاء لان
 العين **الخامسة** اذا اعتقها في مرض الموت وتزوج وفعل
 العتق والعقد ورثته ان خرجت من الثلث فان لم يخرج فغاي
 الخلاف **السادس** لو اعتق امته وقيمتها اثلث تركته ثم اصدقها الثلث
 الاخر ودخل قدمات فالنكاح صحيح ويطلب المسمى لانه زايد على
 الثلث ورثته وفي ثبوت ميراثه تردد وعلى قول لا يربط الجميع

في كتاب شرايع الدول
 في تحرير العتق من شمس
 في قعد الحرام حجة شمس
 في الحج النبوية على يد ابي الله

وقفا صحيحا لاسم الله تعالى
 وقفا صحيحا لاسم الله تعالى

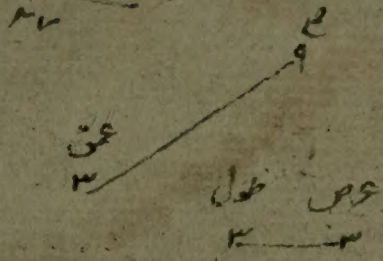


بسم الله الرحمن الرحيم
 - تاو سنة ١٧٨٩ م
 - تقيا سني في ثقب بوله
 - تقه حة سعة في زنگ است که بعد
 - مع مراوون
 - زنگ خزان ٨٥٥٠ و زنگ سون ٥٥٥٠
 - سون ٥٥٥٠ و زنگ ٥٥٥٠ و زنگ ٥٥٥٠
 - ٤ کیلو تر سون ٥٥٥٠ و زنگ ٥٥٥٠
 - ١٧٨٥ زنگ
 - ١٢٠ زنگ ٥٥٥٠ و زنگ ٥٥٥٠
 - ١٢٠ زنگ ٥٥٥٠ و زنگ ٥٥٥٠



على وجهه
في التارخيه

على قول من لا يرى فيه



مقد لا يتعدى
١٥ مبردا

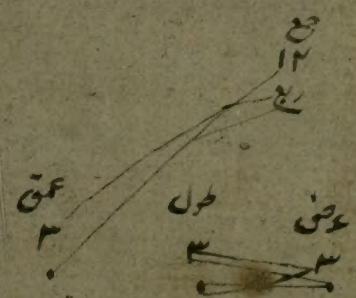
والم من

٢٣

٢٧

على قول من لا يرى فيه

١٥ مبردا



٢٥

٣

٢٤

Handwritten notes in Arabic script, mostly illegible due to fading and bleed-through from the reverse side.